

جامعة اليرموك

قسم اللغة العربية

القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق
من خلال كتابي
معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش

دراسة تحليلية وصفية

في ضوء النظرية التوليدية التحليلية للدكتور خليل أحمد عمارة
إعداد

إيمان "محمد أمين" خضوالكيلاشي

إشراف

د. حنا حداد

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية والنحو في جامعة اليرموك

القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق
من خلال كتابي
معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش
دراسة تحليلية وصفية
في منهج النظرية التوليدية التحليلية للدكتور خليل أحمد مميير

إعداد

إيمان محمد أمين خضر الكيلانسي
بكالوريوس في الآداب (اللغة العربية) جامعة اليرموك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في جامعة اليرموك
في اللغة العربية ، تخصص : لغة ونحو

لجنة المناقشة

الدكتور حنا حـداد

الدكتور خليل مـسايرة

الدكتور سلمان القضاة

مشرفاً

عضواً

عضواً

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
تصدير	١

الباب الأول

المنهج الوصفي

الفصل الأول : المنهج الوصفي	٤
تعريف بالمنهج الوصفي	٤
تعريف بالمنهج المعياري	٥
نشأة المنهج الوصفي وتطوره	٩
مميزات المنهج الوصفي	١١
الفصل الثاني : مفهوم الجملة بعامة عند النحاة العرب	١٦
معيار اسمية الجملة وفعليتها	٢٠
الفصل الثالث : العامل النحوي	٢٣

الباب الثاني

المرفوعات

الفصل الأول : المبتدأ	٢٧
تقديم موضع الاهتمام والعناية	٢٧
زيادة عنصر رؤية في الجملة الاسمية	٢٨
توكيد المبتدأ بضمير مقدم	٤٥
حذف المبتدأ	٥٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الخبر	٧٠
زيادة كان في الجملة الاسمية	٨٢
زيادة عنصر تصيير في الجملة الاسمية	٩٨
توكيد الخبر	١٠٦
الفصل الثالث : الفاعل	١٠٨
تقديم الفاعل	١٠٨
توكيد الفاعل بضمير مقدم	١١٧
الفصل الرابع : نائب الفاعل	١٢١
تقديم نائب الفاعل على فعله	١٢١

الباب الثالث

المنصوبات

الفصل الأول : المفعول به	١٢٦
تقديم المفعول به على فعله	١٢٨
الفصل الثاني : المفعول لأجله	١٥٢
الفصل الثالث : الحال	١٦٣
الفصل الرابع : التمييز	١٦٩
الفصل الخامس : الاستثناء	١٨١

الباب الرابع

التوابع

الفصل الأول : العطف	١٨٩
---------------------	-----

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
العطف على المجرور بحرف جر زائد	١٨٩
العطف على الضمير المجرور دون تكرار الجار	١٩٧
العطف على اسم إن بمرفوع	٢٠٩
نصب المعطوف خلافاً لحركة المعطوف عليه	٢٢٦
الفصل الثاني: النعت	٢٣٤
نصب النعت خلافاً لحركة المنعوت	٢٣٤
الفصل الثالث: التوكيد	٢٤٢
التوكيد بضمير الفصل	٢٤٢
الفصل الرابع: البدل	٢٤٧
جدول الآيات القرآنية	٢٥٤
جدول الشواهد الشعرية	٢٦٦
المصادر والمراجع	٢٦٩
دليل الرموز	ب
Abstract	ج

" متى أمكن حملُ الكلامِ على غيرِ إضمارٍ ولا افتقارٍ كان أولى من أن يُسلكَ به الإضمارُ والافتقارُ ، وهكذا تكونُ عادتنا في إعرابِ القرآن لا نُسلكُ فيه إلا الحملُ على أحسنِ الوجوه وأبعدِها عن التكلفِ وأسوئِها في لسانِ العرب . ولنا كمن جعلَ كلامَ الله تعالى كشعرِ امرئ القيسِ وشعرِ الأعشى يُحمَلُ جميعُ ما يَحْمِلُهُ اللفظُ من وجوهِ الاحتمالاتِ فكما أن كلامَ الله من أفصحِ كلامٍ ، وكذلك ينبغي إعرابه أن يُحمَلَ على أفصحِ الوجوه ، هذا على أننا إنما نذكرُ كثيراً مما ذكره لينظرَ فيه قريباً يظهرُ لبعض المتأملين ترجيحُ شيءٍ منه "

أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط ٣٦/١

الباب الأول

المنهج الوصفي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

أما بعد :

فإن الغرض الرئيس الذي قام من أجله النحو العربي هو الحرص على سلامة اللسان من اللحن الذي بات متفشياً . بالسنة العرب فضلاً عن غيرهم من الأمم غير العربية الدخلة في الإسلام فتعدت القواعد ليقيس المتكلم كلامه عليها . فيحذو الداخلون في الإسلام من غير العرب حذو العرب في كلامهم .

ولما كان اللحن يقع أكثر ما يقع في الحركات على أواخر الكلم من رفع ونصب وجر ، فقد صب النحاة جل اهتمامهم على الحركة الإعرابية ، حتى بات النحو عندهم : علم أواخر الكلم . فقامت نظرية العامل التي وضع أساسها الخليل بن أحمد - رحمه الله لتبرير الحركة الإعرابية.

وبالغ النحاة في الأخذ بهذه النظرية مما حول النحو إلى درس في الفلسفة والجدل بدل أن يقوم على وصف الظاهرة اللغوية وصفاً واقعياً . كما أصبح على درجة عالية من التعقيد تثقل على العالم والمتعلم معاً .

وكان أن رتبوا أبواب النحو على أساس الأثر الإعرابي من : مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات ، ومجزومات ، جرياً وراء المبنى . فجعلوا كل ماله الأثر الإعرابي نفسه في باب واحد وإن اختلفت دلالاته ، كما في (كان) وأخواتها ، و(إن) وأخواتها ، وغيرهما .

وقد غالوا في عنايتهم بالحركة الإعرابية حتى أنهم أصبحوا يقدرونها على ما لا يقبل الحركة أصلاً ، ويقدرّون الجملة في محل المفردة ، .. الخ .

وفي الوقت الذي انصرف فيه جل اهتمام النحاة إلى تحقيق سلامة المبنى كان فريق من المفسرين والبلاغيين يصرفون عنايتهم إلى الدلالة محققين سلامة المعنى .

وإن الناظر في كتب معاني القرآن ليجد أنها تقع في موقع الوسط بين هؤلاء وأولئك ؛

فيجد فيها مراوحة بين المبنى والمعنى ، ويجد أن الصنعة النحوية كثيراً ما كانت تشد مؤلفيها ، فيكتب المؤلف للكلمة الواحدة عدداً من أوجه الإعراب مما يوافق وجهاً من وجوه العربية ، فطالما أن الحركة الإعرابية مبررة فلا إشكال عندهم حتى وإن كان المعنى الذي يترتب على بعض هذه التوجيهات لا يقبله تفسير الآية الكريمة ، أو سياقها الحالي ، إذ لا يتصور أن يكون المتكلم حين تكلم أراد أكثر من معنى بالتركيب الواحد أو اللفظة الواحدة .

ومن هنا كان موضوع بحثي هذا تلك الآيات التي وجهها أصحاب معاني القرآن أكثر من وجهة لتبرير الحركة الإعرابية . فأدرس توجيههم الشواهد النحوية لبناء القاعدة طبقاً لأسس المنهج الوصفي في التحليل اللغوي ، فأدرس النقطة موضوع البحث في ضوء ما يقوله عنها النحاة ، وإن كانت للبلاغيين وجهة نظري عرضتها ، ثم أحتكم للتفسير وأسباب النزول في ترجيح وجهة على أخرى .

وقد حاولت إبراز أثر القاعدة النحوية في توجيه الإعراب ، مبينة اعتماد كل من أهل الكوفة والبصرة على المعنى في توجيه القاعدة .

وتوصلت في مواطن كثيرة من خلال التحليل إلى إمكانية الاستغناء عن بعض القواعد التي تركز على أساس فلسفي لا يتفق واقع اللغة الوصفي .
للدكتور خليل عايشة
واعتمدت النظرية التوليدية التحويلية بعناصرها الخمسة : الترتيب ، والزيادة ، والحذف ، والحركة الإعرابية ، والتنغيم - أساساً في التحليل .

وتجدر الإشارة إلى أنني لم أعرض لكل مسائل النحو في كل باب من أبوابه ، وإنما تناولت بالتحليل ما احتتمل منها أكثر من وجه إعرابي في موضع ما في كتابي " معاني القرآن " للفراء ، والأخفش . فما لم أجد فيه أكثر من وجه منها ، ولم يقدني إليه سياق الآية موضع البحث أو تحليلها لم أعرض له مثل : المجزومات ، والمجرورات ، فهي ليست موضع خلاف في التوجيه بين النحاة ، أما ما عرض لي من جزئياتها فعالجته في موضعه كما في العطف على الضمير المجرور بدون تكرار الجار .

كما لم أتناول بالبحث كل أنواع المنصوبات مثل : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ،
والمفعول معه . وكذلك التوابع : كالتوكيد المعنوي وغيره ، للسبب نفسه .

وحين كنت أجد أكثر من قراءة في اللفظة مما من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في
التخريج ، ومن ثم اختلاف في الدلالة أعتد أربعة كتب للحكم بصحة القراءة أو خطئها هي :
"الكشف عن وجوه القراءات السبع" ، و "النشر في القراءات العشر" .

وقد وجدت أن كثيراً من القراءات الشاذة قرأ بها أصحابها بناءً على قاعدة نحوية
موضوعة مسبقاً إذ لم أجد لها في كتابي "الكشف والنشر" مما يدل على أنها المعتمدة ، كما أن
كثيراً منها لم أجد في "المحتسب" و "مختصر ابن خالويه" ، مما قد يستنتج
منه أن هذه القراءات نشأت بعد تأليف ابن جني وابن خالويه كتابيهما . وكان الأولى أن تكون
القراءة الموثوقة هي الأصل المسموع الذي يمثل واقع اللغة ، وعليه تبنى القاعدة ، إذ القاعدة
النحوية مهمتها وصف الظاهرة اللغوية وفق ما هي عليه واقعاً ، لا خلق واقع لغوي جديد .
وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفذ ، والأب المعطاء الذي رعاني روحاً وفكراً ،
وألقي عليّ خلاصة تجاربه العلمية والحياتية الأستاذ الدكتور خليل عمارة .

وإلى الذي علمني أبجديات تحليل النص الشعري ، ورعاني بحثان الأب الواعي ،
الأستاذ الدكتور عبد القادر الرباعي .

وإلى أستاذي الذي طالما اتسع صدره لمناقشتي ، وما بذل عليّ قط بالمشورة والنصح ،
والكتب ، الأستاذ الدكتور حنا حداد .

والله نسأل الأجر على هذا العمل إن أحسنا ، والغفران إن أخطأنا .

والحمد لله رب العالمين

إيمان محمد أمين خضر الكيلاني

في ٨ / ٦ / ١٩٨٩

المنهج الوصفي

في البدء لا بد من التعريف بالمنهج الذي ينتهجه البحث في تحليل الظواهر النحوية واللغوية ، وذكر أبرز خصائصه ومزاياه ، ليكون القارئ على بينة من أمره ، وهو المنهج الوصفي مع الإشارة إلى الفرق الجوهرية بينه وبين المنهج المعيارى .

فهذا بحث يسير في ضوء المنهج الوصفي الذي ينظر إلى اللغة على أنها واقع يؤخذ كما هو فمهمة النحوي أن يصف قواعد اللغة وصفاً ظاهراً ، دون إسراف في فلسفتها وتعقيدها بما يشط بها عن واقعها ، أو يحولها إلى ضرب من الرياضة الذهنية المجردة ، مهماً ما للغة من إحياءات ، وما لها من وظيفة دلالية ، هي الهدف الذي يتوخاه المتكلم من كلامه ليفهم ، ويتحراه السامع ليفهم .

تعريف بالمنهج الوصفي :

« يطلق المنهج الوصفي على الدراسات النحوية الحديثة التي تحاول ان تخلص النحو العربي مما علق به من الشوائب التي أدخلت عليه خلال عهوده التاريخية الطويلة ، ومحاولة وصف النص الموجود وصفاً واقعياً دون تدخل بمحاولة فرض قوالب قاعدية لا تتفق مع طبيعته ، ودون محاولة لتقدير صيغ أو تأويل أو تحليل في محاولة لإخراج النص عن ظاهره ليتمشى مع القواعد التقليدية » (١) .

يقول د . خليل عمايرة :

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د. محمد صلاح الدين بكر ، ص ١١

« أما علم اللغة عند معظم العلماء المعاصرين منذ دي سوسير إلى يومنا هذا فهو العلم الذي يقوم بدراسة لغة ما في ذاتها ، دراسةً علميةً دقيقةً تعطي وصفاً دقيقاً تاماً لأنظمة اللغة وكيف تعمل هذه الأنظمة أو الأجهزة اعتماداً على ملاحظة الظواهر اللغوية ثم دراستها ووضع النظريات لتعليل الملاحظات ، ثم وضع النظريات موضع التجريب الدقيق لمعرفة ما ينطبق من اللغة على القواعد والقوانين وما يخرج عليها ، ولمعرفة انسجام هذه القواعد والقوانين أو النظريات مع الاستعمال اللغوي ، ثم الكشف عن خصائص تلك اللغة ، ووضع القواعد التي تمكن من يرغب في تعلّمها من أن يحذو حذو أهلها دون أن يقع في الخطأ... فعلم اللغة... هو دراسة اللغة في ذاتها وبدون تأثير بعناصر آخر أو ميادين بحث تاريخية أو تقابلية ، أو ... ، ولذا لها أي لغوي حاجة للوصول إلى نتائج تتعلق بميدان بحث آخر (١) .

تعريف بالمنهج المعيارى

« و... يطلق على الدراسات النحوية التي بدأت مع نشأة التفكير فسي وضع علوم العربية عامة ، والنحو خاصة والتي سلكت الطريق المتعارف عليه ، وهو وضع قوالب اللغة لتحفظها من الضياع والتحريف خصوصاً مع الداخلين في العربية من غير أبنائها ممن اعتنقوا للإسلام ووجدوا الدخول في العربية وسيلة لارتقاء المناصب في الدولة الإسلامية أو لكي يتمكنوا من أداء شعائر دينهم الحنيف . هذه القوالب اللغوية - على الرغم من أنها موضوعة أساساً - لخدمة اللغة والحفاظ عليها إلا أنها في تاريخها الطويل سلكت دروباً متشعبة وطرقاً متعرجة انحرفت بها عن الغاية التي نشأت من أجلها ، قليلاً في بعض الفترات التاريخية وكثيراً في البعض الآخر (٢) ، مما جعل النحو واللغة نوعاً من الأحاجي

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ، د . خليل معاصرة ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) الأصح أن يقال : بعضها ، لأن "بعض" من الأسماء اللازمة للإضافة .

والألفاظ خصوصاً عند البحث في الكتب التي ألفت في الفترة التي كان فيها المنطق والفلسفة سائدين ومتمكنين من عقول الباحثين في مختلف فروع العلم^(١)

وقد بلغ تقديس النحاة قواعدهم التي وضعوها من الاستقراء الجزئي للغة على غزارته - حده بأن أصبحوا يحاولون إخضاع ما خالفها من المسموع لها ، وإلا فإنهم يرفضونه ويعدون شاذاً ، مع أن الأصل أن يغيروا قواعدهم إذا سمعوا من الفصحاء ما يخالفها لا العكس .

« ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها ، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاماً * فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حيل التخريج والتأويل والتعليل فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا في المسموع * يحفظ ولا يقاس عليه * ، وهذا موقف من النحاة يفترض في العربي الأول أنه كان على بصر بأقيستهم وعللهم وقد ورد عن بعض أساطين النحاة ما يؤيد دعوى هذا الافتراض^(٢) .

« ... إن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية . أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه . أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها فمن ذلك مثلاً معنى الإسناد باعتباره وظيفته ثم باعتباره

(١) النحو الرسمي ، ص ١١

* لعله يقصد بذلك ما أورده الزجاجي من مقولة الخليل بن أحمد : « إن العرب قد نطقت على منجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها ملله » الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، د . تمام جبران ، ص ١٢ .

علاقة ثم تفصيل القول في تقسيمة الى اسناد خبري واسناد انشائي ، وتقسيم الخبري الى مثبت ومنفي ومؤكده ... (١)

وهذا الميل الى التفكيكية في التحليل النحوي بسبب من تلك التقديرات والتأويلات التي كثيراً ما تُقحم على الجملة لتبرر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء نظرية العامل مهملين ما يحدثه التقدير والتأويل من تغيير لمبنى الجملة ومن ثم لدلالاتها الخاصة ، وتقويت للمعنى الخاص الدقيق الذي أراد المتكلم بأن استخدم له تركيباً معيناً دون غيره من التراكيب التي قد يبدو للوهلة الأولى أنها تشبهه بأن تلتقي معه في حد أدنى مشترك من المعنى المعبر عن فكرة لكنها لا يمكن أن تحل محله أو تقوم مقامه من حيث العمق ، أو المدلول الخاص الذي أوجده السياق الخاص والتركيب الخاص الذي صبت فيه . كما في التحذير بهذين التركيبين :

١ - الأسد الأسد

٢ - احذر الأسد .

فالأولى تشير إلى أن الخطر قريب جداً بحيث تصدر الجملة انفعالية سريعة لا يُصرح فيها المتكلم بلفظ التحذير ، بل يذكر المحذر منه مباشرة وبالنصب إشارة وتنبيهاً إلى أنه تحذير لا إخبار ، ويكرر المحذر منه ، بالإضافة إلى النعمة الانفعالية الصاعدة التي ينطق بها جملته ، محاولاً بهذا التكثيف البلاغي للجملة تنبيه المحذر بأقصى سرعة ممكنة لعله يستطيع تجنب الخطر .

أما الثانية فهي - كما صنفها اللغويون العرب والنحاة - إخبارية طلبية ، نغمتها الصوتية هادئة مستوية (٢) . موقف المحذر المخاطب بها ليس من الخطير لحظة التكلم ، فقد

(١) المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٢) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بصعود النعمة ، واستوائها في المثالين ، انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

لا يكون ثمة أصلًا في كل المنطقة ليُحذَر منه ، لكن المتكلم أراد أن ينصَحَه للمستقبل ، فخرجت الجملة بنغمةٍ تتناسبُ والموقف ، فحذَر المتكلم بأن جاء بفعلٍ صريحٍ من لفظِ التحذير ، إذ لديه متسعٌ من الوقت ، وأعصابه هادئةٌ بحيث يَملي نصيحته وهو في حالِ استرخاء.

ومن اليسير غالبًا أن ندرك الفرق بين لغة الإرادة ولغة العقل ، فهناك فرق واضح^١ بين قولنا: يا عبدَ الله ، و : أدعو عبدَ الله . الأولى أسلوبُ إرادةٍ ورغبةٍ ، والأخرى أسلوبُ عقلٍ ومنطقي . كما تختلف لغةُ الأنفعالِ بلغةِ الفاعليةِ (الإرادة) في الندبةِ والاستغاثةِ .^(١)

ولما كان ثمة ارتباطٌ كبيرٌ بين اللغة العربية ، والتشريعة الإسلامية وأحكامها بما له مَساسٌ بعقيدة المسلم وما فُرضَ عليه من فرائضَ كان التفريقُ بين ما تَعَكَّسه التراكيبُ المختلفةُ من دلالاتٍ مختلفةٍ أمرًا مهمًا وضروريًا ، ومن ثم كان « ... لاشتراط التعمق في علم النحو للمجتهد في الأحكام الشرعية أثرٌ بليغٌ في استخراج تلك الأحكام ، لأن النحو يَمَنِّحُه ملكةً قويةً في اجتهاده ، ويفتحُ له آفاقًا واسعةً في استنباط الفروع من أصولها ، فهو علمٌ مرتبطٌ بتوجيه التركيب اللفظي وبيان دلالاته التي تختلفُ من تركيبٍ إلى آخر ، وكم من المسائل الشرعية يختلفُ الحكمُ فيها تبعًا لاختلاف التركيبِ ومدلوله . »^(٢)

ومن هنا كان توجيهُ هذا البحث من خلال المنهج الوصفي الذي من شأنه تخليصُ النحو من تسلُّطِ العاملِ وما يترتب عليه من تقديرٍ وتعليلٍ وتأويلٍ مما يغير في تركيب الجملة ومن ثم في معناها ويحرفها عن مسارها الدلالي .

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، عبد المجيد عابدين ، ص ٦٠ .

(٢) اثر الدلالة النحوية واللفظية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ، عبد القادر عبد الرحمن السعدي ص ٣٩

نشأة المنهج الوصفي وتطوره

« لم تكن الدراسة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للغة دراسة وصفية وإنما كانت مقارنة Comparative Study وكان علم اللغة يطلق عليه آنذاك علم اللغة المقارن Compative Linguistics حيث كانت تُدرّسُ اللغاتُ من الفصيحة الواحدة دراسة مقارنة في مختلف ظواهرها الصوتية والصرفية ، فهناك أسرة اللغات الهندية الأوروبية التي تضم عدداً كبيراً من لغات المنطقة الممتدة من الهند إلى أوروبا ، وعرف العلماء أن العربية تنتمي إلى أسرة اللغات السامية التي تضم العبرية والآرامية والأكادية والحبشية . ودرست اللغات دراسة مقارنة . كانت هذه هي البداية في دراسة علم اللغة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث كان الهدف هو التعرف على العلاقات التي تربط كل لغة من لغات الأسرة اللغوية الواحدة بغيرها . (١) »

« وظل الأمر كذلك محصوراً في دائرة الدراسة المقارنة حيث لم يكن هناك تصور واضح لإمكان بحث اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة على نحو علمي دقيق . ولكن الباحث السويسري " دي سوسير " De saussure أثبت بدراساته في نظرية اللغة ووظيفتها إمكان بحث اللغة الواحدة وصفيّاً أو تاريخياً وبذلك كان أول من أبرز إمكان بحث اللغة أو اللهجة بالمنهج الوصفي . » (٢)

« ولقد كان " دي سوسير " أول من أطلق مصطلح " علم اللغة الوصفي " Linguistique " Synchronique " - وهذا المصطلح الفرنسي يرجع أساساً إلى المصطلح اليوناني " Syn وتعني " معاً " + " chronos " وتعني " زمن " وتستعمل الكلمتان معاً في المصطلحات الأوروبية

(١) علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث ولغات سامية) ، د. محمد فهمي حجازي ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

" الأولى ان يقال : " كان معظم الباحثين يعدونه أول من أبرز ... "

(٢) السابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

بمعنى "متزامن" أي في نفس الوقت .

كما أن دي سوسير هو أول * من أطلق - أيضاً - مصطلح diachronique على البحث اللغوي التاريخي أي الذي لا يبحث في فترة زمنية واحدة كالوصفي ، وإنما في فترات تاريخية متعاقبة ، ولذلك يقف الوصفي في مقابل "التاريخي" حيث يرجع الوصف إلى البحث في فترة زمنية واحدة ويرجع التاريخي إلى البحث في فترات زمنية مختلفة سواء أكانت متتابعة أم متباعدة .

وترجع أيضاً كلمة diachronique التي استعملها دي سوسير إلى المصطلح اليوناني (Dia) وتعني "عبر" + "chronos" وتعني "زمن" وهما تفيدان عبر الزمن أو في مختلف الزمن .

هذا من حيث استعمال هذين المصطلحين ومعناهما وأول من استعملهما . وبذلك يكون العالم السويسري دي سوسير De saussure أول من بحث في الدراسات اللغوية الوصفية وأول من استعمل هذين المصطلحين . وصفي synchroniqu وتاريخي Diachronique (١)

و « أثبت بدراسته في نظرية اللغة إمكان بحث اللغة الواحدة بالتعرف على بنيتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهذا البحث يرتبط عنده بمستوى لغوي بعينه في زمن واحد ، ومعنى هذا البحث الوصفي لا يجوز له أن يخلط المراحل الزمنية أو يخلط المستويات المختلفة .

لقد بدأ الباحثون بعد دي سوسير في تطوير مناهج البحث في البنية اللغوية ، وزاد اهتمام الباحثين بالمنهج الوصفي في الخمسين عاماً الماضية ، وتكونت في هذا الإطار عدة مدارس تختلف في تقنيات الوصف اللغوي ، ولكنها تنطلق من الأساسيات التي تكونت عند

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، من ١٩-٢١
يد والأولى أن يقال : « كان معظم الباحثين يعدونه أول من أطلق »

دي سوسير وعند من جاءوا بعده . لقد أصبح علم اللغة الوصفي سائداً عند أكثر المشتغلين
ببحث اللغة في العالم ، حتى أن البعض * يتحدث عن علم اللغة الحديث ويعني علم اللغة
الوصفي ، وكأنه هو المنهج الحديث الوحيد في علم اللغة .

إن كل البحوث التي تتناول مستوى واحداً من مستويات اللغة بالدراسة الشاملة أو
الجزئية لأحد جوانبه تعدّ من موضوعات علم اللغة الوصفي ، فدراسة البنية الصوتية
الفصحى في القرن الثاني الهجري ودراسة البنية الصوتية للعربية المعاصرة ودراسة المقاطع
في لهجة عمان ، تعدّ من الدراسات الصوتية الوصفية (١) .

مميزات المنهج الوصفي

١- وحدة الزمان : نظر الباحثون المحدثون إلى الفترة الزمنية التي امتد فيها البحث
النحوي على أنها فترات متباعدة جمعت بين أكثر من عنصر ومرحلة تاريخية ، فقد جمعت
النصوص اللغوية على مدى العصور الجاهلية والإسلامية والأموية ، وهذا في حد ذاته يمثل
عدة مراحل تطورية على مستويات مختلفة ، ومنها اللغة ، ولذلك رأى الباحثون المحدثون أنه
كان على الباحثين القدماء أن يكتفوا بفترة زمنية واحدة ، لتكون مثلاً لوحدة زمنية تتضح
فيها وحدة الخصائص ، ولذا يُفضل البحث الوصفي أن تكون النصوص اللغوية ممثلة لفترة
لغوية بعينها ، وألا تجمع بين فترات مختلفة ، حتى لا تختلط الخصائص والسمات (٢) .

ذلك « أن ما يتميز به المنهج الوصفي الاهتمام بواقع الظاهرة اللغوية ، وليس بتاريخ
تطورها - كما يفعل المنهج التاريخي - ولذا كان تركيزهم على وصفها من خلال واقعها
المنطوق ، وليس من خلال الوثائق المكتوبة - كما فعل المنهج التاريخي - فقد كان ملحظ

* الانصح : بعضهم ، سبق الإشارة إلى هذا في هامش من ٢ .

(١) مدخل إلى علم اللغة ، محمد فهمي حجازي ، من ٢٢ ، ٢٤ . وانظر : في نحو اللغة وتراكيبها من ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) انظر : النحو الوصفي من ٢٢ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، من ١٤ .

الوصفيين في نقد أصحاب المنهج التاريخي مَرَكَّزاً على أن قواعد الإملاء والكتابة لن ترقى .
في وصف الظاهرة النحوية اللغوية ، مهما دَقَّتْ هذه القواعد ، إلى ما يُتَوَصَّلُ إليه من خلال
النُطْقِ الحي . (١) .

ومن هنا جاء تقسيمُ المستشرقين اللغةَ العربيةَ الفُصْحى إلى قسمين : الفصحى
القديمة ، والفصحى المعاصرة .

ومن هنا يأخذون على الباحثين اليومَ النَّظَرَ إلى انحرافاتِ الكُتَابِ صرفياً أو نحوياً أو
دلالياً على أنها أخطاءٌ يَنْبَغِي إصلاحُها في حين يَرَوْنَهَا هم تجديدٌ ومحاولةٌ من اللغة ذاتها
للدخول في مرحلةٍ جديدة .

ومن هنا فإن قواعد النحاة عند بعضهم لا تَنبُعُ من مُقْتَضَيَاتِ المنهج الوصفي ، بل هي
معيارية ، لا يهتمها وصفُ اللغة بمقدار ما يهتمها اطرادُ قواعدها . وهذا يعني أن النحاة القدامى
كانوا يَغُضُّونَ النَّظَرَ عن الاستعمالات اللغوية التي تعارضُ قواعدهم . وهذا الرأي يراه بعضُ
علماء اللغة إزاءَ موقفهم من النحاة القدامى الذين وضعوا قواعدَ اللغات الأوروبية القديمة .
وليس من شك في أن اللغة العربية قد وضعت قواعدها وضعت رُوعِيَّ فيها اطرادُ القواعد ، وهو

أمرٌ لا مناصَ منه في الوصولِ إلى صيغةٍ مفهومةٍ للغة ، وبخاصة في المجال التعليمي . (٢)
« فالمعيارية مبدأٌ مهمٌ في رسمِ قواعدِ اللغات ، ولا يَنْبَغِي أن تكون المعيارية مقرونةً
بِهَوَى النحاة ، إذ لا بدَّ من أن ترتكزَ على أُسُسٍ وصفية . فما اطرَدَ أو شَذَّ أو قلَّ أو جازَ ، إلى
غير ذلك من أحكامٍ نحويةٍ لا يأتي به النحوي على هواه ، بل هو من واقعِ النصوصِ اللغويةِ
بقدرِ ما كانَ في وَسْعِ النحاةِ استخلاصُهُ ، أما إن كنا نريدُ أن نحاكمَ القدامى على عدمِ الدقةِ
الوصفيةِ من خلالِ ما يتيسرُ لنا الآن من أجهزةٍ إحصائيةٍ دقيقةٍ ففي هذا ما لا يَخْفَى من

(١) المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د. اسماعيل عمارة ، ص ٥٢ .

(٢) انظر السابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

« إن هؤلاء الباحثين (الذين يرون اللحن والخطأ في العربية المعاصرة ضرورة اقتضاها تطوير اللغة لنفسها) ينظرون إلى اللغة من خلال معايير التطور اللغوي الخالصة، ومن خلال نظرتهم إلى صيغة اللغات الأخرى - غير العربية - ولا يعنهم الطبيعة الخاصة لعلاقة العربية بالقرآن الكريم حتى يظل متسنياً للأجيال وبما توسعت في تطوير اللغة لمتطلبات عصورها أن تقرأ القرآن فتفهمه ولذا كان لا بد للعربية أن تأخذ بالمعيارية في تقرير قواعدها .

وينبغي أن نتذكر ونحن نتعامل مع العربية الفرق الكبير بين تاريخها وتاريخ اللغات القديمة كاليونانية ، والعبرية والسريانية ، والسنسكريتية ، والأكادية ، وغيرها . فهذه اللغات أدت دورها ثم انقطعت عن الحياة منذ أمم بعيد .

أما العربية فهي لم تنقطع عن الحياة بل هي الشريان الذي تتدفق فيه الحياة الثقافية على مر العصور دون توقف إلى زماننا هذا فإن حصلت اختلافات عبر العصور فهي يسيرة لا تحول بين البحث اللغوي ، والبحث الدقيق لهذه اللغة ، وما يزال علم القراءات القرآنية - فضلاً عن الاستخدام الحي المنطوق والمكتوب للغة الفصحى - دليلاً على تواترها المستمر دون انقطاع ، وعلى وفائها بمتطلبات التفاهم بها . ومن هنا كان من التعسف أن تؤخذ العربية بتلك المعايير التي أخذت بها اللغات الأخرى البائدة . » (٢)

لذا فإن إمكانية النظر إلى الأخطاء اللغوية المختلفة التي طرأت على اللغة العربية المعاصرة على أنها تطور غير وارد ، فهذا المبدأ من المبادئ الوصفية كما هو واضح مما سبق لا ينظر إليه ولا يؤخذ به عند دراسة اللغة العربية في ضوء المنهج الوصفي .

ويبقى أمام الباحث مجال واسع في العود إلى منابع اللغة الفصحى الأصيلة الموثوقة ،

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٤

(٢) السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧

والتي ما زالت بين أيدينا من قرآنٍ كريم ، وحديثٍ شريف ، ونثرٍ ، وشعرٍ ، ثم إمعانُ النظرِ فيها بعد هضمِ علومِ اللغة ، ووعي ما أبدعَهُ وطوّرهُ جهابذةُ اللغويين والنحاة العرب القدماء من قواعد وأصول ، ثم محاولةُ غربلتها مما علقَ بها من شوائب ، ثم إعادةُ وضعِ قواعدٍ جديدةٍ في ضوءِ المنهجِ الوصفيِ مستفيداً من السمين الذي تركوه ، أخذاً به متجاوزاً غثه مستغنياً عنه .

٢- إنَّ المنهجِ الوصفي لا يأخذ بالمقولات المنطقية أو المسائل الفلسفية ، فالدرسُ اللغوي ليس بدرسي في الفلسفة والمنطق يحرمُ فيه الدارسُ على إبرازِ مقدورتهِ الجدليةِ في الحاجةِ حتى لو كان جدلاً بيزنطياً لا طائلَ منه بل هو أشبهُ بعلمٍ يصفُ ظاهرةً طبيعيةً فيزيائيةً ، تفرض ذاتها وفق واقِعها ، لا كما يريدُ لها الدارسُ أن تكون .

٣- إنه لا يلجأ إلى الأقيسة والتعليلات ، إذ ليس الواصف بصدد التعلم ، بل الوصف ، ولكن هذا لا يعني عدمَ الحاجةِ للقياس ، بل لا يستغني عنه ، لكن الأهمية الأولى تكونُ في العملِ للوصف .

٤- وحدةُ المكان : فلا يعترفُ المنهجُ الوصفيُ بتعددِ الأماكنِ المجموعِ منها النصوصُ اللغويةُ ، على عكسِ ما حدثَ من جرّاءِ اعتمادِ النحاة العرب على لغاتِ القبائل الست التي أخذوا عنها تطبيقاً وعن غيرها ، ومن هنا ظهرت الخلافات في التقييدِ اللغوي .

٥- وحدةُ النصوصِ المستشهد بها : يرى الوصفيون أنه ينبغي أن تكون هناك مستوياتُ لغويةٌ مختلفةٌ للنصوص ، فلا يُقَدُّ للشعرِ كما يُقَدُّ للنثرِ ، فينبغي أن تُجمعَ النصوصُ الشعريةُ على حدةٍ ، وتُستخرجُ خصائصُها ، وكذلك النصوصُ النثريةُ ، لأن لغةَ النثرِ تختلفُ عن لغةِ الشعرِ ويرى أصحابُ هذا المذهبِ أنه نتيجةُ هذا الخلطِ بينَ مستوياتِ اللغةِ المختلفةِ ظهرت النواذرُ والشواذُّ في اللغةِ ، وغيرها من المصطلحات . (١)

٦- الاهتمامُ بالدراساتِ الإحصائية ، فهذا المنهجُ يهتمُ بالوقوفِ على الظواهرِ اللغويةِ الأكثرِ

(١) انظر هذه الخصائص من ٢-٥ في : النحر الوصفي من ٢١-٢٢ ، واللغة العربية معناها ومبناها من ١٢ ، ١٤ .

شيوعاً في اللغة الواحدة . ولذا كانت محاولاتهم الإحصائية التي تستهدف
إحصاء أكثر المفردات شيوعاً ثم أكثر التراكيب النحوية استعمالاً . (١)
فقد أصبح للإحصاء دور هام لا يستغني عنه الباحث الوصفي ، إذ يجعل البحث أكثر
علمية وموضوعية بدلاً من الاعتماد على الهوى أو الرأي الشخصي غير الدقيق ، أو الحكم
العشوائي العام ، فلم يعد الاحتكام قائماً على الارتجال أو الخبرة الذاتية ، .. الخ . (٢)

(١) لمزيد من التفصيل انظر : المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، ص ٧٩ - ٨١

(٢) انظر : السابق ، ص ٨١ - ٨٨

مفهوم الجملة بعامة عند النحاة العرب

يبرزُ أُمَامَ الباحثِ في الجملةِ العربيةِ مصطلحان متداخلان يتفقان أحياناً - عند بعض

النحاة في مفهومها ويختلفان عند آخرين - وهما : الجملة والكلام

فالكلام عند ابن جنى : هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه (١) ، أي أنه ^{«ما كان} مجموعة من الألفاظ ، قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه (٢) ، ويرى بعض النحاة أن تخصيص الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه (٣) ولا يجوز أن يشترط في حده كونه مفيداً ، ويقول ابن عقيل : " الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن : " اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "

فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المهمل كـ " ديز " والمستعمل كـ " عمرو " ومفيد : أخرج المهمل ، و " فائدة يحسن السكوت عليها " أخرج الكلمة ، وبعض الكلم ، وهو ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليها نحو : إن قام زيد . " (٤)

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو " زيد قائم " أو من فعل واسم كـ " قام زيد " وكقول المصنف " استقم " فإنه كلام مركب من فعل أمر ، وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم انت ، فاستغنى بالمثل عن أن يقول : " فائدة يحسن السكوت عليها " ... (٥) وهذا الإسناد الذي قصده النحاة وأطلقوا عليه مصطلح الجملة (٦) وهذا ما يرتضيه سيبويه ، فيرى أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة (٧) يقول : " وأعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على

(١) الخصائص ، ابن جنى ، ١٧/١

(٢) السابق ١٩/١

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، ت : عبد المال مكرم ، ١١/١

(٤) شرح ابن عقيل ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٤/١ .

(٥) السابق ، الصفة نفسها .

(٦) المسائل العسكرية ، الفارسي ، ت : د . اسماعيل عميرة ، ص ٤١ .

(٧) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ٧٥

أَنْ يُحْكِيَ بِهَا مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا (١) وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ يَعِيشَ ف * . . . الْكَلَامُ هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي اسْمَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَبِشْرٌ صَاحِبُكَ ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ بَكْرٌ وَيَسْمَى الْجُمْلَةُ * (٢) . فَالْجُمْلَةُ إِذَا - - - عِنْدَ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ - - * الْفِظَةُ الْمَفِيدَةُ فَائِدَةً يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا ، وَبِذَا تَكُونُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهَذَا رَدِيفًا لِمَصْطَلَحِ الْكَلَامِ ، حَيْثُ إِنَّ هَذَا هُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي يَرْتَضِيهِ جُلُّ النَّحَاةِ حَدًّا لِلْكَلامِ * (٣) يَقُولُ ابْنُ جَنِي : * أَمَّا الْكَلَامُ فَكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ ، مَفِيدٌ لِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ الَّذِي يَسْمِيهِ النَحْوِيُّونَ : الْجُمْلَةَ نَحْوَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَقَامَ مُحَمَّدٌ ، وَضَرَبَ سَعِيدٌ ، وَفِي الدَّارِ أَبُوكَ ، وَصَدْرِي ، مَهْرِي ، وَرَوَيْدِي ، وَحَاءٌ ، وَعَاءٌ فِي الْأَصْوَاتِ ، وَحَسَّ وَلَبَّ ، وَأَفَّ وَأَوْهَ ، فَكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ وَجَنِيَتْ مِنْهُ ثَمَرَةٌ مَعْنَاهُ فَهُوَ كَلَامٌ * . (٤)

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : * . . . وَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْهُ تَامًا غَيْرَ نَاقِصٍ ، مَفْهُومًا غَيْرَ مُسْتَبْهَمٍ ، وَهَذِهِ صُورَةُ الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ قَائِمًا بِرَأْسِهِ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى مُتَمِّمٍ فَلِهَذَا سَمَّوْا مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ تَامًا مَفِيدًا كَلَامًا * .

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ عِنْدَ هَذَا الْفَرِيقِ مِنَ النَّحَاةِ رَدِيفًا لِلْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ رَدِيفًا لَهَا * وَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا عَدَدٌ مِنَ النَّحَاةِ مِنَ الْقَدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ مُقَرِّينَ أَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ الْإِطَارُ الْكَلَامِيُّ الْكَبِيرُ الَّذِي إِنْ قُبِدَ أَصْبَحَ كَلَامًا . فَالْكَلامُ عِنْدَهُمْ أَخَصُّ مِنَ الْجُمْلَةِ وَلَيْسَ رَدِيفًا لَهَا ، يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ (٥) : * . . . وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّهُمَا لَيْسَا رَدِيفَيْنِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ . . . وَالصَّوَابُ أَنَّهَا أَعْمُ

(١) الْكِتَابُ ، سَيْبَوِيَّةٌ ، ت : عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ ١٢٢/١

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ابْنُ يَعِيشَ ١٨/١

(٣) فِي نَحْوِ اللُّغَةِ وَتَرَاكِبِهَا ، ص ٧٦ .

(٤) الْخَصَائِصُ ١٧/١

(٥) مَغْنِي اللَّبِيبِ ، ابْنُ هِشَامٍ ٤١٩/٢

منه ، إذ شَرَطَ الإفادَةُ بخلافها ، ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام . وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون ، يقول (١) : " والحق إن الكلام أخص من الجملة والجملة أعم منه " .

وهذا ما ذهب إليه علي بن محمد الجرجاني في تعريفه الجملة (٢) " عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد ، كقولك : زيد قائم ، أو لم يُفد كقولك : إن يكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً " .

فالكلام عنده هو اكتمال طرفي الإسناد بغض النظر عن حصول الفائدة أو عدمها . (٣)
ونأخذ برأي أستاذنا د . خليل عمارة (فترضي) " ما يرتضيه الزمخشري وابن يعيش حداً للكلام ، حداً للجملة ، ونخالفه كما نخالف من تبعه في أن الكلام هو الجملة ، ونخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أن الكلام أخص من الجملة وهي أعم منه ، فنرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه " (٤) فقام زيد ، وزيد مجتهد ، جملة ، وصه جملة ، وأف جملة ، والنار جملة ، وأخاك جملة ، وأخاك أخاك جملة ، وإن تدرس تنجح جملة ، وإن تحضر فأننا مكرمك ، جملة ، والله إن محمداً لرسول ، جملة ، ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبنائها كلها معنى يحسن السكوت عليه ، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى . ونرى كذلك : " إن الكلام تألف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل ، وعلى ذلك فقد كان القرآن الكريم كلام الله ، والشعر والنثر كلام العرب " (٥)

(١) الأساليب الانشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، ص ١٨

(٢) التعريفات ، الجرجاني ، ص ٧٨

(٣) السابق ص ١٨٥ .

(٤) انظر الخصائص ٢٢/١ ، الكتاب ٧/١ ، المفصل ١٨/١ - ٢٠ .

(٥) في نحو اللغة وثراكيها ص ٧٧ ، ٧٨ .

ولا شك أن نظرة ابن هشام كانت تفكيكية لا تصل المعنى بالمبنى إذ لا يكفي الإسناد وحده ليؤدي معنى مفيداً ، كما أن الإسناد قد لا يتحقق في جملة إلا أنها تعطي معنى مفيداً ، ففيما أسماه بجملة الشرط ، أو جوابه لا تحصل الإفادة ^ع أو غم يتحقق الإسناد ، في حين أن المعنى يتحقق في جملة اسم فعل الأمر ، مثل : صه ، أو التحذير أو التعجب بدون تقدير مسند إليه مثل : النار ، وغيرهما . وحيث إن الأصل أن يسلك المتكلم طريق المبنى من أجل الوصول إلى المعنى الموازي في ذهنه ليتحقق في النهاية التقاء الخطين عند إفادة السامع (١) ، فإننا نرفض الأخذ برأي ابن هشام آخذين برأي ابن جني ، وابن يعيش من اشتراط الإفادة ، غير آخذين برأيهما في أن الكلام رديف للجملة . (٢)

(١) لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالعلاقة بين المبنى والمعنى انظر : في التحليل اللغوي من ٩٠ ، ٩١ .

(٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها من ٧٨ ، ٧٩ .

معيَار اسمية الجملة وفعليتها

لم يكن ثمة معيارٌ واضحٌ صارمٌ لدى النحاة العربِ للتفريقِ بين الجملةِ الاسميةِ والجملةِ

الفعليةِ .

فالنحاة يُعرِّفون الجملةَ الاسميةَ بأنها : " . . الجملةُ التي صدرها اسمٌ صريحٌ مرفوعٌ أو مؤوَّلٌ في محلِّ رفعٍ أو اسمٌ فعلٍ عندَ بعضهم ، أو هي التي صدرها حرفٌ غيرٌ مكفوفٍ مشبَّهٌ بالفعل ، فالجملُ : (سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تُنذِرهم) ، إنَّ تفعلٍ المعروف خيرٌ لك ، هيهات العقيق ، إنَّ محمداً رسول ، قائم الزيدان (عند من يجيزه وهم الكوفيون والأخفش) ، جملٌ " اسمية ، ومثلها في الحكم ، محمدٌ أكرمُ خالداً (عند أهل البصرة) هي جملٌ اسميةٌ ، أو هي جملةٌ كبرى كما يرى السيوطي (١) مكونةٌ من جملتين صغيرتين :

محمدٌ : مبتدأ ، خبره الجملةُ الفعليةُ التي تليها (في محل رفع) (أكرمُ) جملةٌ فعليةٌ فاعلها ضميرٌ مستترٌ تقديره «هو» يعود على محمد (المبتدأ) . . (٢)

فالجملةُ الاسميةُ عند النحاة هي التي يتصدرها اسمٌ مرفوعٌ سواءً أسندُ إليه اسمٌ آخرٌ أم صفةٌ أم فعلٌ (٣)

إنَّ عدمَ الدقةِ في معيارِ اسميةِ الجملةِ وفعليتها جاء حصاداً لاهتمامِ النحاةِ بالمبنى على حسابِ المعنى فلا شكَّ في أنَّ إعرابَهُم وقواعِدَهُم خَدَمَتِ المبنى وبررتِ الحركةَ على أواخرِ الكلماتِ إلا أنَّ المعنى أصبحَ مشوهاً لا يحملُ وجهاً واحداً ، في مواطنٍ كثيرةٍ ، بل يتغيَّرُ وجهه حسبما يتقلبُ المبنى ، فيختلفُ وجهُ التأويلِ ، حتى بدا المعنى والمبنى وكأنهما متعارضان متضادان والأصلُ فيها التلاحمُ والتلازمُ ، ومن هنا جاء الخلطُ والاضطرابُ في تحديدِ اسميةِ

(١) الهمع ٨٠/١

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ص ٨٠

(٣) انظر : شرح الفصل ٨٧/١ - ٩٢ .

الجملة وفعليتها .

وقد قال النحاة بأن تحديد نوع الجملة ، اسمية أم فعلية يكون بالنظر إلى أصل الجملة الذي كانت عليه ، لا بظاهرها فالآيات : (كيف تكفرون بالله) (البقرة : ٢٨) و (ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون) (البقرة : ٨٧) و (فبأي آيات الله تكفرون) (غافر : ٨١) و (خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث) (القمر : ٧) ، جمل فعلية ، على الرغم من أن الأسماء تصدرتها ، ذاك أنه ينوي بها التأخير . (١)

لكن الآيات السابقة لا اختلاف بين النحاة في فعليتها لأن الأسماء التي تقدمت فيها منصوبة وليس من مناص من أنها مفاعيل وهذا ما اقتضاه تبرير الحركة ، فحركة النصب ليست إلا لمفعول أو محمول عليه ، وحيث إن الفعل متعد ولم يأخذ مفعولاً فمفعوله المتقدم . أما إذا استوفى مفعولاً له ضميراً فعند ذلك يُقَدَّرُ للمفعول فعلٌ يفسره الذي بعده ، لأن حركة النصب من حيث البناء تحتاج إلى ما يبررها انطلاقاً من المعيار الأصل وهو العامل ، فلا بد لكل معمولٍ من عاملٍ ، لكن موطن الخلاف عند النحاة حين يكون الاسم المتقدم مرفوعاً لأنه عند ذلك لا يكون أمام النحوي إلا بابان يرفع فيهما الاسم :

الاول : أن يكون فاعلاً مقدماً ، كما جاز تقديم المفعول ، وهذا رأي الكوفيين .
الثاني : أن يكون مبتدأً والفعل بعده جملة فعلية - لها فاعل يعود على المتقدم - في محل رفع خبر . وهذا الرأي للبصريين ، وهو رأي قائم على التأويل والتقدير الذهني الذي لا يمكن تصوُّره واقعاً دلاليّاً ووصفيّاً ، في حين أن رأي الكوفيين أقرب إلى الوصفية ، وأوثق صلةً بالدلالة ينسجم فيه المبني مع المعنى دون تمحلي أو تصنيع فلسفي ذهني .

وهنا يتضح الاضطراب ، فالجملة عند الكوفيين فعلية المسند فيها الفعل ، في حين أنها اسمية عند البصريين المسند فيها الجملة السادة مسد الاسم (الخبر) ، وبذا يخرج النحاة

(١) مفني اللبيب ٤٢١/٢ ، والهمع ٢٨/١

البصريون عن المقولة " العبرةُ بصدور الأصل " فيكون الشكلُ عندهم هو الحكمُ .
كما أن في هذا الخروجِ عن الأصلِ قتلُ المعنى الذي يلتصقه المتكلمُ من الخروجِ على
الأصلِ ويقصده ، بالتقديم أو الزيادة أو الحذف أو الحركة أو التنعيم . وهذا ما سنبرزه بوضوح
- إن شاء الله - في مكانه من هذا البحث من خلال تحليل نماذج من القرآن الكريم .

العامل النحوي

إنّ الذي أوقع النحاة في هذا الاضطراب التمسك ، بل المبالغة في الأخذ بنظرية العامل التي أسس النحو العربي عليها ، مما أسلمهم إلى الفوضى في متاهات التقدير والتأويل بما لا يتفق مع وصف اللغة واقعاً ، فمن ذلك أنهم صنفوا الجملة العربية إلى صنفين : اسمية و فعلية ، وأخضعوا كل جملة في العربية لهذا التصنيف ، وإن كانت غير مُتَصَدِّرةٍ باسم أو بفعل ، وهي غالباً ما تكون جملاً إفصاحية لا يَقْصِدُ منها المتكلم إخباراً ولا طلباً ، كما في القسم ، والنداء اللذين يأتولان على تقدير فعل ، أقسم ، وأنادي ، فهما جملتان فعليتان ، وكما في التعجب حيث تأوّل " ما " التعجبية بشيء عظيم " فهي جملة اسمية . (١)

وتصبح المسألة أكثر تعقيداً حين يؤدي اختلاف النحاة في تقديراتهم إلى خلاف في تصنيف الجملة ، فتكون اسمية حسب تقدير بعضهم ، وفعلية حسب تقدير الآخرين . ومن هنا خص ابن هشام باباً في كتابه " مغني اللبيب " (٢) لهذا النمط من الجمل التي اختلف في تصنيفها .

فمن ذلك جملة : " ماذا صنعت ؟ " التي تؤول على وجهين : الأول : ما الذي ؟ ، فهي على هذا جملة اسمية ، خبرها مقدّم عند الأخفش ، ومبتدؤها مقدم عند سيبويه .

الثاني : أي شيء صنعت ؟ فهي جملة ، مفعولها مقدم . فإن كانت الجملة : " ماذا صنعت ؟ " فهي تحتل الاسمية على تقدير مفعول به بعد " ماذا " لفعل محذوف يفسره المذكور . (٣)

(١) انظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، و ٩١/٩

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٢٠ - ٤٢٤

(٣) المرجع نفسه ٤٣٣/٢

وليس هذا الاضطراب والخلط إلا لأن المعيار الذي اتخذته النحاة أساساً في التقهيد ليس سليماً دائماً ، فهو يعتمد على الفلسفة التفكيكية ، وهذا ما جعل ابن مضاء القرطبي يهاجم الأصل الأول الذي اعتمده النحاة فنأى بإلغاء العامل لا بكليته بل بالعلل الثواني والثالث أخذاً بالعلل الأول التي لا بد للمتعلم أن يعرفها ليسلك مسلك العرب الفصحاء منادياً بالوصفية ، يقول في صدر كتابه : " قصدني في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، ... " (١) يقول : ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر " (٢) ، فقوله كذا نطقت به العرب ، يعني أن هذا هو المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية ، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها ، في أي عصر كان ، وأنى وجيد ، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر .

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الإخبار عندما يقول : دين الله حق .
فيرفع (حق) وليس له غير ذلك ، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم وهو الخبر ، والخبر (في) ما ثبت بالاستقراء ، فإذا سئل عن سبب الرفع قال : هو خبر مرفوع كذا نطقت به العرب . " (٣)

ونحن نحذو حذو ابن مضاء في رفض العلل الثواني والثالث لأنها لا تفيد المتعلم أو المتكلم ولا تلزم السامع ، ونأخذ بالعلل الأوائل غير منكرين نظرية العامل بكليتها ولا أخذين بها كلية ، في محاولة للوصول إلى منهج في التحليل يوائم بين المبني والمعنى ولا يهتم بأحدهما

(١) الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ت : شرقي ضيف ، ص ٨٥

(٢) السابق ص ١٥١

(٣) في التحليل اللغوي ص ٧٤

على حساب صاحبه كما هي حال القدماء الذين اهتموا بالمبنى على حساب المعنى لاعتمادهم نظرية العامل معياراً للتقعيد والإعراب . (١)

والمنهج الذي نرتضيه هو منهج الدكتور خليل عمايرة حيث يرى أن الجملة هي : ... الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ، وهذه تُعدّ عنده الجملة التوليدية أو النواة ، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين : الاسمية والفعلية ، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية أو ظرفية كما يرى ابن هشام (٢) هو إمساك بالجملة الثانية من التسمية ، فهي إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية . ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل والتي يحصرها في خمسة عناصر : فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل . وتكون الجملة التوليدية لغرض الإخبار (٣) ، أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى . (٤)

وعلى هذا نحلل الجمل وفق أطر الجملة كما يرى د . خليل عمايرة ، حيث حدّدها في الجملة الاسمية والفعلية (٥) .

١- توليدية اسمية وتتكون من :

أ - م (معرفة ، أو ما يسد مسده كالمصدر المؤول) + خ (نكرة) .

ب - خ (شبه جملة) + م (نكرة) .

(١) لمزيد من التفصيل عن العامل وأقسامه ، وآراء القدماء فيه ، انظر : في التحليل اللغوي من ١ : ١٠١ .

- (٢) المغني من ٣٧١ .

(٣) يعلق المؤلف في الهامش قائلاً : إلا في الاستفهامية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمبتدأ المؤخر ... من ٧٨ .

(٤) في التحليل اللغوي من ٧٨ .

(٥) في التحليل اللغوي من ٨٧ ، ٨٨ ، وفي نحو اللغة وتراكيبها من ٨٧ ، ٨٨ .

جـ - م (معرفة) + خـ (معرفة هو ذاته المبتدأ) .

٢- توليدية فعلية : وتتكون من :

أ - فعل لازم + فاعل (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر)

ب - فعل متعد + مفعول (أول أو ثان أو ثالث)

جـ - فعل متعد + مفعول ضمير + فاعل

فهذا الأساس الذي نعتمده في التفريق بين الجملة التوليدية الإخبارية التي لا يهدف المتكلم منها إلا الإخبار المحايد بالجملة التحويلية العميقة وذلك بأن يميل إلى المغايرة في تركيب الجملة التوليدية حين يريد معنى *جديداً* يضيفه إلى معنى الإخبار بأحد عناصر التحويل الخمسة : الترتيب ، والزيادة ، والحذف ، والتفجير ، والحوكة الإعرابية حسب المعنى الدلالي المراد ، فتصبح الجملة ذات بعدٍ أعمق منها في حالتها البسيطة المحايدة . (١)

(١) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بهذه العناصر التحويلية ، انظر : "في التحليل اللغوي" من ٨٨-١٠١ ، وفي نحو اللغة وتراكيبها

" من ٨٨-١٧٧ .

المبتدأ

تقديم موضع الاهتمام والعناية

” والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله ، واللهُ عزيزٌ حكيم . “ (المائدة : ٢٨) .

” رفعُ ” بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه (١) تقديره : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة أو فيما فُرضَ عليكم ، وكان الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب لأنه أمر وهو بالفعل أولى . وبه قرأ عيسى بن عمر .

والاختيار عند الكوفيين الرفعُ على قراءة الجماعة لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه ، فهو عندهم مثل : ” واللذان يأتياها ” (النساء : ١٦) لا يراد به اثنان بأعيانهما ، فلذلك اختير الرفع . ” (٢) فهما عند الكوفيين ” مرفوعان بما عاد من ذكرهما ” . (٣)

وقد أشار سيبويه إلى أن القراءة بالرفع هي قراءة الجماعة على الرغم من صحة القراءة بالنصب غويًا وقوتها يقول : ” وقد قرأ أناس : ” والسارقُ والسارقةُ ” (٤) و ” الزانيةُ والزانيُ ” (٥) ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا

(١) انظر : الكتاب ١/١٤٢

(٢) مشكل أعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب : حاتم الضامن ، ص ٢٢٥ ، وانظر : التصريح على التوضيح الأزهرى ١/٢٩٩

(٣) معاني القرآن ، الفراء ١/٢٠٦ ، ولم يعربها الاخفش ، انظر : معاني القرآن ٢/٢٥٨ .

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبي عمير ، انظر : البحر المحيط ، وعيسى بن عمر في : مشكل أعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، ص ٢٢٥ ، وما عليه جمهور القراء الرفع ، بل لم ترد قراءة خلافها في : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب ، والنشر في القراءات العشر ، ابن الجوزي كما لم ترد في كتب شواذ القراءات فلم ترد في : المحتسب في شواذ القراءات ، ابن جني ، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه .

(٥) وهي قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وممر بن فائد وابن جعفر ، وشيبة ، وابن السكيت ، ورويش . انظر : البحر المحيط

القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه الآخر في الأمر والنهي النصب لأن حدّ الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل . (١)

والذي جعل سيبويه يرى هذا الرأي حسّه اللغوي بأن (السارق والسارقة) - من حيث المعنى - جزء من المفعول به ، فالأمر بالقطع وقع عليهما ، وذلك في الواقع متأثّر من وقوعه على بعضيهما وهو "أيديهما" ، فقد أدرك هذا فقال بأن الأصل في الأمر والنهي تقديم الفعل ، مما يشير إلى أنّ تقديم الاسم على الفعل كان تغييراً في التركيب الأصلي للجملة ، وكلّ تغيير في المبني يكون لتغيير في المعنى .

وفي رأي الكوفيين التفات كبير إلى أهمية الحركة الإعرابية في تغيير المعنى ، يوضّحها قرينة تحويلية في ذاتها ، فحركة النصب تفيد التعيين والتخصيص . والرفع يدل على التعميم يقول الفراء : "مرفوعان بما عاد من ذكرهما . والنصب فيهما جائز ، كما يجوز : أزيد هربته ، وأزيد هربته وإنما تختار العرب الرفع في "السارق والسارقة" لأنهما موقتين ، فوجّها توجيه الجزاء ؛ كقولك : مَنْ سرق فاقطعوا يده ، ف (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام . (٢)

ولذلك كان الرفع قراءة الجمهور . وبه أخذ الكوفيون وبعض البصريين ، إذ المراد تعميم الحكم الشرعي على كل مَنْ يرتكب هذه الخطيئة دون تعيين أو تخصيص ليكون الحكم شاملاً ، عادلاً ، دائماً ، غير محدود بقوم أو جماعة دون غيرهم ، ولا بأهل زمان أو مكان دون غيرهم . يقول الزجاجي : "وقرأ عيسى بن عمر ، "السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" وكذلك "الزانية والزاني" ، وهذه القراءة وإن كانت القارىء بها مقدماً لا أحب أن يُقرأ بها ،

(١) الكتاب ١/ ١٤٤ .

(٢) معاني الفراء ١/ ٢٠٦ .

لأن الجماعة أولى بالاتباع إذ كان القراءة سنة . قال أبو إسحاق : ودليلي أن القراءة الجيدة بالرفع في " والزانية " والزاني " (النور : ٢) وفي " والسارق " والسارقة " قوله جل ثناؤه " واللذان يأتيانها منكم فآذوهما " (النساء : ١٦) .

وقال غير سيبويه من البصريين ، وهو محمد بن يزيد المبرد : أختار أن يكون (السارق والسارقة) رفعاً بالابتداء ، لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل قولك زيداً فاضربه ، إنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين (١) .

ويذكر أبو حيان أن سيبويه لا يجيز " أن يكون الخبر قوله : فاقطعوا " لأن الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور أو جملة صالحة لأداة الشرط ، والموصول هنا (أل) وصلتها اسم فاعل أو اسم مفعول ، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه ، وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين أعني أن يكون (السارق والسارقة) مبتدأ ، والجملة جملة الأمر أجروا (أل) وصلتها مجرى الموصول المذكور لأن المعنى فيه على العموم إذ معناه الذي سرق ، والتي سرقت ... (٢)

فالرفع على الابتداء عندهما (المبرد وسيبويه) واجب ، والخبر على قول سيبويه محذوف ، وهو فيما يتلى عليكم . وعلى قول المبردة مذكور ، " فاجلدوا " (٣) ، ومثله : فاقطعوا ، فالفاء زائدة عند المبرد كما هي في الشرط ، أو ما شابهه من الموصول ، وهي عاطفة عند سيبويه ، ومن هنا لم يجوز : زيدا فاضربه ، في حال رفع زيد على تقدير مبتدأ مضمرة ، تقديره : هذا أو ما شابهه ، والفاء عاطفة لجملة اسمية على جملة فعلية .

(١) معاني القرآن وأعرابه ، الزجاج . ت : عبد الجليل عبده شلبي ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

(٢) البحر المحیط ، أبو حيان الأندلسي ٤٧٥/٢ .

(٣) التصريح ٢٩٩/١

وعلى الرغم من أن حمل الجملة على الموصولية المتضمنة معنى الشرط فيه موافقة للمعنى في الآية الكريمة من حيث تعميم الحكم ، إلا أن ثمة اختلافاً بيناً بين الجملة الموصولية المقدرة ، والآية الكريمة من حيث التركيب .

فمعنى التعميم في التقدير " من سرق فاقطع يده " - حسب ما نرى - تأتي من اسم الشرط " مَنْ " وجوابه

أما في تركيب الآية الكريمة فقد تأتي من جهتين مختلفتين :

الأولى : حركة الرفع على السارق والسارقة ، وهو ما صرح به النحاة وذكر أنفاً .
الثانية : أن معنى الجزاء في الجملة مبعثه فعل الأمر " اقطعوا " وجاءت الفاء لتؤكد ، فهي عنصر توكيد لا أكثر .

وعليه ، فإن الفاء ليست تتضمن معنى الشرط . ومن ثم ليس من داعٍ لتقدير موصول لا وجود له . ولا يخفى ما في القول بالموصولية - في هذا الموضع - من بعد وإسراف في التحليل فهو ينسف التركيب ويحوّله إلى تركيب آخر .

فإن التعريف في (السارق) تفصل لتكون اسماً موصولاً له موقعه الإعرابي فتكون مبتدأً حملاً على (مَنْ) و (الذي) ، وما يدري من أين تتأتى لهم هذا القياس !
واسم الفاعل " سارق " يُقدّر مكانه فعل منه ليتناسب والاسم الموصول المقدّر ووضعه التركيبي الخاص ، والذي يقتضي أن يكون صلته فعلاً ، ليتجوز - إذ ذاك - أن يكون خبره الفعل (١) .

وعندها يتخلص من القول بأن (السارق والسارقة) المرفوعين مبتدأ مشغول عنه وتكون (أل) التعريف فقط فيهما هي المبتدأ . والجملة الفعلية " فاقطعوا الخبر " ناهيك عما في رفض المبرد القياس على الاسم المشغول عنه في رفع المبتدأ من قياس خاطيء على مثال لا يصلح أن

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٩

تَحْمَلُ عَلَيْهِ الْآيَةَ .

فقد قاس على المثال : زيداً فاضربه ، فقال بأن (السارقُ والسارقةُ) لا يعربان مبتدأ حملاً على هذا المثال ، لأنهما عندهما يحملان ما يحمله من معنى التعيين ، والمراد هو التعميم .
وواقع الأمر أن هذا التعيين لم يثأت من إعرابه الاسم المشغول عنه مبتدأ ، بل لأنه جاء في المثال المضروب بالاسم المشغول علماً ، فالتعيين جاء من العَلَمِيَّةِ لا من إعرابه مبتدأ مشغولاً عنه ولو قاس على المثال :

السارقُ فاضربه

لثأتي له معنى التعيين في حال نصب المشغول عنه ، ومعنى التعميم في حال رفعه وذلك لتغيير الحركة من الرفع إلى النصب ، لا لشيء آخر .

ونرد القول بأن " السارقُ والسارقةُ " مبتدأ خبره محذوف استناداً إلى رأي الفخر الرازي وحجته نظراً إلى ما يحدثه هذا التقدير من خلل في المبنى والمعنى معاً ، يقول : " إنا إذا قلنا (السارقُ والسارقةُ) مبتدأ وخبره هو الذي نضمه ، وهو قولنا : فيما يتلى عليكم ، فحينئذ قد تمت هذه الجملة بمبتدأها وخبرها ، فبأي شيء تتعلق الفاء في قوله : فاقطعوا أيديهما) ؟ فإن قال : الفاء تتعلق بالفعل الذي دل عليه قوله : " السارقُ والسارقةُ " يعني إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يديه . فنقول : إذا احتجت في آخر الأمر إلى أن تقول : السارقُ والسارقةُ تقديره من سرق . فانكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته (١).

وإن كنا لا نرى الحل فيما رآه أي بالحمل على الموصولية - كما بينا سابقاً .

فحسب مفهوم النحاة للجملة الاسمية ومعاييرهم لا بد أن يكون " السارقُ " و " السارقةُ " بداية جملة اسمية لأن المتكلم - عز وجل - ابتداء الكلام بها . ومن هنا جاء الاختلاف بين تخريجات النحاة .

(١) التفسير الكبير ، الفخر الرازي ٢٢٣/١١ .

فالمعيارُ في حدِّ ذاته خاطيء ، ومن ثَمَّ كانت النتيجة المترتبة على القياسِ عليه خاطئةً أيضاً ولو طُبِّقَ القولُ بأنَّ " العبرة بصدور الأصل " تطبيقاً حقيقياً صحيحاً لما كان هناك مشكلةٌ .

ولا شكَّ أن علماءنا الأبرار أدركوا أن (السارق والسارقة) مفعولان كما أدركه سيبويه ، فأيديهما جزءٌ منهما والدليلُ الضميرُ في قوله تعالى " جزاءُ بما كسبا " وهو ألف الاثنين والذي يعودُ عليهما . فالفعل واقعٌ عليهما ، لكن لما شغِلَ الفعلُ عنهما من جهة ، وتغيرت حركة الإعرابِ عليهما أوجبت قواعدُ النحاة أن يُخَرَّجَ تخريجاً يبررُ المبنى مهما كان فيه من تعقيدٍ وبعدٍ في التقدير ، فكان التقديرُ المناسبُ لقواعدهم أن يُعربا مبتدأ .

يقول سيبويه في " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ... " (النور : ٢) ثم قال : فاجلدوا ، فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع ، ... (١)

فليس من علةٍ أوجبت إعرابهما على الابتداء غير أن الفعل قد تأخرَ عنهما ، وتقدمتا عليه مرفوعتين .

وما أشبه العلاقة بين " السارق والسارقة " و " أيديهما " بالعلاقة بين البدل والمبدل منه ، فالأيدي بعضٌ من كلٍّ إلا أن الإعراب تغير بسبب الاختلاف بين حركة " الكل " و " بعضه " .

فأصل الجملة التوليدي :

تلازم إضافة	تلازم عطف
↓	↓
أقطعوا أيدي السارق والسارقة	أقطعوا أيدي السارق والسارقة

ف + فا + مف

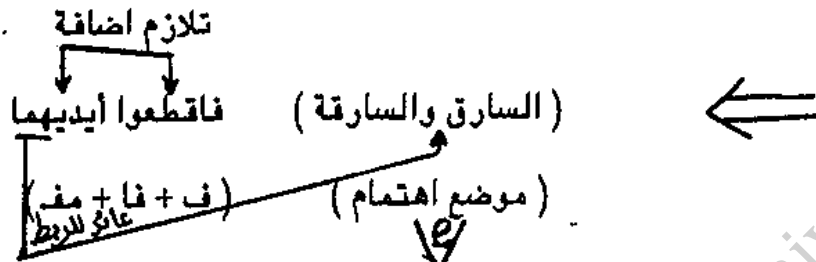
ولما أراد المتكلم - عز وجل - الاهتمامَ والتركيزَ على موطن الداء والخطورة ، وهو مرتكبُ الجريمة ، وجذب انتباه السامعين بِذِكْرِهِ أولاً ليتأهبوا نفسياً لسماع الحكم عليه - قَدَّمَ موضعَ اهتمامه ، وأعطاه حركة الرفع الموهمة بالابتداء حتى يتصوّر ذهنُ السامع بادئ ذي

الباب الثاني

المرفوعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدءً أنه مسندٌ إليه ، فينتظرُ يشْفَفِ المسندَ الذي فيه الفائدةُ وهو محطها . ثم أدخل عنصرَ زيادةٍ لإفادةٍ معنى الجزاءِ فقرن الأمرَ بالفاءِ ، إشارةً إلى ترتبه على ما أقدموا عليه من جريمة .



فقد قَدِّمَ بعضُ المفعولِ به ، وهو المضاف إليه للعناية به بعد أن استعِضَّ عنه بعائدٍ يعود عليه للربط .

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا الارتباط بين البديل وموضع الاهتمام من المتكلم فقال :
 ... وأما الثاني وهو بدلُ الشيء من الشيء وهو بعضه ، كقولك : رأيت زيدا وجَّهه ، ورأيت قومَكَ أَكْثَرَهُمْ وَثُلُثِيَّهِمْ ، وناساً منهم ، وصَرَفْتُ وجوهها أَوَّلَهَا . فالثاني من هذه الأشياء بعضُ الأولِ وأبدلتُه منه لِيَعْلَمَ ما قصدتَ له ولينتبه السامعُ فثَبَّتَ بقولك : رأيت زيدا وجَّهه موضعُ الرؤيةِ منه ، فصار كقولك : رأيت وجهَ زيد (١)

وكذلك يشير "المبرد" قائلاً : ... والضرب الآخر أن تُبدلَ بعضَ الشيء منه لِتَعْلَمَ ما قصدتَ له وتبيِّنَه للسامع ، وذلك قولهم : ضربتُ زيدا ، رأسه . أردت أن تبين موضعَ الضربِ فصار كقولك ، ضربتُ رأسَ زيد . . . (٢)

فتقديم (زيد) لأنه أكثرُ علميةً لدى السامع ، أو لأنه أكثرُ أهميةً لدى كلِّ من السامع ، والمتكلم . فيقدِّمه لجذب انتباه السامع ثم يحددُ الموطنَ أو الجزءَ منه الذي أوقع عليه الحدث . لكن "السارق والسارقة" موضعُ الاهتمام قَدِّمَ على الفعل والفاعل والمفعول الجزئي ، بمعنى أنه تقدم من آخر عنصر من عناصر الجملة إلى أولها ، لتفتتحَ به الجملة لإعطائه أقصى درجةً من

(١) شرح المفصل ٦٤/٣

(٢) المقتضب ، المبرد . ت : عبد الخالق عضيمة ٢٩٧/٤ .

العناية والتوكيد ، ثم أكد مضمون الجملة والأمر فأدخل عنصر التوكيد الفاء .

ومثل هذا قوله تعالى :

” فوقاه الله سيئات ما مكروا وحاق بآل فرعون سوء العذاب . النارُ
يُعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشدَّ العذاب .
(غافر : ٤٥ ، ٤٦)

” فيه ستة أوجه : يكون رفعاً على البديل من سوء ” ، ويجوز أن يكون بمعنى هو النار ، (١)
ويجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء . وقال الفراء : يكون مرفوعاً بالعائد على معنى النار عليها
يعرضون ، فهذه أربعة أوجه في الرفع . وأجاز الفراء النصب لأن بعدها عائداً وقبلها ما يتصل
به ، وأجاز الاخفش (٢) الخفض على البديل من ” العذاب ” . (٣)

” إن القول بالبدلية من سوء العذاب مردود كما أن القول برفعه على أن يكون خبر
مبتدأ محذوف ، وذلك لوجود فعل في الجملة يعود بضمير على النار . فالقائل برفعه على
هذين الوجهين ، الابتداء والبديل يتجاهل الفعل بعدها وارتباطه بها . إذ يفترض حسب
تخريجهم أن تكون الجملة عندها قد تمت وأدت وظيفتها الدلالية لاكتمالها تركيبياً ، فأعطت
معنى يحسن السكوت عليه وهو : وحاق بآل فرعون سوء العذاب النار . فيقف القارئ عند
العذاب إذا أراد تقدير مبتدأ للنار ثم يقف بعد (النار) لأن طرفي الإسناد يكونان قد ذكرا ، وتمت
بهما الفائدة .

(١) خرج كل من الفخر الرازي ، والزجاج القراءة بالرفع على هذين الوجهين بون أن يذكر أي قراءة أخرى بالنصب أو الجر . انظر :

التفسير الكبير ٧٢/٢٧ ، ومعاني الزجاجي ٢٧٦/٤ ، ولم ترد في قراءة خلافا للرفع في ” الكشف ” و ” البشر ” كما لم ترد في
المعتمدية ، ومختصر ابن خالويه .

(٢) انظر : معاني الاخفش ٤٦٢/٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ٣١٨/١٥ ، وإعراب القرآن ، النحاس . ت : د . زهير غازي زاهد ١٢/٣

أما إذا أراد أن تكون النارُ بدلاً من "سوء" وصل "سوء العذاب" بـ "النار" ثم وقف بعدها، وواقع الأمر ليس كذلك و "سوء العذاب" فاصلة الآية السابقة وعليها الوقف . و "النار" يعرضون عليها . . . جملة متصلة مما يدل على أنها جاءت لتؤدي معنى غير الذي في سابقتها . وهذا ما حدا بالأخفش إلى أن ينفرد وحده بتجويز جر "النار" بدلاً من العذاب . (٤) .

وفي رأي الفراء التفات إلى دور "النار" التركيبي والدلالي في الجملة . فأعرابها عنده في حال الرفع والنصب سواء ، وهو بالعائد المذكور لوجود فعل ترتبط به تركيباً ودلالةً .

يقول الزمخشري ملتفتاً إلى دلالة التركيب على الرغم من متابعتها ما تفرضه قواعد النحاة من إعراب "النار" مرفوعة على البدل أو الخبرية : "النار بدل من سوء العذاب أو خبر مبتدأ محذوف كأن قائلًا قال : ما سوء العذاب ؟ فقيل : هو النار أو مبتدأ خبره (يعرضون عليها) وفي هذا وجه تعظيم النار وتهويل من عذابها . وعرضهم عليها إحراقهم بها . . . وقرئ "النار" بالنصب (١) وهي تعضد الوجه الأخير وتقديره : يدخلون النار يعرضون عليها . ويجوز أن ينتصب على الاختصاص . (٢)

ولعل الذي جعلهم يعربون "النار" مبتدأ ما توقعه حركة الرفع في النفس للوهلة الأولى من معنى الإسناد ، إذ توهم بالابتدائية ، يقول محمد بن علي الجرجاني مشيراً إلى أثر حركة الإسناد مع حذف المسند إليه في تنبيه السامع مؤكداً ما ذهبنا إليه من أثر تقديم موضع الاهتمام بحركة الإسناد : "إنه إذا أُبْهِمَ المسند إليه بالحذف ، حَصَلَ للنفس أَلَمٌ لجهلها به ، وإذا التفتت إلى القرينة تَفَطَّنَتْ لَهُ ، فيحصل لها اللذة بالعلم به ، واللذة الحاصلة بعد أَلَمِ أقوى من اللذة الحاصلة ابتداءً . (٣)

(١) انظر : التبيان ١١٢٠/٢ ، هي قراءة غير متواترة لم ترد في : الكشف ، والنشر كما لم ترد في : "المعتصب" ، مختصر ابن خالويه .

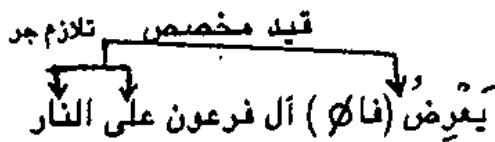
(٢) الكشف ، الزمخشري ٤٢/٣ ، وانظر البحر المحيط ٤٦٨/٧

(٣) الإشارات والتشبيهات ، محمد بن علي الجرجاني ، ص ٣٣

وهو وإن كان يتكلم عن الحذف إلا أن تقديم موضع الاهتمام فيه شيء من هذا ، والفعل بعده ليس مجرد قرينة على حذف ، بل إنه يقلب نوع الجملة ودلالاتها كلية فيخرجها من إطار الاسمية المتوهمية إلى الفعلية ، فتجتمع بين مزايا النمطين .

أما تعظيم النار وتهويلها فقد تأتي من تقديم موضع العناية والاهتمام (النار) ، وإعادة الضمير عليها ليحل محلها تركيباً .

فالجملـة في أصلها التوليدي فعلية

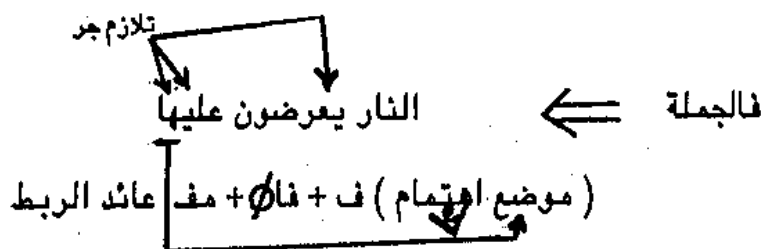


ف + فا + مف

فمعنى الفعل ودلالة الجملة لا تتم إلا بتحديد المعروض عليه وهو النار .

ولما أراد المتكلم - عز وجل - زيادة التهويل حذف الفاعل إما للعلم به ، أو ليكون مجهولاً ، مما يوقع الهول في النفس أكثر حين لا يعرف المرء مصدر العذاب ، أو لأن لا أهمية وقتها لمن ينفذ عرضهم على النار ، بل المهم هو النار التي يعرضون عليها ، إذ لا يهم وقتها ذكر الفاعل لأنهم في ذواتهم يدركون أنه نتائج كفرهم بالله ، لكن الذي يهمهم العقاب الذي أوقعه بهم الفاعل ، والذي يكابدون ، فالآية أول ما تفتتح بالنار تجعل الصورة المفاجئة التي يتفتق عنها ذهن السامع مع صورة النار وما تعكسه هذه الكلمة من هول وما يدل عليه من عذاب يحرق الجسد ، لا يلبث أن ينتقل إلى نفس السامع فيكون ذلك أدعى إلى تجنب الوقوع فيها فعلاً .

(قيد مخصص)

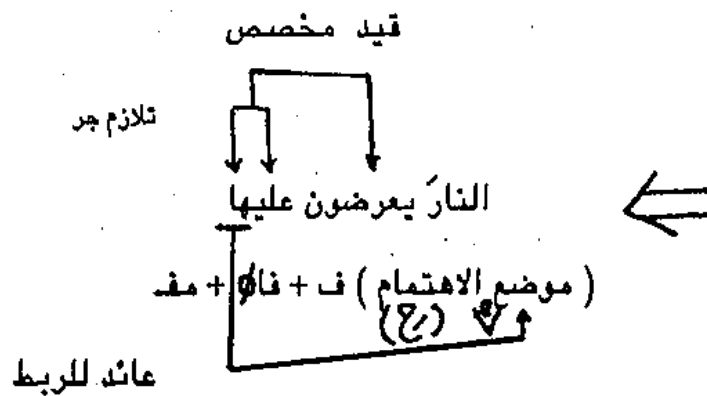


أما معنى التخصيص الذي ذهب إليه الزمخشري في حال النصب فمئات من حركة النصب التي تزيد الأمر تهويلاً ، فتخص ناراً بعينها دون غيرها ، وهي نار جهنم التي سمعوا

عنها وحذروا منها على السنة الرسل عليهم صلوات الله ، وليست النار بجنسها العام فهي ليست كنار الدنيا ؛ بل هي نارٌ مخصوصة أعدت لتعذيبهم ، وليس هذا غاية العذاب الذي سيسامون ، فما هو سوى عذاب القبر يتذوقونه إلى أن يحين يوم القيامة فيدخلون أشد العذاب . وما سبق لم يكن سوى عرض ، فكيف يكون القوارُ بها ، يقول ابن قتيبة : " وأما قوله : النار يعرضون عليها غدواً وعشياً " ، فإنه لم يُرد أن يكون في الآخرة ، وإنما أراد أنهم يعرضون عليها بعد مماتهم في القبور .

وهذا شاهدٌ من كتاب الله لعذاب القبر ، ويدلُّك على ذلك قوله : " ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب " ، فهم في البرزخ يعرضون على النار غدواً وعشياً ، وفي القيامة يدخلون أشد العذاب . (١)

والجملة في حال نصب النار يكون قد دخلها عنصرٌ تحويلٍ جديد ، وهو المغايرة في الحركة الإعرابية لتفيد التخصيص والتعيين .
فهي جملة تحويلية فعلية حذف فاعلها ، وقدم موضع الاهتمام فيها وهو بعض قيد التخصيص ، وغيّرت حركته لغرض دلالي جديد غير معناه في حال الرفع . فهذه ثلاثة عناصر تحويل دخلت على الجملة



(١) تاريخ مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، ص ٨٢ ، وانظر : التفسير الكبير ٧٣/٢٧ .

زيادة عنصر رؤية في الجملة الاسمية :

" وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ " . (الزمر : ٦٠) .

" القراءة على رفع " وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ " على الابتداء والخبر ، ويجوز " وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ " على البدل من " الَّذِينَ كَفَرُوا " (١) ، والمعنى : يوم القيامة ترى وجوه الذين كذبوا على الله مسودةً ، والرفع أكثرُ وعليه القراءة (٢) . ومثل النصب قول عدي بن زيد :

دعيني ، إن أمرَك لن يطاعا وما الفيتني حلّمي مضاعا (٣) (٤)

أما القراء فيرى أن تُرفع " وُجُوهُهُم " و " مُّسْوَدَّةٌ " ، لأن الفعل قد وقع على " الَّذِينَ " ثم جاء بعد " الَّذِينَ " اسم له فعل فُرفِعتَه يَفْعَلُه ، وكان فيه معنى نصب . وكذلك فالفعل بكل اسم أوقعت عليه الظن والرأي وما أشبههما فرفع ما يأتي بعده من الأسماء إذا كان معها أفاعيلها بعدها ، كقولك : رأيت عبد الله أمره مستقيماً ، فإن قدمت الاستقامة نصبتها ، ورفعت الاسم ، فقلت : رأيت عبد الله مستقيماً أمره ، ولو نصبت الثلاثة في المسألة الأولى على التكرير كان جائزاً ، فتقول : رأيت عبد الله أمره مستقيماً . وقال عدي بن زيد :

ذريني إن أمرَك لن يطاعا وما الفيتني حلّمي مضاعا

فَنَصَّبَ الْحَلْمَ وَالْمُضَاعَ عَلَى التَّكْرِيرِ . ومثله :

ما للجمال مشيها وثيها (٥)

(١) يقصد : " الذين كذبوا "

(٢) انظر : الكشف ٢/ ٢٤٠ ، والنشر ٢/ ٣٦٢

(٣) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ص ٢٥ ، انظر : معجم شواهد النحو الشعرية د . حنا حداد ص ٤٨٠ .

(٤) معاني الزجاج ٤/ ٣٦٠ ، وانظر إعراب النحاس ٢/ ٨٢٧ ، ومعاني الأفش ٢/ ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٥) الشاهد للزباء . انظر : معجم حداد . رقم الشاهد (٣٢٣٦) .

فَخَفَضُ الْجَمَالِ وَالْمَشْيِ عَلَى التَّكْرِيرِ . وَلَوْ قَرَأَ قَارِئٌ (وَجُوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ) عَلَى هَذِهِ لَكَانَ صَوَابًا^(١)

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِ الْجُمْلَةِ بَعْدَ «تَرَى» بِحَسَبِ دِلَالَتِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ كَانَ تَخْرِيجُهَا يَقْتَضِي تَعْدِيلَهَا لِلْمَفْعُولِ وَاحِدٍ ثُمَّ الْبَحْثُ عَنْ مَبْرَرٍ لِمَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ قَدَرُوا لَهَا تَقْدِيرًا ، يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي « وَجُوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ » : « جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ إِنْ كَانَ « تَرَى » مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ ، وَمَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ »^(٢)

وَالَّذِي أَتَى إِلَى هَذَا الاضطرابِ الْجَرِيُّ وَرَاءَ الْمَبْرَرِ النَحْوِيِّ لِلتَّرَكِيبِ مَعَ غَفْلَةٍ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى ، إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّ « تَرَى » هُنَا بَصَرِيَّةٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُخَبِّرُ بِأَنَّ ذَلِكَ سَيَحْدُثُ وَاقِعًا فِي الْآخِرَةِ ، وَلَيْسَ مَجْرَدَ حَلْمٍ أَوْ شَعُورٍ قَلْبِي .

يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ فِي الرَّيِّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ : « وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ وَأَنَّ وَجُوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ » جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَفِيهَا رَدٌّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ إِذْ زَعَمَ أَنَّ حَذْفَ الرَّوَا مِنْ الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى ضَمِيرٍ ذِي الْحَالِ شَاذٌ وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ الْفَرَاءَ وَقَدْ أَعْرَبَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حَالًا ، فَكَانَ رُجْعٌ عَنْ مَذْهَبِهِ ذَلِكَ ، وَأَجَازَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ ، « وَوُجُوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ » جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَفِيهَا رَدٌّ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ إِذْ تَعَلَّقَ الْبَصَرُ بِرُؤْيَا الْأَجْسَامِ وَالْوَانِهَا أَظْهَرَ مِنْ تَعَلُّقِ الْقَلْبِ ، وَقَرَأَ « وَجُوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ » بِنَصْبِهَا ، فَوُجُوهَهُمْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ . »^(٣)

وَقَدْ ذَكَرَ سَبَبِيَّهِ أَنْ « رَأَى » مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُؤَثَّرَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ أَصْلُهَا

(١) معاني الفراء ٢/٤٢٢، ٤٢٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٧٤، والكشاف ٣/٦٠٦ .

(٣) البحر المحیط ٧/٤٣٧ .

مبتدأ وخبر ، ولا غنى لها بأحدهما عن الآخر كما في المثال الذي أورده :

رأى عبد الله زيداً صاحبنا

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذه جملة فعلية أصلية نواتها الفعل "رأى" مكونة من :

ف + فا + مفعول ، و "صاحبنا" بدل من المفعول به لأنه يوضحه ويبيّنه ، فالجملة تستغني عنه في صورة من صورها .

وهذا صحيح لو أن المتكلم أراد الإخبار بأنه قد رأى زيداً ، ثم أحس أن السامع يحتاج إلى تعيين أي زيدٍ ذاك الذي رأى ، فأبدل منه "صاحبنا" ليوضحه ويبيّنه من بين غيره من المسمّين باسمه .

لكن سيبويه أوضح مقصوده ، فقال بأنها ليست الرؤية بالعين ؛ بل رؤية القلب ، فهي "رأى" التي للعلم . فكان ثمة خلافاً بين مجموعة من الرجال في كون زيدٍ صاحباً حقيقياً لهم ، فهم في شكٍ من صحبته ، في حين يراود عبد الله إحساسٌ يقيني بأنه صاحبٌ صادقٌ في صحبته . فالفكرة المستقرة في ذهنه :

زيد صاحبنا

ف + خ

وموطن الفائدة ومحطها "صاحبنا" .

يقول سيبويه : " فإن قلت : رأيت فأردت رؤية العين ، أو وجدت فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة ضربت ، ولكنك إنما تريد بوجدت علمت ، وبرأيت ذلك أيضاً ، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول رأيت زيداً الصالح . " (١)

إلا أن هذا لا يعني أن رأي البصرية تكون دائماً متعدية إلى مفعول واحد ، بمعنى أنها فعل أصيل في الجملة التوليدية وهو نواتها .

(١) الكتاب ٤٠/١ . وانظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ، ت : عبد المسين الفتلي ١٧٨/١

فقد تأتي بصريةً دون أن تكونَ فعلاً مؤثراً ؛ بل عنصراً يفيدُ رؤيةً يدخل على جملةٍ أصلها مبتدأٌ وخبرٌ لا غنى لأحدهما عن الآخر . وهو كما في الآية الكريمة .

إذ لا يتصوّر أن الأصل الإخباري هو : ترى الذين كذبوا على الله يوم القيامة

ف + فا + مف + (قيد زماني)

فليس الغرض - والله أعلم - الإخبار بأن السامع سيري الذين كذبوا يوم القيامة ؛ بل الإخبار بعقاب أولئك الذين كذبوا على الله في ذلك اليوم العصيب . فليست رؤية السامع هي موضع الكلام ومحوره ، بل الذين كذبوا على الله ومصيرهم .

فالجمله الأصل : تلازم إضافة تلازم صلة تلازم إضافة

وجوه الذين (كذبوا على الله) مسودة يوم القيامة

م + خ (قيد زماني)

فمحط الفائدة هو " مسودة " لأن فيه الجزاء والعقاب المنتظر .

كما أن في القول بأن " وجوههم مسودة " جملةٌ مكونةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ استشعاراً بأصل الجملة التوليدية ، إذ الضمير في " وجوههم " يعود على الذين ، ولو أعيد المضاف إليه الأصل " الذين " لكانت الجملة التوليدية التي ذكرنا .

إلا أنه لا يجوز أن ينظر إلى " وجوههم " على أنها جملةٌ اسميةٌ لأن ذلك يعني أنها مستقلة عن الجملة السابقة والتي يعلوها النحاة والمفسرون فعليةً ، فكأنهما جملتان مستقلتان :

الأولى فعليةٌ : ترى الذين كذبوا على الله

ف + فا + مف

والثانية اسميةٌ : وجوههم مسودة

وهذا يعني انهما مستقلتان دلاليّاً أيضاً كما هما تركيبياً إذ استوفيت كل واحدة منهما عناصر الإسناد فيها ، والأمر ليس كذلك . فالجملة الأولى لا تكتمل دلالةً بدون الثانية .

وقد أدرك النحاة والمفسرون هذا بشكلٍ خفيٍّ فربطوا دائماً بين الجملتين ، فتارة جعلوا

"وُجُوهُهُمْ مَسْوَدَةٌ" في محل نصب حالٍ للفاعل في جملة " ترى " ، وتارة جعلوها في محل نصب مفعول به ثانٍ لتري إن كانت قلبية .

فالفائدة في " مسودة " ووجوههم مرتبطة - كما أشرنا سابقاً - بـ " الذين كذبوا " وكل هذا مرتبط بالظرف الزماني الذي يحوي الخبر ، ويدور في فلكه ، كما يرتبط بالرؤية مستقبلاً . ولما أراد الله العناية بظرف الزمان " يوم القيامة " قدمه وذاك لما يوقعه البدء به من رهبة وترقب في نفس السامع مما يجعله يتحفّز بكل حواسه لمعرفة ما الذي سيكون من أحداث وأحوال في ذاك اليوم

تلازم إضافة تلازم صلة
 ↓ ↓ ↓
 ويوم القيامة ، وجوه الذين (كذبوا على الله) مسودة
 م + خ
 استثناء: (قيد زماني)

ولما أراد سبحانه أن يحول هذا الموقف الغيبي إلى واقعٍ مُتصوّرٍ يسهل على السامع تخيله ، وإخباره بأن سيكون ذلك واقعاً حقيقياً معاشاً يوم القيامة مرثياً رأى العين ، أدخل عنصر الرؤية ليبلغ السامع في الصورة ويكون فيها حاضراً فيشارك في معاناة عقاب الكاذبين وعذابهم . وذاك فيه من البلاغة ما لا يكون في الإخبار بدون إقحام السامع في الصورة ومشاركته في الرؤية . فهو يعيشها بكل جزئياتها وألوانها ومرارتها ، فيكون أدعى إلى الاعتاض ، مما يدفعه إلى تجنب ما يوجب إيقاعه في العذاب كما وقع الكاذبون على الله . أملاً في أن يكون يوم القيامة متفجعاً على إيقاع العذاب بالخاطئين ، وليس واحداً منهم يتفرج عليه .

تلازم إضافة تلازم إضافة تلازم صلة
 ↓ ↓ ↓
 ويوم القيامة ترى وجوه الذين (كذبوا على الله) مسودة
 م + خ
 استثناء: (قيد زماني) عنصر رؤية (م)

وهذا ما التفت إليه الزجاج فذكر هذه الجملة بتركيبها ودلالاتها نظراً إلى المعنى سابقاً

فقال في تحليل الآية : " المعنى : ويوم القيامة ترى وجوه الذين كذبوا على الله
مسودة " .

فمسودة منصوبة إشارة إلى أنها أخذت حركة الاقتضاء لترى ، فالمبتدأ " وجوه الذين كذبوا " والخبر أخذ حركة النصب ذاتها اقتضاء له ترى " .

ومن هنا جاز إعراب النحاة " وجوههم " بدل بعض من كل في النصب عند تقديم " الذين " للعناية و " مسودة " خبراً ، قياساً على الشاهد الشعري ، وإن كانت هذه ليست من القراءات المعتمدة ، إلا أن الإعراب على هذا النحو جائز لغوياً ، لأنه يحافظ على نمط الجملة الأصل ، فلا تفقد أحد ركنيها الرئيسين وهما المبتدأ والخبر ، ويكون الخبر منصوباً على أنه أخذ حركة اقتضاء لترى كما أخذها " الذين " الذي حل محل المبتدأ تركيبياً .

أما على قراءة الرّفع ، وهي القراءة المتواترة المعتمدة فقد حل " الذين " محل " وجوههم " تركيبياً كما حل المفعول به محل الفاعل فناب عنه تركيبياً لا دلالياً عندما بُني فعله للمجهول مع بقائها مرفوعة على الأصل ، فلم تأخذ حركة اقتضاء له ترى " ودليل ذلك أن خبرها بقي مرفوعاً مثلها .

يقول ابن يعيش وقد أدرك أن في الإبدال تغيير عن النمط الأصل ، بتقديم المضاف إليه وتأخير المضاف ملتفتاً إلى أصل الجملة : " وأما الثاني ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو بَعْضُهُ كَقَوْلِكَ : " رأيتُ زيداً وجّههُ " ، ورأيتُ قومَكَ أَكْثَرَهُمْ وَثَلْثِيهِمْ ، وناساً منهم ، وصَرَفْتُ وجوهاً : أَوَّلَهَا " فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول وأبدلته منه لِيَعْلَمَ ما قَصَدْتَ له وَلِيَنْتَبِهَ السامِعُ فَتَقَبَّلْتُ بِقَوْلِكَ : رأيتُ زيداً وجّههُ موضعَ الرؤيةِ منه ، فصار كَقَوْلِكَ : رأيتُ وجهَ زيد " (١) وإلى هذا ذهب المبرد (٢)

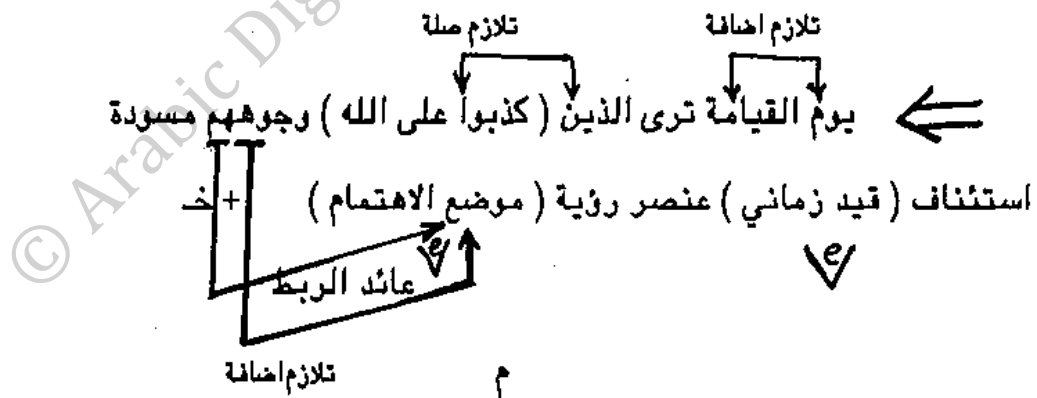
(١) شرح المفصل ٦٤/٢

(٢) انظر المقتضب ٢٩٧/٤

فالمتكلم - جل وعلا - لما أراد العناية بأصحاب تلك الوجوه أكثر من عنايته بها ، وتنبيه السامع إليهم - قدمهم ، فبدأ بهم أنفسهم لما في ذلك من إحياء بأن ثمة جزاء يترتب على ذكرهم ، ثم بينَ الموضع الذي أرادَ تخصيصَه منهم بالذكر والعذاب ، وهي الوجوه المسودة ، كنايةً عن تحريقها بالنار ، ووجوههم أشرف بقعة فيهم فهي موطنُ الجمالِ والحواسِ . وقد جاءت الفاصلة القرآنية " اليس في جهنم مثوى للمتكبرين " لتدل على أنهم واقعون في النار بكليتهم ، بل مقيمون فيها فهي مثواهم ، ولأن تخصيصَ وجوههم بالسواد جاء لتبيان ما هم فيه من إهانةٍ وعذابٍ وضعة ، فإذا كانت هذه حال وجوههم أكرم ما فيهم ، فكيف تكون حال ما بقي من أجسادهم ؟ !

والعرب إذا أرادت الكناية عن شرف فلانٍ من الناس قالت : فلانٌ وجهُ قومه وعشيرته ، فكأنما هو محض وجهٍ لشرفه .

وكان الله أراد لأولئك المعذبين بالنار أن يكونوا وجوهاً ، لكن سواد كناية عن ذلتهم وضععتهم وهوانهم ، فهم أعلام في الدلة .



فالجمله اسمية تحويلية قدم فيها القيد الزمني للعناية ، كما قدم بعض المبتدأ وهو المضاف إليه للعناية والأهمية ، وداخلها عنصر زيادة ، وهو دخول عنصر الرؤية لغيب مستقبل .

توكيد المبتدا بضمير مقدم

٣- ثم انتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم وتظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسرى تفسدوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون . (البقرة : ٨٥)

يقول الفراء (١) : "إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج "وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم" أي وهو محرم عليكم ، يريد : إخراجهم محرم عليكم ، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريراً على "هو" وإن شئت لما حال (بين الإخراج وبين "هو" كلام) . فكان رفع الإخراج بالتكرير على "هو" وإن شئت جعلت "هو" عماداً ورفعت الإخراج بمحرم : كما قال الله جل وعز : "وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعذب" (البقرة : ٩٦) . فاطعن - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التعمير ، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد ؛ كقولك : أتيت زيداً وأبوه قائم ، فقبيح أن تقول : أتيت زيداً وقائم أبوه ، وأتيت زيداً ويقوم أبوه ؛ لأن الواو تطلب الأب ، فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم أدخلوا لها "هو" لأنه اسم . قال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم . وأنشدني بعض العرب :

فأبلغ أبا يحيى إذا لقيته	على العيس في أباطها عرق يسبس
بأن السلامي الذي بصرية	أمير الحمى قد باع حقي بني عبس (٢)
بثوب ودينار وشاة ودرهم	فهل هو مرفوع بما هاهنا رأس

(١) معاني الفراء ٥١/١ ، ٥٢ . ولم نجد للأخفش رأياً في هذا الموضع . انظر : معاني الأخفش ١/٢٤٤ .

(٢) في البيت إهداء .

فجعل مع "هل" العماد وهي لا ترفع ولا تنصب، لأن "هل" تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً .
 قال : وكذلك "ما" و "أما" تقول ما هو بذاهب أحد ، وأما هو فذاهب زيد ، لقبب أما ذاهب فزيد .
 " هو " مبتدأ وهو كناية عن الإخراج ، و " محرم " خبره ؛ و " إخراجهم " بدل من " هو " .
 وإن شئت كناية عن الحديث والقصة والجملة التي بعده خبره ؛ أي والأمر محرم عليكم إخراجهم .
 فـ " إخراجهم " مبتدأ ثانٍ و " محرم " خبره ، والجملة خبر عن " هو " ؛ وفي " محرم " ضمير ما لم يسم فاعله يعود على الإخراج ، ويجوز أن يكون " محرم " مبتدأ ، و " إخراجهم " مفعول ما لم يسم فاعله يسمد مسد خبر " محرم " ، والجملة خبر عن " هو " . وزعم الفراء أن " هو " عماد ؛ وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له ؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام . (١)

أما أن يكون ضمير فصل (عماد) كما أجازوه الكوفيون فغير مرجح لأنه يخالف قواعد النحويين من جهة ؛ ولأن التقدير فيه يرفضه سياق الآية من جهة أخرى ؛ فقد أجاز الكوفيون أن يكون عماداً وهو الذي يعبر عنه البصريون بالفصل وقد تقدم مع الخبر ، والتقدير : وإخراجهم وهو محرم عليكم ، فلما قدم خبر المبتدأ قدم معه الفصل . قال الفراء لأن الواو ههنا تطلب الاسم وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد فيه جائز ، ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين لأن فيه أمرين لا يجوز أن عندهم .

أحدهما : وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة إذ التقدير وإخراجهم هو محرم فمحرم نكرة لا تقارب المعرفة .

والثاني : إن فيه تقديم الفصل وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله وهذه كلها مسائل تحقق في علم النحو . (٢)

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٢/٢ ، وانظر إعراب النحاس ١٩٥/١ ، والميزان في تفسير القرآن ، محمد الطباطبائي ٢١٩/١ ، والتبيان

٨٧/١ ، والبيان ١٠٥/١ ، والتفسير الكبير ١٧٣/٣ .

(٢) البحر المحيط ٢٩٢/١ ، وانظر الأصول في النحر ١٢٥/٢ .

بل ذهب الفراءُ فيما نقله عنه ابن السراج إلى أنهم " أدخلوا العِمَادَ ليفرقوا بين المخبر والنعتِ لأنك لو قلت : زيدٌ العاقل لأشبهَ النعتَ ، فإذا قلتَ : زيدٌ هو العاقل ، قطعت " هو " عن توهم النعت ، " (١)

فالجمله في أصلها : زيدٌ عاقل
م (معرفة) - اخ (نكرة)

ثم أراد المتكلم تعظيمَ زيدٍ بصفةِ العقل ، فأضاف إلى الخبر "أل" التعظيم ، لتشير إلى تفردِه في هذه الصفة أو لتخصصه بها.

⇐ زيدٌ العاقلُ تعظيم
لكن هذه الصيغة قد توهم السامع بأن " زيداً " مبتدأ ، و " العاقل " نعت له وعلى هذا تكون الجملة غير مكتملة ، خبرها محذوف ولا دليل عليه .

⇐ زيدٌ زيدٌ العاقلُ
م (٧) + م (٧) خ (٧)
زيدٌ هو العاقلُ
تعظيم توكيد
الاخبار

فقد جاء الضمير في سياق التعظيم ، والتوكيد به بدلٌ من الاسم الظاهر المؤكد الأول .
ثم إن قول الكوفيين بتقديم ضمير الفصل جعله ملتبساً بضمير الشأن مما يسلم إلى فوضى في تحديد نوع الضمير ووظيفته عندهم . كما أن تقديرهم لا دليل عليه وهو تقديرٌ ضعيفٌ يرقضه سياق الآية الكريمة فالتقدير عندهم " وإخراجهم " في الجملة الفعلية " وتخرجون فريقاً منكم " هو محرم عليكم إخراجهم " .

وتقديرهم أن الضمير يعودُ على سابقٍ (تَخْرِجُونَ) ثم إعادة ذكرٍ "إخراجهم" على البديل جعل الإخراج كما لو كرر ثلاثاً : مرة بصيغة الفعل ، وأخرى بالضمير العائد ، وثالثة بصيغة الاسم المصدر ، فبدأ إعرابهم " إخراجهم " على البديل ضمن هذا السياق الذي يستغني عن البدلية والتي وظيفتها الإيضاح والتبيين والتفسير - طالما أن ثمة ضميراً سابقاً يؤكد الإخراج - وكأنها لغو من المتكلم - سبحانه - أو إشارة إلى غباءٍ غير عادي في السامع ، بحيث يشك المتكلم في قدرته على الربط بين مباني الجملة من الكلمات ، وقدرته على استيعاب معناها ، فيحتاج إلى أن يذكره كل حين بمفرده من مفرداتها على يستطيع جميع معنى منها ، وهذا غير وارد لأن السامع لو لم يكن عاقلاً مكلفاً فصيحاً لما خُوطب بالقرآن الذي اختص به أفصح الأمم وأبلغها ، وهم العرب .

ومعاذ الله أن يكون في القرآن كلام الله لغوً ، وإنما هي مبررة موظفة في سياقها القرآني : " وهو محرم عليكم إخراجهم " فقد تقدمت أربعة أشياء : قتل النفس ، والإخراج من الديار ، والتظاهر ، والمفاداة ، وهي محرمة ، واختص هذا القسم بتأكيد التحريم وإن كانت كلها محرمة لما في الإخراج من الديار من مَعْرِة الجلاء والنفي الذي لا ينقطع شره إلا بالموت ، وذلك بخلاف القتل ؛ لأن القتل وإن كان من حيث هو هدم البنية أعظم لكن فيه انقطاع الشر وبخلاف المفاداة بها فإنها من جريرة الإخراج من الديار والتظاهر ؛ لأنه لولا الإخراج من الديار والتظاهر عليهم لما وقعوا في قيد الأسر ، " (١)

فقد جاء قوله تعالى : " وهو محرم عليكم إخراجهم " مؤكداً حرمة الأساس الذي تنفرع عنه بقية المصائب ؛ لإكْرَهُ معطوفاً ، ثم الاستئناف بعدهُ بجملة يعود الضمير فيها عليه . " ووقع في كتاب ابن عطية في هذا المكان أقوالٌ تُنتقد وهو أنه قال : قيل في " هو " أنه ضمير الأمر تقديره : " والأمر محرم عليكم وإخراجهم " في هذا القول بدل من " هو " انتهى ما

(١) البحر المحیط ٢٩١/١ .

نقله في هذا القول وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : أنه أُخبرَ عن ضمير الأمر بمفرد ولا يجوز ذلك بصري ولا كوفي . أما البصري فلأن مفسر ضمير الأمر لا بد أن يكون جملةً وأما الكوفي فلأنه يجوز الجملة ، ويجوز المفرد إذا كان قد انتظم منه ومما بعده مسنداً ومسنداً إليه في المعنى نحو قولك : ظننته قائماً الزيدان * الثاني أنه جعل "إخراجهم" بدلاً من ضمير الأمر ، وضمير الأمر لا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد قال ابن عطية : وقيل هو فاصلة وهذا مذهب الكوفي وليست هنا بالتي هي عماد ومحرّم على هذا الابتداء وإخراجهم خبر . (١)

أما من أعرب * هو * على أنه ضمير الشأن فعلى * أن يكون "إخراجهم" مبتدأ و "محرّم" خبراً وفيه ضمير مرفوع فلا يجوزون قائم ، زيد على أن يكون قائم * خبراً مقدماً فلذلك عدلوا إلى أن يكون خبر "هو" قوله "محرّم" إخراجهم مرفوع به مفعولاً لم يسم وتبعهم على هذا المهدوي ولا يجوز هذا الوجه البصريون لأن عندهم أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة مصرح بجزأيتها وإذا جعلت قوله : "محرّم" خبراً عن هو وإخراجهم مرفوعاً به لزم أن يكون قد فسر ضمير الشأن بـ "هو" عائداً على الإخراج و "محرّم" خبر عنه وإخراجهم بدل وهذا فيه اختلاف . منهم من أجاز أن يفسر المضمّر الذي لم يسبق له ما يعود عليه بالبدل ومنهم من منع وأجازه الكسائي في بعض النقول (٢)

وقد بين سابقاً أن كونه ضمير الأمر مرفوض يخالف قواعد اللغة والنحاة أنفسهم . لكن الذي جعلهم يلجأون إلى التقدير هو تجنب الاصطدام بالقاعدة النحوية التي لا تبيح عود ضمير متقدم على لاحق (٣) على الرغم من أنهم أدركوا أهميته الدلالية ، يقول ابن

(١) السابق ١٩٢/١

(٢) السابق من ١٩٢، ١٩٣ .

(٣) انظر : ابن عقيل ٢٨١/١ .

يعيش (١): "... وإذا أرادوا ذكرَ جملةٍ من الجملِ الاسميةِ أو الفعليةِ فهم يُقدِّمونَ قبلَها ضميراً يكونُ كنايةً عن تلك الجملةِ ، وتكونُ الجملةُ خبراً عن ذلك الضميرِ وتفسيراً ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضعِ التفضيمِ والتعظيمِ ، ولم تأتِ في هذه الجملةِ بعائدٍ إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرةً ، فهو ضميرٌ لم يتقدمه ظاهرٌ ويسمِّيهِ الكوفيون الضميرَ المجهولَ لأنه لم يتقدمه ما يعودُ عليه .

فقد أدرك بعضُ النحاةِ أن معنى التفضيمِ والتعظيمِ والذي هو درجةٌ من التوكيدِ متأثِّرٌ من هذا الضميرِ لكن المانعَ عندهم أنه لم يتقدمه ظاهرٌ .

والذي تراه الباحثة أن هذه القاعدةُ لا قيمةَ لها ، تُسَلِّمُ إلى تعقيدٍ في التقديرِ والتأويلِ ، مما يمزقُ المعنى ويهدِّره ، فتري أن "هو" عنصرٌ توكيديٌّ يقدِّمُ على مؤكِّده ، وبذا يمكن تفسيرُ رأيِ ابنِ عطية في الآية الكريمة : " قال ابن عطية : وقيل هو ضميرُ الإخراجِ وتقديرُه : وإخراجهم محرمٌ عليكم ولم يبين وجهَ ارتفاعِ "إخراجهم" ولا يتأتى على أن يكون "هو ضميرُه ويكون "إخراجهم" تفسيرٌ لذلك المضميرِ إلا على أن يكون "إخراجهم" بدلاً من الضميرِ وقد تقدم أن في ذلك خلافاً فمنهم من أجاز ومنهم من منع . (١)

والذي تراه الباحثة موافقاً لتقدير ابن عطية ، فالضميرُ عائدٌ مقدَّمٌ على "إخراجهم" وأصلُ

الجملة :

تلازم جر (قيد مخصص)

وإخراجهم محرمٌ عليكم

عنصر عطف : م (معرفة) + خ (نكرة)

لكن المتكلم - جل وعلا - أراد توكيد الحرمة فقدم موضع الفائدة

ومحرمٌ عليكم إخراجهم

عنصر عطف : م + خ

(١) شرح المفصل ١١٤/٢

(١) البحر المحیط ٢٩٢ / ١

ولما كان السياق يقتضي وجود عائِدٍ يَرْبِطُ الجملَةَ بما قبلها ، عائِدٌ يعود على بؤرةِ الجملَةِ الاسميةِ المبتدأِ ، ويؤكد مضمونها بعامةٍ بالإضافة إلى تخصيصِ الخبرِ بالعنايةِ أَضَافَ " هو "

تلازم جر (قيد مخصص)

وهو محرم عليكم إخراجهم

عنصر عطف : ضم (م + خ)

" فقد أدى الضمير (هو) دورَه الدلالي بشدِّ انتباهِ السامعِ إلى أمرٍ عظيمٍ يريد الله أن يُلْقِيَهُ : محرمٌ عليكم ، وهو نكرةٌ لا يتبين معناها مع أنها ركنٌ رئيسٌ في الجملَةِ - مسندٌ - أي هو خبرٌ مقدم ، والعربُ إن أرادت العناية بشيءٍ قدَّمَتْهُ ، ففي الآية موضعان للتوكيد : أحدهما في شدِّ الانتباهِ بالضميرِ (هو) ، والآخرُ في تقديم المسندِ والموضعان مبهمان ، أحدهما مبهمٌ لأنه نكرةٌ أصلاً ، وهذا ما الأصل عليه ، والثاني مبهمٌ مع أنه معرفة ، فاحتاج إلى تفسير وتوضيح ، فذكر الله تعالى (إخراجهم) بعد أن أصبح ذهنُ السامعِ في غايةِ التنبُّهِ والترصُّدِ سَبَبَيْنِ الضميرَ ويكشفُ ما فيه من غموض . " (١) فهي جملَةٌ اسميةٌ تحويليةٌ مؤكدةٌ بمؤكد ، والخبرُ فيها مؤكدٌ بمؤكدَيْنِ الأول بالتقديم ، والثاني بضميرِ التوكيد المرتبطِ ببؤرةِ الجملَةِ .
أخذين بذأ برأي نحاة الكوفة في إعراب الوصفِ خبراً مقدماً كما في : قائمان الزيدان ، أو قائم الزيدان . و " زيدان " مبتدأ مؤخر .

يقول السيوطي : " حُدَّ النحاة المبتدأ بأنه : الاسمُ المجردُ من عاملٍ لفظيٍّ غيرِ المزيد ونحوه مخبراً عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصلٍ كافٍ ، وقلنا : " غيرُ المزيد " يدخلُ فيه الجُرورُ بحرفٍ زائدٍ نحو " هل من خالقٍ غيرِ الله " (فاطر : ٢) وبحسبك درهم ، فـ " خالق " و " حسبك " مبتدآن ، لأن العاملَ الداخلَ عليهما كلاً عاملاً لزيادته وما قالوه في "

(١) آراء في الضمير العائد ولفه : أكلوني البراغيث ، د . خليل ممانيرة . ص ٨١ ، ٨٢

”بحسبك درهم“ خبر مقدم ، وأن المبتدأ ”درهم“ نظراً للمعنى ، لأنه محط الفائدة ، إذ القصد الإخبار عن ”درهم“ بأنه كافيه ، وما قاله شيخنا (١) هو الصواب . ” (٢)

وقد أخذ بهذا صاحب الكشاف ملتفتاً إلى المعنى الذي يتوخاه المتكلم بتقديم الخبر (الوصف) على المبتدأ في تفسيره قوله تعالى : ”قال : ”أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم“ (مريم : ٤٦)

”قدم الخبر على المبتدأ في قوله ”أراغب“ لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد“ . (٣)

(١) ويقصد به (شيخنا) الكافيجي ، يقول في مكان سابق : ”والخيار وفقاً لشيخنا الكافيجي أنه خبر“ الهمع ٥٤/٢

والكافيجي : هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي ، أستاذ الاستاذين ، محي الدين أبو عبد الله الكافيجي العنقي . ولد سنة ٧٨٨ هـ ، كان إماماً في الكلام ، وأصول اللغة ، والنحو والتصريف والأعراب ، والمعاني ، والبيان ، والجدل ، والمنطق ، والفلسفة ، وبرع في التفسير وعلوم الحديث . توفي سنة ٨٧٩ هـ . انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ١١٧/١-١١٩ .

(٢) الهمع ٥٤/٢

(٣) الكشاف ٥١١/٢

حذف المبتدأ

" وجاءوا على قميصه بدمٍ كَذِبٍ قال : بل سولت لكم أنفسكم أمراً ، فصبرٌ جميلٌ واللّه المستعان على ما تصفون . " (يوسف : ١٨)

في رفعه وجهان :

أحدهما : أن يكون مرفوعاً لأنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره فصبرٌ جميلٌ أمثلٌ من غيره .
والثاني : أن يكون مرفوعاً لأنه خبرٌ مبتدأ محذوف ، وتقديره ، فصبري صبرٌ جميلٌ (١)
ويذكر الفراء أن اللغة تجيزُ النصبَ إلا أن سياق الآية ومعناها ومناسبتها تقتضي الرفع يقول :
" إن الصبرَ مرفوعٌ لأنه عزى نفسه وقال : ما هو إلا الصبرُ ولو أمرهم بالصبر لكان النصبُ أسهل كما قال الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول الشوى صبراً جميلاً فكلانا مبتلى *

وقوله : " فصبرٌ جميلٌ " يقول : لا شكوى فيه إلا إلى الله جل وعز . " (٢)

ويقول في موطن آخر : " مثل قوله ، (فصيامٌ ثلاثة أيام) (البقرة : ١٩٦ ، والمائدة : ٨٩) (فإمساكٌ بمعروف) (البقرة : ٢٩) ولو كان : فصبراً جميلاً يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز . وهي قراءة أبي (فصبراً جميلاً) كذلك على النصب بالالف (٣) " (٤)
من قال بأن " صبرٌ " مبتدأً اعتمد في إعرابه هذا على أنه جاء موصوفاً ، يقول ابن يعيش :
" وجاز الابتداء بقوله "صبرٌ جميلٌ" وهو نكرة لأنها قد وصفت والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء "

(١) البيان في غريب القرآن ، الأنباري . ت : طه عبد الحميد طه ٢/٣٦٠ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن ، العكبري . ت : علي

البجاوي ٢/٧٢٦ ، وشرح المفصل ١/٩٥ .

* الشاهد للمبدئ بن حرمة ، انظر معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٧٥٢) .

(٢) وقراءة الجمهور بالرفع : إذ لم يرد خلالها في الكشف ، والنشر ، كما لم يرد في المحتسب ومختصر ابن خالويه .

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٠ ، ولم يعربها الأخفش ، انظر : معاني القرآن ٢/٣٦٤ .

بها ، ، ويجوز أن يكون (صبرٌ جميلٌ) خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرني صبرٌ جميلٌ أو صنعني صبرٌ جميلٌ . (١)

لكن ماذا يقول أولئك إن كان " صبر " غير موصوفٍ كما جاء في شواهد سيبويه كحنانٌ ، وعجبٌ ، ومغذرةٌ ، والتي سنوردها لاحقاً بإذن الله !

والمرجح أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه (٢) . و"جميلٌ" نعتٌ للخبر ذلك أن المتكلم استغنى عن المبتدأ لدلالة حاله وواقعه عليه : " من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول : القرطاس واللّه ، أي أصاب القرطاس ، فد (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نائبٌ مناب اللفظ به . وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيفٍ في يده : زيداً ، أي اضرب زيداً . فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به . (٣)

غير أننا لا نتفق وابن جنّي على أن ليس في اللفظ دلالة على المعنى غير الحال ، بل إن هناك قرينةً لفظيةً أيضاً جعلت السامع يدرك مراد المتكلم ، وجعلت النحوي يقدرُ فعلاً مفسّراً مناسباً ، وهي حركة النصب على القرطاس ، وعلى زيد . وكذلك رفعٌ " صبر " ونصبها . يقول الطباطبائي ملتفتاً إلى دلالة التذكير في " صبر " وصفته ، رابطاً ذلك بحال المتكلم : (" فصبر جميل ") مدحٌ للصبر وهو من قبيل وضع السبب موضع المسبب والتقدير : سأصبر على ما أصابني فإنّ الصبر جميلٌ ، وتذكير الصبر وحذف صفته وإبهاؤها للإشارة إلى فخامة أمره وعظم شأنه أو مرارة طعمه وصعوبة تحمله . وقد قرّع قوله : " فصبر جميل " على ما تقدم للإشعار بأن الأسباب التي أحاطت به وأفرقت عليه هذه المصيبة هي بحيث لا يسع

(١) شرح الفصل ٩٥/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٩/١ ، ٢٢٠ . وسنورده نحن سيبويه كاملاً عند الحديث من القراءة بنصب " صبر جميل " .

(٣) الخصائص ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ .

مَعَهَا إِلَّا أَنْ يَسْلِكَ سَبِيلَ الصَّبْرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْهِ، يَوْسُفَ، وَهُوَ ذَا
يَذْكُرُ لَهُ أَنَّهُ صَارَ أَكْلَةً لِلذَّنْبِ وَهَذَا قَمِيصُهُ مَلْطُخًا بِالدَّمِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فَيَمَّا يَخْبِرُونَهُ بِهِ
وَيَرَى أَنَّ لَهُمْ صِنْعًا فِي افْتِقَادِهِ وَمَكْرًا فِي الْأَمْرِ وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى التَّحْقِيقِ فَيَمَّا جَرَى عَلَى
يَوْسُفَ وَلِهَذَا كُتِبَ لَمَّا قَالَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " فَصْبِرْ جَمِيلٌ " عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ " فَتَمَّ كَلِمَةُ الصَّبْرِ بِكَلِمَةِ التَّوَكُّلِ نَظِيرَ مَا أَتَى بِهِ فِي قَوْلِهِ فِي
الْآيَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ : " فَصْبِرْ جَمِيلٌ " عَسَى أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ " الْآيَةُ ٨٣
مِنَ السُّورَةِ . (١)

إِذَا لَمْ يَكُنْ شَكْوَاهُ لِلَّهِ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَالِمٌ مُطْلِعٌ عَلَى وَضْعِ يَعْقُوبَ وَيَوْسُفَ وَإِخْوَانِهِ ، فَلَا
أَهْمِيَّةَ لَذِكْرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَالزُّبْدَةُ فِي الْخَبَرِ ذَلِكَ " أَنْ خَبَرَ الْمَبْتَدَأُ هُوَ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ الَّذِي
يُسْتَفِيدُهُ السَّامِعُ وَيَصِيرُ مَعَ الْمَبْتَدَأِ كَلَامًا تَامًا ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بِهِ يَقَعُ التَّصْدِيقُ
وَالْتَكْذِيبُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، فَالْصَّدَقُ وَالْكَذِبُ إِنَّمَا وَقَعَا فِي انْطِلَاقِ عَبْدِ
اللَّهِ لَا فِي عَبْدِ اللَّهِ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي انْطِلَاقِهِ وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ السَّامِعِ
لِتَسْنَدِهِ إِلَيْهِ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ الْإِنْطِلَاقُ . (٢)

وَلَمَّا كَانَ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ إِمْكَانِيَةِ الشَّكِّ مُطْلَقًا فِي إِدْرَاكِ الْمُخَاطَبِ - عَزَّ
وَجَلَّ - الْكَامِلِ لِلْأَمْرِ ، وَتَنَزَّهَهُ عَنِ اللَّبْسِ سُبْحَانَهُ ، بِالإِضَافَةِ إِلَى احْتِلَالِ الْخَبَرِ الْجُزْءَ الْأَكْبَرَ مِنْ
هُمُومَتِهِ ، حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ .

فَالْمُتَكَلِّمُ قَصْدُ مَنْ جَمَلَتْهُ تَأْكِيدُ وَلَايَتِهِ لِلَّهِ ، وَصَبْرُهُ عَلَى مَا امْتَحَنَ بِهِ ، وَأَنَّ هَذَا الصَّبْرَ
لَيْسَ مَجْرَدَ تَجَلٍّ ، أَوْ أَنَّهُ مَمْزُوجٌ أحيانًا بِبَعْضِ الضُّجْرِ ، أَوْ الشَّكْوَى لِغَيْرِ اللَّهِ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَهَا :
" وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ " فَهِيَ مُصِيبَةٌ يَسْتَعِينُ عَلَيْهَا بِالصَّبْرِ الْمَطْلُوقِ سَائِلًا اللَّهَ أَنْ يَمُدَّهُ بِالْعَوْنِ عَلَى (التَّثَلُّثِ)
عَلَى الصَّبْرِ وَالتَّسْلِيمِ الْكَامِلِ لَهُ .

(١) الميزان ٣٦، ٢٥/٢

(٢) شرح المصطلح ٨٧/١

يقول الزمخشري : « والصبر الجميل جاء في الحديث المرفوع أنه الذي لا شكوى

فيه (١) إلى الخلق ، ألا ترى إلى قوله : وإنما أشكو بثي وحزني إلى الله والله

المستعان (٢) فهي جملة أراد بها توطئة لنفسه (٣) فما الداعي إذاً إلى ذكر المسند إليه ؟

ومن هنا كانت تقديرات النحاة والمفسرين - وإن كنا لا نتفق معهم - في جواهر

إظهار وتقدير ما حذفه المتكلم لغاية ومعنى في نفسه يفسيده الإظهار -

تدل على أنه المعنى المراد هو الدلالة على استقراره على الصبر وثباته في نفسه أي فشأنه

والذي اعتقده صبر جميل . وقال قطرب أي فصبري صبر جميل . (٤)

وبناء على ما سبق فالمرجح أن يكون « صبر » خبراً لمبتدأ محذوف وليس مبتدأ خبره

محذوف . فالجملة تحويلية مبنية على حذف المسند إليه لدلالة السياق عليه :

تلازم نعت
... صبر جميل

م + Ø + خ

والحذف من ميزات العربية البلاغية ، وسنن العرب في كلامهم حسب اقتضاء المعاني

والأحوال . يقول الجرجاني : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر شبيه

بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجديك

أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين . » (٥)

وقد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف ، والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥١/٩ ، ومعاني الفراء ٥٤٠ ، ٥٣/٢ .

(٢) الكشف ٢٠٨/٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥١/٩ .

(٤) السبايق ، الموضع نفسه ، وانظر اعراب النحاس ١٢٩/٢ ، ومعاني الزجاج ٩٦/٢ .

(٥) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ت : محمود محمد شاكر ، ص ١٤٦ .

وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . (١)

فالحذف البلاغي ما ليس فيه إخلال بالمعنى ، بل ما كان خروجاً بالمعنى من القرب والإخبار إلى معنى أوسع لا يتسنى بدونه .

ومن هنا كان الحذف عنصراً من عناصر تحويل الجملة من التوليدية النواة إلى تحويلية عميقة تحمل غرضاً جديداً أكثر عمقاً وتعقيداً . (٢)

وعليه فإنه لا يحق للسامع أن يقدر ما لم يرد المتكلم إظهاره أو تقديره ، لأن ذلك يفسد عليه غرضه ولا يحقق الفائدة التي يتوخاها من التغيير في بناء الجملة . إذ كل تغيير في المبني لا بد أن يقابله تغيير في المعنى . فإظهار ما حذف المتكلم إعادة للجملة إلى بنيتها الأصل . وقد أسرف النحاة في تقدير العوامل في أبواب من النحو مثل الإغراء ، والتحذير ، والنداء ، والاستغاثة ، والمفعول المطلق وغيرها مما يحمل حركة النصب خاصة ، إذ الجملة المبتدأة باسم جملة اسمية عندهم بغض النظر عن وجود فعل أو لا فيها ، ولذلك حين كان يتصدر الاسم ولا يوجد فعل ظاهر أحدث حركة النصب ، والأصل أن يكون هذا الاسم مرفوعاً على الابتداء أو الخبرية ، مالوا إلى تقدير ما لو ظهر لأفسد المعنى . والنحاة العرب قد تنبهوا إلى هذا ؛ لذلك قالوا في الأبواب السابقة : منصوب بفعل محذوف وجوباً ، أي لا يجوز ظهوره بحال من الأحوال . ولو ظهر لنقل الجملة من بابها إلى باب آخر ، من باب الإنشاء والانفعال كما في النداء مثلاً إلى باب الخبرية . وهذا ما لا يقصده المتكلم ، فمثلاً تقدير : أحذرك وأحذر الأسد ، ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب : (إياك الأسد) . ولولا أن هذا التركيب الأخير يفيد في ذاته معنى تركيبياً دون حاجة إلى تقدير لما استطعنا أن نفهمه ولا أن نقدر له هذا المعنى . فالذي حدث أننا فهمنا معنى التركيب ثم أتينا بعبارة له على سبيل التقريب ثم

(١) الخصائص ٢/٣٦٠

(٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢٤ .

قدروا زيادات في التركيب تُعَدُّ من اللغو الذي لا طائل تحته وتعمل على تشويه التركيب ومسخه ، وإنما دفعهم إلى تقديرهم رغبتهم في إخضاع الكلام لنظرية العامل والمباني التي وضعوها لها . (١)

ومن هنا كان التعبير بـ (Ø) عن الكلمة المحذوفة موقفاً إذ لا يفسد المعنى بتقدير ما لو أظهر لا يفسد المراد . (٢)

وكان هذه الإشارة (Ø) ترجمة لقول الجرجاني (٣) : " فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها في نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قللت النفس عنها ، وألطقت النظر فيما تحس به ، ثم تكلف أن ترُدَّ ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وتوقعه في سمعك ، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد ، " .

" قال أبو حاتم : قرأ عيسى بن عمر فيما زعم سهل بن يوسف " فصبراً جميلاً " قال : وكذا قرأ الأشهب العقيلي ، قال وكذا . في مصحف أنس وأبي صالح (٥) . قال المبرد : " فصبر جميل بالرفع أولى من النصب ؛ لأن المعنى : قال رب عندي صبرٌ جميل ؛ قال : وإنما النصب عن المصدر ، أي فلأصبرن صبراً جميلاً ؛ قال :

شكراً إليّ جملي طول الشرى صبراً جميلاً فكِلانا مُبْتَلَى (٦)

ولا شك أن النحاة والمفسرين أدركوا أن ثمة اختلافاً دلاليّاً بين القراءة بالرفع ، والقراءة

(١) المدخل إلى دراسة النحر العربي على ضوء اللغات السامية ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٢٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٥١ .

(٤) الجامع ١٥٢/٩

(٥) معجم القراءات القرآنية ١٥٦/٢ ، وانظر الكشف ٢٠٨/٢ ، وعراب النحاس ١٢٩/٢

بالنصب .

فالمبرد من خلال تقديره الفعل " فلأصبرن " يشير إلى أن واقع حال المتكلم عند نطق جملة لم يكن الصبر ، فهو ليس بصابر ، وإنما يقهر نفسه ، ويحاول تحفيزها على أن تسلك مسلك الصبر ، فهو لما يصل إلى مرحلة الثبات والرسوخ على الصبر ، فما زالت حركة التفاعل والمقاومة تدور في داخله وتصطرع .

وكذلك التفت الفراء إلى هذا المعنى بقوله " ولو كان : " فصبراً جميلاً يكون كالأمر

لنفسه بالصبر لجاز . (١)

" ومثله في الكلام أن يقول لك الرجل : كيف أصبحت فتقول أنت : صالح ، بالرفع ، ولو أجبت على نفس كلمته لقلت : صالحاً . فكفاك إخبارك عن حالك أن تلزم كلمته . ومثله قول الله تبارك وتعالى " ما كان محمدٌ أباً أحدي من رجالكم ولكن رسول الله " (الأحزاب : ٤٠) وإذا نصبت أردت : ولكن كان رسول الله ، وإذا رفعت أخبرت ، فكفاك الخبر مما قبله . وقوله : " ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء " (آل عمران : ١٦٩) رفع وهو أوجه من النصب ؛ لأنه لو نصبت لكان على ولكن أحسبهم أحياء ؛ فطرح الشك من هذا الموضع أجود . ولو كان نصباً كان صواباً كما تقول : لا تظننه كاذباً ، بل أطلقه صادقاً . (٢)

" والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عندك واستقر وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها . (٣)

كما أولى سيبويه عنايته بهذا النمط من الكلام ، وما لتغير الحركة من الرفع إلى

(١) معاني الفراء ٢٠/٢٩

(٢) السابق ١٧٠/١ ، ١٧١ .

(٣) شرح المفصل ٨٧/١

النصب من أهمية في تَغْيِيرِ الدلالة . ومن هنا كان تقديره الفعل في حالِ النصب ، والاسم في حالِ الرفع ، إدراكاً منه لما تَعَكَّسَتْ حركةُ النصب من معنى التغييرِ والتحولِ والحدوثِ والتجددِ كما هي حالُ الفعل ، وما تَعَكَّسَتْ حركةُ الرفع من معنى الثبوتِ والاستقرارِ كما هي حالُ الاسم .

يقولُ سيبويه : " هذا بابُ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره من المصادرِ في غيرِ الدعاءِ من ذلك قولك : حمداً وشكراً لا كفرأً وعجباً ، وأفعلُ ذلك وكرامةً ومسرةً ونعمةً عين ، ولا أفعلُ ذلك كيداً ولا همماً ، ولا أفعلنُ ذاك رَغماً وهواناً .

فإنما ينتصبُ هذا على إضمارِ الفعلِ كأنك قلتَ : أحمداً الله حمداً وأشكرُ الله شكراً ، وكأنك قلتَ : أعجبُ عجباً ، وأكرمك كرامةً ، وأسركَ مسرةً ، ولا أكاد كيداً ولا أهمُ همماً ، وأرغمك رَغماً .

وإنما اختِزِلَ الفعلُ ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظِ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في بابِ الدعاءِ . كأن قولك : حمداً في موضعِ أحمداً الله ، وقولك : عجباً منه في موضعِ أعجبُ منه ، وقوله : ولا كيداً في موضعِ ولا أكاد ولا أهم .

وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يَبْتَدِئُهم يبنى عليه . وزعمَ يونسُ أن روبةَ بنَ العجاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعاً ، وهو لبعضِ مَذْحَجٍ ، وهو هَنِيئُ بنُ أحمَرَ الكِنَاني :

عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ (١)

وسمعنا بعضَ العربِ الموثوق به ، يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمداً لله وثناءً عليه ، كأنه يحمله على مضميرٍ في نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمري وشأني حمداً لله وثناءً عليه . ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلُ ، ولم يكن المبتدأُ ليبنى عليه ولا ليكون مبنياً على شيء .

(١) تعددت نسبة هذا الشاهد في كتب النحو ، وعند رواة الشعر ، فقد نسب لهني بن أحمد الكِنَاني ، ورافعة الباهلي ، وهمام بن

مرة ، وروبة بن العجاج ، وخميرة بن هَمْرَة ، وعمرو بن الحارث الكِنَاني ، وعمرو بن يَفْوث الطائفي ، معجمُ حداد ، رقم الشاهد (٦١)

هو ما أظهر .

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه :

فقالته حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف (١)

لم يُرد جن ، ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان . وفي هذا المعنى كله معنى
النصب .

ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : " قالوا معذرةٌ إلى

وبكم " (٢)، ولو قال رجل لرجل : معذرةٌ إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذارا ، لنصب .

مثل قول الشاعر :

يَشْكُو إلي جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره : ومثل الرفع " فصبرٌ جميلٌ والله المستعان " كأنه يقول :
الامر صبرٌ جميل .

والذي يُرْفَمُ عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُسْتَعْمَلُ إظهاره ، وترك إظهاره كترك

إظهار ما يُنْصَبُ فيه .

ومثله قول بعض العرب : من أنتَ زيدٌ ، أي من أنت كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرفع

كترك إظهار الناصب ، ولأن في ذلك المعنى، وكان بدلاً من اللفظ والفعل " (٣)

فالعرب حين تكلمت رفعت ونصبت وجرت وجزمت على سجيته حسب ترتيب المعاني

في نفوسها ، دون معرفة بالمصطلحات النحوية من عاملٍ ومعمولٍ ، وفاعلٍ ، مفعولٍ ، وإنما

قامت المعاني في نفوسها ، فنطقت حسبما عنت ، فأعطت كل معنى حركته المناسبة وفق

(١) الشاهد لمؤثر بن درهم الكلبي في " ابن السيرافي ، والفرائد ٢٧٧/١ ، والدور ١٦٣/٢ ، " معجم حداد رقم الشاهد (١٧١٤) .

(٢) (الامراء: ١٦٤)

(٣) الكتاب ٢١٩/١ - ٢٢١

قواعدها وأصولها المستعملة في كلامها والقائمة في أذهانها^(١)

فلا شك أن العربي كان يدرك أن : الأسد ، بالنصب للتحذير من خلال القرينة الإعرابية التي جعلها المتكلم في آخر الكلمة ، فمعنى التحذير جاء من الفتحة في آخر الكلمة ، ولذا فإنه حين يسمع هذه الجملة يتوقع أن يحتاط من الخطر الداهم الذي حذر منه . كما يدرك أن المتكلم حين قال له : الأسد بالرفع ، أراد أن يخبره بأن هذا الجسم المتمثل أمامه يطلق عليه اسم أسد . وذلك دون أن يقدر الفعل " احذر " في الجملة الأولى ، ولا مبتدأ في الجملة الثانية .

وليس صحيحاً ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من (.... إن التقدير في هذه الأمثلة ليس لتكملة نظرية العامل ، وإنما هو في أكثرها ليحصل المعنى ، فمثلاً " إياك والأسد " تقديره ضروري للمعنى لأن إياك ضمير يدل وضعاً على المخاطب الموقود المذكور ، والأسد يدل وضعاً على ذلك الحيوان المفترس ، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية ، فلا يفهم منهما المعنى التركيبي وهو تحذيره من الأسد إلا بتقدير لفظ " احذر واحذر " يرتبطان بهما ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما ، ولولا هذا لما دل التركيب على معنى ، فالمعنى إذن هو الذي اقتضى هذا التقدير .^(٢)

" وهذه مغالطة فإن تقدير: أحذرك وأحذر الأسد ، ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب (إياك والأسد) . ولولا أن هذا التركيب الأخير يفيد في ذاته معنى تركيبياً دون الحاجة إلى تقدير لما استطعنا أن نفهمه ، ولا أن نقدر له هذا المعنى . فالذي حدث أننا فهمنا معنى التركيب ، ثم أتينا بعبارة موضحة له على سبيل التقريب .

وقد قدرنا زيادات في التركيب تعد من اللغو الذي لا طائل تحته ، وتعمل على تشويه التركيب ، وإنما دفعهم إلى تقديرها رغبتهم في إخضاع الكلام لنظرية العامل والمباييء والتي وضعوها لها إذن ينبغي أن نفرق بين أنواع من التقديرات : تقدير عبارة موضحة

(١) انظر: الإيضاح في علم النحو ص ٦٦ .

(٢) النحو الجديد ، عبد المتعال الصبيدي من ٦٢ ، ٦٤ ، نقلاً عن إحياء النحو لأبراهيم مصطفى .

لتركيب ما ، وهذا لا ينبغي أن يلتزم به المَعْرَبُ ، لأن الجملة المقدرة تعدُّ بمثابة جملة أخرى غير التركيب الأصلي يقصّدُ بها توضيحُه ، وتقديرُ يعملُ على تشويه التركيب ومسخه وهذا نرفضه وكذلك نرفض نظرية العامل التي دفعت إليه ، (١)

وقد أشار ابن الحاجب إلى أهمية الحركة الإعرابية وأنها الأصل في الإعراب لأنها علامات المعنى لا بآثار من عمل عاملٍ ، يقول معترضاً على قول النحاة بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وهو تجريد الاسم عن العوامل : " واعترض بأن التجريد أمرٌ عديم فلا يؤثر ، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامةً لشيءٍ لخصوصيته . " (٢)

وعلى الرغم من إدراك النحاة أن تغيّر الإعراب إنما يكون بتغيير المعاني إلا أنهم لم يستطيعوا إلا أن يجعلوا ذلك بآثارٍ من مؤثر .

يقول ابن يعيش : " الإعرابُ هو إلابانةُ عن المعنى باختلافٍ أو آخرِ الكلم لتعاقبِ العوامل في أولها " (٣)

ويقول ابن السراج في الإعراب : " أن يتعاقبَ آخرُ الكلمة حركات ثلاث ، ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ، أو حركتان منهما فقط ، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل ، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون " (٤)

" ونقول لابن السراج وللسيوطي الذي يقول : " هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه

(١) المدخل إلى دراسة النحور العربي على ضوء اللغات السامية من ١١٢ ، ١١٤ .

(٢) الكافية في النحر ، ابن العاجب ٨/ ٨٧ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٧٢ .

(٤) الموجز في النحر ، السراج ، من ٢٨ .

العامل في محل الإعراب " (١) ، وللأشموني الذي يقول : " الإعراب هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذف " (٢) لهؤلاء نقول : إن الحركة الإعرابية ، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة ، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه (هذا فيما نسميه بالحركة الإعرابية التي لا تأتي اقتضاءً لعنصر تحويلٍ جديدٍ ، عنصرٍ زيادةٍ ، كما ذكرنا سابقاً) ، فإذا قال المتكلم ، مثلاً : الأسدُ (بالضم) ، فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبرٍ ليس غير ، ولكنه إن قال : الأسدُ (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يُفصِّح عنه ، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم ، فإنه إن غيّر فونيماً آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب - كما ذكرنا - فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب ، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجةً للتغيير في المعنى ، يقول ابن جني : " ولما كانت معاني المسمّين مختلفةً كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً " (٣) ، وليست الحركة نتيجةً لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة فكان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يُبحثون عن مبررٍ لكل حركةٍ إعرابيةٍ على أواخر الكلم في الجمل ، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمزٌ لتغيير في المعنى وليست بأثر - كما ذكرنا - لأن المتكلم عندها إنما يقصد أن يوصل السامعَ معنى بعينه ، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة ، يقول الزجاجي " إن الاسماء لما كانت تعوزها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافاً

(١) الهمع ٢/٤٢

(٢) شرح الأشموني . ت : محي الدين عبد الحميد ١٩/١

(٣) الفصائش ١/٣٧ .

إليها . ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ... وليتيسعوا في كلامهم ويقدموا
 الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني * (١)
 ويقول ابن مضاء : " إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة وإنما جاءت
 لتدل على معاني في نفس المتكلم " (٢) وفي هذا كله ما يشير بجلالة إلى أن الحركة الإعرابية - في
 حالات - لها دور في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى
 الدلالي للجملة . (٣)

فالجملة على قراءة النصب داخلها عنصر تحويل آخر غير الحذف ، وهو المغايرة في
 الحركة الإعرابية لتغير الدلالة ، فالجملة كالآتي :

تلازم نمط
 ... صَبْرًا جَمِيلًا

م (Ø) + خ (ح)

فالمعنى على قراءة النصب أن يعقوب عليه السلام كان يصبر نفسه ، ولا يقدح هذا في إيمانه ،
 فهو إنسانٌ يعتوره ما يعتور الناس من جزعٍ وحزنٍ وألمٍ إلا أنه يقاوم نفسه ويحفظها على
 سلوكٍ مسلكٍ الصبر ، ويستعين بالله على أن يسير على خطه وأن يجعل صبره جميلًا .
 إلا أن المعنى بالرفع أقوى في دلالة على رسوخ الصبر في نفسه جزءاً من إيمانه
 واعتقاده ، ويدل على أنه متمسك به منذ البداية ولم يزل عنه .

وفي القراءتين فائدة جمة تشير إلى أن الإنسان حيال ما ينزل به من نوازل أحد اثنين :
 إما صابرٌ صبره راسخ لا يتزعزع ولا يحيد عنه ، فذاك أكثر رسوخاً وثباتاً .

(١) الإيضاح في النحوس ٦٩

(٢) الرد على النماة ص ٧٨ .

(٣) في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٥٦ - ١٦٠ .

ولما متصبراً، أخذته الصدمة، ثم أفاق وتنبه إلى وجوب مقاومة نوازغ النفس الأمارية بالسوء، حاثاً إياها على سلوك مسلك الصبر والثبات عليه بحسن التوكل على الله . وكلاهما مؤمن، ذاك أن الأول لم تُزغهِ الصدمة عن الصبر، والثاني لما أزاغته الصدمة ذكر الله ورجع إليه، فكان كمن لا ذنب له لجهاذه نفسه . والله أعلم .

٢- * والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون * أمواتٌ غير
أحياء وما يشعرون أياًن يبعثون * * (النحل : ٢٠، ٢١)

يقول الفراء: * رَفَعَتْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ وَإِنْ شُئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلَّذِينَ فَكَأَنَّهُ قَالَ :
والذين تدعون من دون الله أمواتٌ * . الأموات في غير هذا الموضع أنها لا روح فيها يعني
الأصنام . ولو كانت نصباً على قولك : يخلقون أمواتاً وعلى وقوع الفعل أي، ويخلقون أمواتاً
ليسوا بأحياء * (١)

أما أن يكون * أمواتٌ * خبر * الذين * في الآية السابقة فمردود لأن الآية تمت الفائدة فيها
بقوله تعالى : * لا يخلقون شيئاً * وهم يخلقون * . ثم إن الذين في الآية السابقة فاعل تقدم على
فعله ، فالجملة فعلية أصلها بعد أن دخلها عنصر النفي :

تلازم صلة وموصول
لا يخلق الذين يدعون من دون الله شيئاً
~ (ف + فا + مف)

ولما كانت المعضلة تكمن في الفاعل تركيباً ودلالة ، والمفعول دلالةً وهو * الذين * الذي
لعب دوري الفاعل والمفعول في الوقت نفسه إذ هو فاعل الخلق المنفي ، ومفعول يدعون ، قدمه
المتكلم جل وعز ليلفت نظرهم إلى ضعف هذا المدعو من دونه ، فالمعضلة ليست في نفي الخلق
عن الذين يدعون من دون الله ، لأن الأصل أنهم لا يَخْلُقُونَ ؛ بل في شخص المدعو الضعيف
فقدم الفاعل

تلازم صلة وموصول
الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً
←
فا + (ف) + فا

(١) معاني القرآن ٩٨/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٤٨٢/٥ ، وإعراب النحاس ٢٠٧/٢ . ولم يعربها الأخفش ، انظر : معاني القرآن ٢٨٢/٢ .

ليس هذا فحسب ، بل ان هذه الكائنات تُخْلَقُ ، فإن كانت تُخْلَقُ فالأولى أن تبحثَ أيُّها العاكفُ لها عمن خَلَقَهَا بمعنى صَنَعَهَا ، وقد بني الفعل للمجهول " يَخْلُقُونَ " فلم يحدد الخالق : فهل هو ذلك الذي صنع خامتها الأولى فهو الله ، أم ذاك الذي نحتها وهو الإنسان ! فإن كان الانسان الضعيف خَلَقَهَا فمن باب أولى أن يُعْبَدَ من خَلَقَهُ وَخَلَقَهَا معه ، فَرَبَطَ الجملة الثانية بالأولى :

وهم يخلقون



رابط: (ف + فا Ø + مف)

فالمفعول مؤكد بعنصر توكيد وهو " هم " الضمير العائد على الذين .
وعلى هذا فالأرجح أن يكون " أموات " خبرٌ مستأنفٌ مبتدؤه محذوفٌ دلَّ عليه السياقُ في قوله " وهم يخلقون " . : أي هم أمواتٌ ، يعني الأصنام ، لا أرواحٌ فيها بالحياة لا تسمع ولا تبصر ، أي هي جمادات فكيف تعبدونها ، وأنتم أفضلٌ منها بالحياة . (١)

يقول صاحب الميزان : " إشارةٌ إلى فَقْدِ الركنِ الثالثِ من أركانِ الربوبيةِ في أصنامِهِم وهو العلمُ بما يُسِرُّون وما يُعلِنون ، وهو بالغٌ في نفي أصلِ الحياةِ المستلزمِ لنفيِ مطلقِ العلمِ فضلاً عن نوعه الكامل الذي هو العلمُ بما يُسِرُّون وما يُعلِنون فقال : " أمواتٌ غير أحياء " ، فأنشبت الموت أولاً وهو لا يجمعُ الشعورَ ثم أكدته بنفي الحياة ثانياً " (٢) ، وكذلك حمل الأخفش " غير أحياء " على التوكيد (٣) .

فالجملة أموات غير أحياء مستأنفة حذف المبتدأ منها

م Ø + خ (نكرة)

وذلك للعلم بالمبتدأ به ، ولصبِ الاهتمام على الخيرِ موطنِ الفائدة ، فهو تقريرٌ في أشدِّ صورهِ بأنهم أمواتٌ ، ثم زاد في تأكيد حقيقة موتهم بعد أن أثبت لهم بصريح اللفظ الموت

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩٤/١٠ .

(٢) الميزان ٢٢٠/١٢ ، ٢٢١ .

(٣) معاني الأخفش ٢٨٢/٢ .

بأن نفي عنهم الحياة، فهم لم يكونوا أحياء أصلاً ولا يحسبوا مستعبد . فاموت ميعهم
أصيل منذ أول خلقه خلقهم الله عليها .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات التالية :

- ١ - " صم بكم عمي فهم لا يرجعون " (البقرة: ١٨)
- ٢ - " وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد الحسنين " (البقرة: ٥)
- ٣ - " وقالوا : كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا ، قل بل ملة إبراهيم حنيفاً
وما كان من المشركين " . (البقرة: ١٣٥)
- ٤ - " غفرانك ربنا وإليك المصير " (البقرة: ٢٨٥)
- ٥ - " ويقولون : طاعة فإذا برزوا من عندك طائفة منهم غير الذي
تقول والله يكتب ما يبيتون " (النساء: ٨١)
- ٦ - " ما يأتينهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون . لاهية
قلوبهم " (الانبياء: ٢، ٣)
- ٧ - " وجاهدوا في الله حق جهاده . هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين
من حرج ملة إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل " (الحج: ٧٨)
- ٨ - " لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة
لنفرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً . ملعونين أينما ثقفوا
أخذوا وقتلوا تفتيلاً " . (الأحزاب: ٦٠، ٦١)
- ٩ - " ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزجر . حكمة بالغة فما تغن النذر . " (القمر: ٤، ٥)
- ١٠ - " يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً . عينا يشرب بها عباد الله
يفجرونها تفجيراً " (الإنسان: ٥، ٦) :

الخبـر

١- " ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " (البقرة : ١ ، ٢)

يقول الفراء (١) : " فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين ؛ إذا أردت بـ " الكتاب أن يكون نعتاً له " ذلك " كان الهدى في موضع رفع لأنه خبر له " ذلك " ؛ كأنك قلت : ذلك هدى لا شك فيه . وإن جعلت " لا ريب فيه " خبره رفعت أيضاً " هدى " تجعله تابعاً لموضع " لا ريب فيه " ، كما قال الله عز وجل : " هذا كتاب أنزلناه مبارك " (الانعام : ٩٩ و ١٥٥) كأنه قال : وهذا كتاب ، وهذا مبارك ، وهذا من صفته كذا وكذا . وفيه وجه ثالث من الرفع : إن شئت رفعت على الاستئناف لتمام ما قبله ، كما قرأت القراء : " ألم . تلك آيات الكتاب الحكيم . هدى " ورحمة للمحسنين " (لقمان : ١ - ٢) بالرفع والنصب . وكقوله في حرف عبد الله : " ألد وأنا عجوز " وهذا بعلي شيخ " وهي في قراءة شيخاً " فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل " الكتاب " خبراً له " ذلك " فتنصب " هدى " على القطع ؛ لأن " هدى " نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبته ، لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة . وإن شئت نصبت " هدى " على القطع من الهاء التي في " فيه " ؛ كأنك قلت : لا شك فيه هادياً .

حمل الفراء " هدى " على قوله تعالى : " وهذا كتاب أنزلناه مبارك " ولا يجوز حمل أحدهما على الأخرى لأن الآية الأولى اسمية ، أما الثانية ففعلية .

فأصل الجملة التوليدي في قوله تعالى : " وهذا كتاب أنزلناه مبارك " .

أَنْزَلْنَا كِتَابًا مُبَارَكًا

تلازم نعت

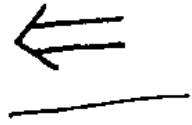
ف + فا (ض) + مف

(١) معاني الفراء ١٢/١ ، ١٢ ، وانظر الجامع ١٦٠/١ ، مشكل إعراب القرآن ص ٧٤ ، ومعاني الزجاج ٦٧/١ - ٧٠ ، ولم يذكر الاخفش أي

وجه اعرابي فيها .

ولما أراد المتكلم - والله أعلم - العناية بالمفعول قدمه

كتاب أنزلناه مبارك
تلازم نعت



مفعول + ف + ض

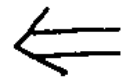
ومن عادة العرب في كلامها إذا قدم موضع الاهتمام وكان مفعولاً أن يأخذ حركة النصب على الأصل ، أو يأخذ حركة الرفع إيهاماً بالابتدائية والإسناد الذي هو من خصائص الجملة الاسمية وذلك أدعى لشد اهتمام السامع وانتظاره طرف الإسناد الثاني .

ولما كان " مبارك " نعتاً له ، ولا بد للنعت أن يتبع مفعولته في حركته فقد أخذ حركة الرفع .

ولما أراد المتكلم العناية أكثر أدخل عنصر الإشارة " هذا " و الذي يؤدي دورين في الجملة العربية : دور العِماد بحيث لا تستغني عنه الجملة ، ودور المخصّص المؤكّد في مواطن آخر .

تلازم نعت

هذا كتاب أنزلناه مبارك



(مفعول) + ف + ض

فالجملة فعلية بؤرتها الفعل ، والمفعول به فيها مؤكّد بالتقديم ، وبدخول عنصر التوكيد عليه ، فهي جملة فعلية تحويلية مؤكدة بمؤكدين .

فـ " في هدى ستة أوجه : تكون في موضع رفع خبراً عن ذلك ، وعلى إضمار مبتدأ ، وعلى أن تكون خبراً بعد خبر ، وعلى أن تكون رفعاً بالابتداء . قال أبو اسحق : يكون المعنى : فيه هدى ولا ريب . فهذا أربعة أوجه في الرفع ، وحكي خامس وهو أن يكون على موضع " لا ريب فيه " أي حق هدى ، ويكون نصباً على الحال من ذلك ، والكوفيون يقولون قطع ، ويكون حالاً من الكتاب وتكون حالاً من الهاء " (١) .

(١) إعراب النحاس ١/ ١٢٠ .

يقول الزمخشري في هذه الآية الكريمة (١) : (.... ومحل هدى للمتقين الرفع لأنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر مع لا ريب فيه لذلك ، أو مبتدأ إذ جعل الظرف المقدم خبراً عنه ، ويجوز أن ينصب على الحال والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف ، والذي هو أرسن عرفاً في البلاغة أن يضرب عن هذه الحال صفحاً وأن يقال : إن قوله : " ألم " جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها ، و " ذلك الكتاب " جملة ثانية ، " ولا ريب فيه " ثالثة ، وهدى للمتقين " رابعة ، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة هذا من غير حرف نسقي وذلك لمجيئها متاخية أخذاً بعضها بعنق بعض فالثانية متحدة بالأولى معتقة لها وهلم جرأ إلى الثالثة والرابعة .

بيان ذلك أنه نبة أولاً على أنه الكلام المتحدى به ، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ، فكان تقريراً لجهة التحدي وشدأ من أعضائه ، ثم نفى عنه أن يتشبه به طرف من الريب فكان شهادة وتسجيلاً بكمال لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين ، ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين فقرر بذلك كونه يقيناً لا يحوم الشك حوله ، وحقق لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتب هذا الترتيب الأنيق ونظمت هذا النظم الشري من نكتة ذات جزالة ، ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بالطف وجه وأرشفه ، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة ، وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف ، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر الذي هو " هدى " موضع الوصف الذي هو هادٍ ، وإيراده منكرًا والإيجاز في ذكر المتقين " .

أما أبو حيان فيرد على الزمخشري قائلاً (١) : " وقد قيد بعضهم الريب فقال " لا ريب فيه " عند المتكلم به وقيل : هو عموم يراد به الخصوص أي عند المؤمنين ، وبعضهم جعله على حذف مضاف أي لا سبب فيه لوضوح آياته وإحكام معانيه وصدق أخباره . وهذه التقادير

(١) الكشاف ١٢١/١ - ١٢٢ .

(٢) البحر المحيط ٢٧/١ - ٢٨ .

لا يحتاج إليها ، واختيار الزمخشري أن فيه خبراً وبذلك بنى عليه سؤالاً وهو : إن قال : هَلَّا
قُدِّمَ الظرفُ على الريبِ كما قُدِّمَ على القولِ في قوله تعالى : " لا فيها غولٌ " وأجاب بأن
التقديمَ يُشعرُ بما يَبْعُدُ عن المرادِ وهو أن كتاباً غيرَه فيه الريبُ كما قصد في قوله " لا فيها
غولٌ " تفضيلُ خمرِ الجنةِ على خمرِ الدنيا ، بأنها لا تفتالُ العقولَ كما تفتالُها هي كأنه قيل :
ليس فيها ما في غيرها من هذا العيبِ والنقيصةِ ، وقد انتقل الزمخشريُّ من دعوى
الاختصاصِ بتقديمِ المفعولِ إلى دعواه بتقديمِ الخبرِ ولا نعلمُ أحداً يَفَرِّقُ بين ليس في الدار رجل
، وليس رجل في الدار وأبعدَ من ذهبَ إلى أن قوله " لا ريبٌ " صيغةُ خبرٍ ومعناه النهي
عن الريبِ ، وجوزوا في قوله تعالى " هدىٌ " للمتقين أن يكونَ " هدىٌ " في موضعٍ رفعٍ على أنه
مبتدأٌ و " فيه " في موضعِ الخبرِ أو بَعْدَ خبرٍ فتكونُ قد أُخبرتَ بالكتابِ عن ذلك وبقوله ، " لا
ريبٌ فيه " ثم جاء هذا خبراً ثالثاً أو كان " الكتاب " تابعاً و " هدىٌ " خبرٌ ثانٍ على ما مر في
الإعرابِ أو في موضعٍ نصبٍ حالٍ وبولغَ بجعلِ المصدرِ حالاً وصاحبِ الحالِ اسمَ الإشارةِ أو
الكتابِ والعاملُ فيها على هذين الوجهين معنى الإشارةِ أو الضميرُ فيه والعاملُ ما في الظرفِ
من الاستقرارِ وهو مُشْكِلٌ لأن الحالَ تقييدٌ فيكونُ انتقالُ الريبِ مقيداً بالحالِ إذ لا ريبَ فيه
يستقرُّ فيه في حالِ كونه هدىً للمتقين لكن يُزيلُ الإشكالَ أنها حالٌ لازمةٌ ، والأولى جعلُ كلِّ
جملةٍ مستقلةً " فذلك الكتابُ " جملةٌ " ولا ريبٌ " جملةٌ ، و " فيه هدىٌ للمتقين " جملةٌ لم يحتج
إلى حرفٍ عطفيٍّ لأن بعضها أخذَ بـ"رَقَابٍ" بعضُ فالأولى أُخبرتَ بأن المشارَ إليه الكتابُ الكاملُ
.... والثانيةُ نعتٌ لا يكونُ شيءٌ ما من ريبٍ ، والثالثةُ أُخبرتَ أن فيه هدىً للمتقين وأعجاز
أما في هدىً استمرارٌ هدىً لأن المتقين مهتدون فصار نظيرُ " اهدنا الصراط " وأما في
المتقين أي المشارفين لاكتسابِ التقوى

ويُردُّ رأيُ أبي حيانٍ في أن أحداً لا يفرق بين (ليس رجل في الدار ، وليس في الدار
رجلٌ) إذ إن "العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته " ، فأصل الجملة :

في الدار رجل

خ (شبه جملة + م) (نكرة)

وهذا النمط يجب فيه تقديم الخبر شبه الجملة على مبتدئهِ النكرة والخروجُ على هذا النمط بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر يكون لغرضٍ جديدٍ في المعنى غير الإخبار المحايِد .

يقول ابن يعيش في هذا النمط من أنماط الجملة الاسمية والذي يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ " انهم استفتحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيرُه أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظ وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم : سلام عليك ، وويل له قال الله تعالى : (سلام عليك ساستغفر لك ربي " (مريم : ٤٧) و " وويل للمطففين " (المطففين : ١) ومن ذلك أمت في حجر لا فيك ، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء أو مسئلة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبةً والتقدير : ليسلم الله عليك ، ويلزمه الويل ، " (١)

فقد أدرك ابن يعيش أن تقديم المبتدأ النكرة على الخبر (شبه الجملة) خروجٌ عن الأصل وهو تقديم الخبر ، وتأخير المبتدأ النكرة .

كما أدرك أن هذا الخروج كان لغرضٍ في المعنى ، وهو الدعاء ، فهو خروجٌ عن معنى الإخبار المحايِد الكامِن في الجملة التوليدية إلى معنى أعمق منه هو الدعاء .

غير أنه حمل الجملة على معنى الفعل على الرغم من أنه ليس ثمة دليل عليه ، وهو ليس ببؤرة الجملة ، إذ الجملة قائمة بذاتها دون تقدير فعل ، نواتها المبتدأ المقدم لغرض العناية وليس ذلك في الدعاء فحسب ، بل للمتكلم أن يقدمه متى شاء معنى لمن مجرد الإخبار ، من دعاء ، وتعجب ، وتوكيد ، وغيرها .

وعليه فإن المتكلم لما أراد العناية بالمبتدأ كأن يتعجب من وجود جنس الرجل بخاصة في

الدار ، أو يستفهم أو يستنكر أو غير ذلك من المعاني التي يخرج إليها الكلام قدّم المبتدأ

رجل في الدار

م + خ

ولما أراد نفي ذلك أدخل عنصر التحويل ليس

ليس رجل في الدار



(م + خ) ~

ينتفي عندنا أن تكون "هدى" حالاً أخذاً برأي أبي حيان وجمهور النحاة من أن الحال تدل على

تحويل الصفة وعدم الثبات ، أما الوصف فيدل على ملازمة الصفة للموصوف يقول

سيبويه (١) : ومثله في أن الوصف أحسن : هذا رجل عاقل لبيب ، لم يجعل بينهما

في الإجراء على الاسم . والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك ؛ وإنما ضعف لأنه لم يرد أن الأول

وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، ولم يكن واحد منهما قبل صاحبه ، كما

تقول : هذا رجل سائر ركباً دابةً . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقص المعنى في

أنهما شرع سواءً فيه . وسترى هذا النحو في كلامهم .

فقد تأتي الحال وفيها معنى الثبات كما في الأحوال الدالة على الله سبحانه ، لكن المعنى

في الآية الكريمة "هدى" لا يحتمل الحالية ؛ بل هي إلى الإسناد أقرب ، فحتى مصطلح "حال"

يدل على التحويل و "هدى" لا تدل على أنية وقوع الهدى وارتباطها بحال وجود المتقين ، بل

هو ارتباط إسناد وتلازم . فدائماً وأبداً الهدى للمتقين ، بمعنى الذين يجتنبون الوقوع في

الحفر ، فهم حراس على ألا يقعوا وحرصهم هذا يترتب عليه أن يهديهم الله سبحانه إلى الهدى

ولعل في رأي الزمخشري كثيراً من الاتفاق إلى المعنى واقترباً من الصحة إذ رأى أن

"هدى للمتقين" جملة قائمة على حذف المبتدأ ، وهذا الحذف أورثها جمالاً وإيجازاً بليغاً من

شأن العربية أن تميل إليه حين توجد القرينة . لكننا لا نتفق مع أبي حيان والزمخشري في

أن "ذلك الكتاب" جملة "ولان فيه" جملة ثانية ؛ والذي نراه أنها جملة واحدة قدم فيها موضع

الاهتمام .

فالجمله تبدأ عندنا نحواً وإعراباً من " ذلك الكتاب ... " وحروف الافتتاح لا ينظر

إليها في الإعراب أخذاً برأي الزمخشري لأنها رموز لا نملك حلها .

فعلى هذا يكون الأصل التوليدي الذي يعتقده الجاحدون في الكتاب ريب

خـ (شبه جملة) + م (نكرة)

أراد المتكلم العناية بالمبتدأ فقدمه وذلك تمهيداً لتسليط النفي عليه مباشرة

تلازم جر
ريب في الكتاب

خـ + م

ولما أراد المتكلم نفي المعنى أدخل عنصر النفي على المبتدأ

تلازم جر
لا ريب في الكتاب

م (م + خـ)

ولما كان تحديد الكتاب يعني المتكلم ويهّمه كما يهّم التركيز على نفي الريب عنه أضاف عنصر

تعظيم وتخصيص جديد على الجملة

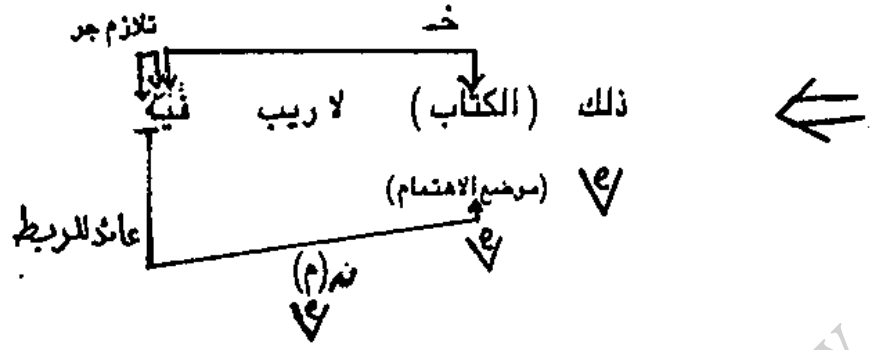
لا ريب في ذلك الكتاب

تخصيص وتعظيم

م (م + خـ)

ثم أراد تأكيد عظمة الكتاب أكثر فقدم موضع الاهتمام واستعاض عنه بضمير يعود عليه

الرابط لغرض تركيبى لا دلالي .



فالجملَةُ اسميَّةٌ تحويْلِيَّةٌ منفيَّةٌ بالزيادة ، والمبتدأُ فيها مُوكَّدٌ بالتقديم ، وبعضُ الخبرِ (الكتاب)
مقدمٌ للعناية ، ومُخصَّصٌ بدخولِ الإشارة ، فهو مُوكَّدٌ بمُوكِّدين ، بالتقديم ، وبالزيادة .

وعلى هذا يستغني الخبرُ " هدى للمتقين " عن المسندِ إليه لتقديمه في موضعِ الاهتمام ،
فالسِّياق يدلُّ عليه ، والحذفُ لم يُخللْ بالمعنى ، بل زاده جمالاً وخلَّصَه من زوائد لا أهميَّةَ لها في
المعنى وقد صلَّح استغناءُ المسندِ عن المسندِ إليه لدلالةِ السِّياق عليه .

يقول ابن السراج (١) : " وقد يَعرِضُ الحذفُ في المبتدأِ أو إضماره إذا تقدم من ذكره ما
يعلمه السامعُ فمن ذلك أن ترى جماعةً يتوقعون الهلالَ فيقول القائلُ : الهلالُ والله ، أي : هذا
الهلالُ فيحذفُ هذا ، ومثله قوله تعالى : " بشرِ من ذلكم ؟ النارُ " (الحج : ٧٢)

يقول الجرجاني : " ومن المواضع التي يطرد فيها حذفُ المبتدأِ ، " القطعُ والاستئنافُ " .
يبدؤون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلامَ الأوَّلَ ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا
فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ مثال ذلك قوله :

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مَنْزَلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا

قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ دَتَنَمَرُوا حَلَقًا وَقِدًّا " (٢)

والآيةُ الكريمةُ " هدى للمتقين " من هذا النمط حُذِفَ المبتدأُ فيها للعلمِ به ودلالةِ السِّياق عليه ،

(١) الأصول ١/٦٧، ٦٨.

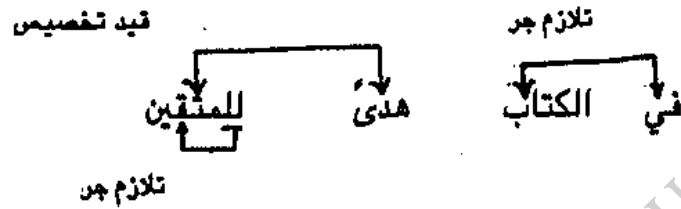
(٢) دلائل الإعجاز من ١٤٦ .

كما أن حذف المبتدأ المعلوم ترك فرصة لحط الفائدة والعناية للظهور .

وتحليل الآية السابق على قراءة من قرأ بالوقف على "فيه" ، أما على قراءة من قرأ

بالوقف على "ريب" فإن الجملة تتحول كما يلي :

الأصل التوليدي الإخباري الراسخ في ذهن السامع ، والفكرة الأم التي يعتنقها هي :

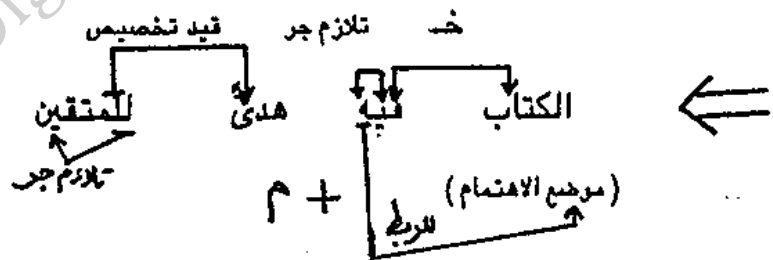


خ (شبه الجملة) + م (نكرة)

وهي ذاتها الفكرة الأصل التي يريد المتكلم أن يُقرّها حقيقة ، وهي التي يؤمن بها المسلم حقيقة ثابتة ويعتقد بها .

ولما أراد المتكلم إقناع الجاحد بهذه الحقيقة وتكذيب من ادعى ضلال المتقين ، وزيادة

الطمأنينة في قلوب المؤمنين وتثبيتهم قدم موضع اهتمامه واهتمام السامع وهو "الكتاب" ليؤكد أنه هو خاصة من الكتب هدى للمتقين دون غيرهم .



ولما أراد أن يَخَصَّ الكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ليقطع أدنى شك أو لبس في

أي كتاب هو المخصوص بأن فيه هدى للمتقين ، بالإضافة إلى تعظيمه أشار إليه بـ "ذلك" عنصر الإشارة للبعيد ، ليدل على علو قدره ، وبعد مكانه وشرفه

أهمية تقديم "ريب" على الضمير إحساساً منه بأن ثمة تقديماً في الجملة .

يقول : " فقله لا شبهة في صحته ولا في كونه من عند الله ، ولا في كونه معجزاً

ولو قلت المراد لا ريب في كونه معجزاً على الخصوص كله أقرب لتأكيد هذا التأويل بقوله :

(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) (البقرة : ٢٢) السؤال الثاني : لم قال ههنا (

لا ريب فيه) وفي موضع آخر (لا فيها غول) ؟ الجواب : لأنهم يقدمون الأهم فالأهم ، وههنا

الأهم نفى الريب بالكلية عن الكتاب ، ولو قلت : لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتاباً آخر حصل

الريب فيه لا ههنا ، كما قصد في قوله (لا فيها غول) تفضيل خمر الجنة على خمر الدنيا ،

فإنها لا تغتال العقول كما تغتالها خمرة الدنيا .

السؤال الثالث : من أين يدل قوله (لا ريب فيه) على نفى الريب بالكلية ؟ الجواب : قرأ أبو

الشعثاء (لا ريب فيه) بالرفع . واعلم أن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية ،

والدليل عليه أن قوله (لا ريب) نفى لما هية الريب ، ونفى الماهية يقتضي نفى كل فرد من

أفراد الماهية لتثبت الماهية ، ولهذا السر كان قولنا : لا إله إلا الله " نفياً لجميع الآلهة سوى الله

تعالى . وأما قولنا " لا ريب فيه " بالرفع فهو نقيض لقولنا : " ريب فيه " وهو يفيد ثبوت

فرد واحد ، فذلك النفي يوجب انتفاء جميع الأفراد ليتحقق التناقض .

(المسألة الثانية) الوقف على (فيه) هو المشهور ، وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على (لا

ريب) ولا بد للواقف من أن ينوي خبراً ، ونظيره قوله : (قالوا لا ضير) ، وقول العرب : لا

بأس وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز ، والتقدير : (لا ريب فيه . فيه هدى) . واعلم أن

القراءة الأولى أولى ؛ لأن على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسه هدى ، وفي الثانية لا يكون

الكتاب نفسه هدى ؛ بل يكون فيه هدى .

والأول أولى لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى . والله أعلم (١) .

غير أن لا أهمية لحركة النصب أو الرفع على "ريب" إذ المعنى في الحالين نفى الريب

بكلية عن الكتاب ، فمن رفع " ريب " تركه على أصله قبل دخول " لا " ومن نصبه فعلى لغة من
بنى " ريب " على الفتح اقتضاء له " لا " النافية للجنس .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- * وإذا قالوا : اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم * . (الأنفال : ٣٢)

* في (الحق) النسب والرفع ، إن جعلت (هو) اسماً رفعت "الحق" بهو" وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق . وكذلك فافعل في أخوات كان* ، و* ظن* وإخواتها ، كما قال الله تبارك وتعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق) تنصب الحق لأن (رأيت) من أخوات ظننت . وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل . وفيه رفعه * بهو * على أن تجعلهما اسماً ، ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل* . (١)

والأخفش يختار النسب على أن * هو * زيادة على الجملة لغرض التوكيد ، وإن كان يجيز الوجهين ، يقول : * فَنَصَّبَ الحق * : لأن * هو * - والله أعلم - جعلت ها هنا صلة زائدة توكيداً كزيادة * ما * ، ولا تزداد إلا فسي كل فعل لا يستغني عن خبر ، وليست * هو * بصفة له * هذا * : لأنك لو قلت : رأيت هذا هو ، لم يكن كلاماً ، ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة ، ولكنها تكون من صفة المضمرة ، في نحو قولك : * ولكن كانوا هم الظالمين * (الزخرف : ٧٦) و : (تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) (المزمل : ٢٠) ، لأنك تقول : وجدته هو ، و : أنا هو ، فتكون صفة . وقد تكون في هذا المعنى أيضاً غير صفة ، ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول .

وقد يجزى في جميع هذا مجرى الاسم ، فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمراً في لغة لبني تميم ، في قولهم : * ان كان هذا هو الحق : * ، * ولكن كانوا هم الظالمون * ، و : * تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً * ، كما تقول : * كانوا أباًؤهم الظالمون * . وإنما جعلوا هذا المضمرة ، نحو قولهم * هو وهما وأنت * ، زائدة في هذا المكان ، ولم يجعل

في مواضع الصفة ، لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله ، ولم يحتج الى هذا الموضع الذي لا يكون له خبر " (١)

اختلف النحاة في إعراب "كان" وخبرها . فقال البصريون بأنها فعل ناقص والاسم المرفوع بعدها كالفاعل ، وللنصوب كالمفعول ، وقال الكوفيون : (إن المنصوب بعدها منصوب على الحال . (٢)

واستناداً إلى تعريف النحاة الحال فإنه لا يمكن أن يكون حالاً ؛ لأن الحال فضلة وكونه فضلة يعني أن الجملة يمكن أن تستغني عنه مع بقائها جملة مفيدة (٣) تعطي معنى يحسن السكوت عليه .

فجملة : كان هذا هو الحق لا تقاس على جاء علي راكضاً .

فحذف كلمة " الحق " يهدم الجملة كلها ، أما حذف " راكضاً " فيبقى الجملة على أصلها .

فحذف الحال في الجملة الثانية لا يوجب تقدير " ϕ " مكانه لأن الحال أصلاً ليست بعمدة لها مركزها الأصيل في الجملة ؛ بل هي طارئ تحويلي بالزيادة .
- أما الجملة الأولى فلا يجوز أن يوضع مكان محذوفها " ϕ " لا لأنه ليس ثمة محذوف ، بل لأن الحذف فيها غير جائز أصلاً .

والذي أوقع النحاة في هذا اضطرابهم في تحديد طبيعة " كان " وأخواتها وشبهاتها من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية فتغير إعرابها .

فمذهب الكوفيين " أن " كان " وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ، ولا ترى أن المفهوم من قام زيد ، ومن كان زيد قائماً

(١) معاني الألف ٢/٢٢١، ٢٢٢.

(٢) لمزيد من التصيل: انظر الانصاف (١١٩) ٢/٨٢١

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٥٥

وفي هذا إشارة واضحة إلى أنها تدخل على جمل ، فهي ليست عنصراً أساساً في تركيب الجملة النواة ، فالجمل قائمة بدونها ، ودخولها حادث للدلالة على الزمان ، فزيادتها لغرض دلالي وهو الإشارة إلى الزمان ومن هنا عد ابن السراج "كان" وأخواتها أفعالاً غير حقيقية ، يقول فيها : " أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية ، وإنما تدل على الزمان فقط ، وذلك قولك : كان عبد الله أخاك ، وأصبح عبد الله عاقلاً ، لست تُخبر عن فعله وإنما تُخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل" (٢)

فهي عناصر تزداد لغرض دلالي ، وإن كنا لا نوافق صاحب التصريح الرأي بأن جملة :

قام زيد = كان زيد قائماً

وذلك من حيث المعنى المترتب على تغيير المبنى وطبيعته . فالأولى إخبارية فعلية ، والثانية تحويلية اسمية ، والأولى تدل على أن الحدث قد تم وربما ظل مستمراً ، أما الثانية فتدل على انقضاء صورة القيام في الماضي ، إلا أننا نوافق من حيث الدلالة على الزمن .

فالمعضلة تكمن في كون "كان" فعلاً أم أداة ؟

لا شك أن قول النحاة بفعليتها لم يكن إيماناً حقيقياً منهم بذلك ؛ بل جاء حكمهم مبنياً على مشابقتها للفعل في التأثير في ما بعدها بتغيير حركة إعرابه ، فما بعدها مرفوع ، والذي يليه منصوب فكانها جاءت على نمط الجملة العربية :

ف (متعدد) + فا (مرفوع) + مف (منصوب)

كان (؟) + اسم (مرفوع) + اسم (منصوب)

هذا هو التصور الذي كان في أذهان النحاة حين قالوا بفعلية "كان" وأخواتها . ومن هنا سمى

(١) التصريح ١/١٨٢

(٢) الأصول ١/٧٤

سيبويه اسمها بالفاعل ، وخبرها بالمفعول ، فقال : (١) هذا باب الفعل الذي يتعدى اسمُ الفاعل

إلى اسم المفعول ، واسمُ الفاعلُ ، والمفعولُ فيه لشيء واحد .

فمن ثم ذُكِرَ على حَدِّثِهِ ولم يُذَكَّرْ مع الأول ، ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ على الفاعل ، كما لم يَجَزْ في ظننتُ الاقتصارُ على المفعولِ الأول ، لأنَّ حالَكَ في الاحتياجِ إلى الآخر ههنا كحالكَ في الاحتياجِ إليه ثمة وذلك قولك : كان ويكون وصار ، وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عنه الخبر . فنقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبرَ عن الأخوة ، وأدخلتَ "كانَ" لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول في "ظننتُ" . وإن شئت قلت : كان أخاك عبدُ الله فقدمتَ وأخرتَ كما فعلتَ في ذلك في ضَرْبٍ ، لأنه فعلٌ مثله ، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالهِ في ضَرْبٍ ، إلا أن اسمَ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيء واحد .

فلا يجوزُ الاقتصارُ على الفاعلِ (اسم كان) كما لا يجوزُ الاستغناء عن مفعول "ظنن" الثاني ؛ لأن كلاهما جزءٌ أساسيّ ، وعنصرٌ ركنيّ من عناصر الجملة الأصل ، ولا شك أن سيبويه قد تنبه إلى أن "ظنن" تدخل على اسمين أصلهما مبتدأ وخبر ، كما أن "كان" تدخل على الجملة الاسمية ، مع اختلاف كل منهما عن الأخرى ، فلأن العرب نصبت الاسمين بعد "ظنن" اقتضاءً لها قيل فيها : فعل متعد إلى مفعولين ولما أبقت العربُ المبتدأ بعد كان مرفوعاً ونصبت الخبر قالوا : فعل ناقص يرفع الأول وينصب الثاني .

وسيبيويه مدركٌ عدم جواز حذف خبر "كان" ، وذا يعني أنه ليس بفضلة ، لأنه خبرٌ لمبتدأ ، فهو مسندٌ ، والمسندُ لا يستغني عنه المسندُ إليه لأن الفائدة فيه وهو محطها ؛ بل لا يكون كلاماً إذا حذف ، يقول (٢) : " وما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليس زيداً منطلقاً ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

واعلم أن الاسمَ أولَ أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجسارُ

(١) الكتاب ١/٤٥

(٢) الكتاب ١/٢٣، ٢٤

على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد دخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعّه ، وذلك أنك إذا قلت : عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقاً ، أو قلت : كان عبد الله منطلقاً فالمبتدأ أول حرف كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة .

فالمبتدأ والخبر متلازمان تلازم الجار والمجرور ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر .

ومن هنا عد ابن السراج أفعال القلوب أفعالاً غير حقيقية يقول : " ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر ، وإنما تنبئ عن الفاعل بما هجس في نفسه أو يقينه غير مؤثرة بمفعول ، ولكن إخبار الفاعل بما وقع عنده نحو : ظننت زيداً أخاك ، وعلمت زيداً خيراً الناس " . (١)

ويورد صاحب شرح التصريح نصاً ندعم به ما ذهبنا إليه رافضاً أن يكون الخبر حالاً ^{تشبيهاً بالفاعل وتنمياً خبرها} اعتماداً على الجملة الأساس يقول (٢) : " فترفع المبتدأ تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً ، لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيداً عمراً ، هذا مذهب البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً وإنما هو مرفوع بما كان قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل واتفقوا على نصيبها الجزء الثاني ، ثم اختلفوا فقال الفراء تشبيهاً بالحال لأنها شبيهة بقام ، وقال بقية الكوفيين منصوباً على الحال ، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً ولكونه لا يستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال " .

فقد حُمِلَتْ "كان" على الفعل في الجملة وهذا لا يتفق وطبيعة العربية ، ولا يجوز حمل الجملة الاسمية على الفعلية بأي حال ، ورأي الفراء حملاً على الفعلية ، وهذا معيار خاطيء من أساسه . ثم حَوَّرَ الكوفيون هذا الرأي فقالوا بحاليتها المطلقة .

(١) الأصول ٧٣/١

(٢) شرح التصريح ١٨٤/١ ، وانظر النعم ٦٢/٢ ، ٦٤ .

وتذهب الباحثة إلى أنها أدوات دخلت على الجملة الاسمية .

ومن هنا فقد عد بعض المحدثين " كان " عنصر زمان ، وحركة النصب على الخبر حركة

اقتضاء لا أثر لها في المعنى وإن كانت مما تقتضيه سلامة المبنى ، وليست كغيرها من التي هي في ذاتها عنصر تحويل من باب نحوي إلى آخر لغرض دلالي جديد يريدون به المتكلم الحركات (غير معنى الإخبار) : (١)

والدليل على أن حركة النصب جاءت حركة اقتضاء لكان ليس غير ما جاء في كتاب

الهمع : " جوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان " . وأنكره الفراء وروى بالسماع . قال :

إذا مبت كان الناس صنفان : شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع (٢)

.... وقد اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على أن في " كان " ضمير الشأن اسمها . والجملة من

المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي ، أن " كان " ملغاة ولا عمل لها .

ووافقه ابن الطراوة . (٣)

فهذا دليل سماعي على أن أصل الجملة مبتدأ وخبر ، ثم دخلها عنصر الزمان . والشاهد

كما هو واضح منسوب ثقة لا شك فيه ، ولا ضرورة شعرية ، والتأويل بإضمار ضمير شأن فيه

من التكلف شيء كثير . وسواء كان خبر " كان " مرفوعاً أو منصوباً فلا تأثير على المعنى .

فالحركة حركة اقتضاء ليس غير . ولم يختل معنى حدوث الجملة في الزمن الماضي برفع خبر

" كان " ، ومن هنا يرجح أن الرفع والنصب في هذه الحال ليس سوى اختلاف لهجي ، فبعض

القبائل العربية تدخل " كان " مع إبقاء بناء الجملة على ما هو عليه فلا تغير في الحركة الإعرابية

وبعضها ينصب الخبر . كما هي الحال مع " إن " واختلاف حركة الاقتضاء هذه من رفع إلى

نصب جعل النحاة يضطربون في تخريجها من جهة ، ثم تحكم القاعدة النحوية التي تمنع أن

(١) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بباب الزيادة الذي هو ضمير من عناصر التحويل ، وحركة الاقتضاء انظر : في نحو اللغة وتراكيبها

من ٩٦ . وفي التحليل اللغوي من ٤٣ - ٥١ .

(٢) الشاهد للعجبر السلولي . انظر : معجم هداد ، رقم الشاهد : (١٥٠٢)

(٣) الهمع ٦٥ ، ٦٤/٢ .

يعود المضمّر على مظهر من جهة أخرى .

فإذا كانت حركة " حق " بالرفع جعلوا الضمير " هو " ركناً رئيساً لا تستغني عنه الجملة ، ولا تقوم إلا به ، وإذا كانت حركتها بالنصب فد (هو) ضمير فصل زائد ، أي ذو وظيفة تركيبية لا قيمة له في الدلالة ، وذلك لحاجتهم إلى أن يكون " حق " خبراً للمبتدأ الأول .

" فحق " خبر " كان " ، وهو " عند الخليل وسيبويه فاصلة . قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق يفسر معنى فاصلة قال : لأنه إنما جيء بها ليُعْلَمَ أن الخبر معرفة أو ما قارب المعرفة وأن الحق ليس بنعت وأن (كان) ليست بمعنى وقع .

وقال الأخفش : " هو " صلة زائدة كزيادة " ما " وقال الكوفيون " هو " عماد . قال : الأخفش : وبنو تميم يرفعون فيقولون : إن كان هذا هو الحق من عندك ، قال أبو جعفر : يكون " هو " ابتداءً و " الحق " خبره والجملة خبر " كان " (١)

ولو نُظِرَ إلى رفع خبر " كان " على أنه ظاهرة لغوية مسموعة من قوم من العرب الفصحاء ، لما احتاج الأمر إلى احتيال على المعنى من أجل تبرير الحركة ، ولا إلى تقدير فلسفي ، ولا إلى اضطراب بعيد بحيث تكون كلمة عماداً عند قوم لا تستغني عنها ولا تقوم إلا بها ، وزائدة في المبنى لا قيمة لها في المعنى عند آخرين .

وتسلك الباحثة مسلكاً وسطاً فلا ترى أن " هو " عماداً إذ العماد : عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به . (٢)

وفي الوقت نفسه لا نرى أنها زائدة لا قيمة لها في المعنى ، وإنما " هو " عنصر زيادة لغرض في المعنى أرادته المتكلم وهو التوكيد وإن كانت القاعدة النحوية " لا يؤكد المظهر بالمضمّر تمنع ذلك ؛ لأن الأصل الواقع الوصفي للغة ، فالقاعدة لاحقة للغة لا سابقة عليها . ومن

(١) اعراب النحاس ٦٧٤/١ ، وانظر الأصول ١٢٥/٢

(٢) الهمع ٢/٢

هنا فإن الباحثة تميل إلى رأي د . خليل عمايرة من " أن الضمير " هو " توكيد للظاهر " زيد .
لأنه هو هو في حقيقة الأمر " (١) ، وذلك في نحو: زيدٌ هو الظريف .

وقد استشهد د . خليل بقول الرضي (٢) : وإنما قلنا : إن الفضل يفيد التأكيد ، لأن
المعنى : زيد هو القائم ، زيد نفسه القائم " إلا أن الرضي يعود ليرفض هذا وينقضه خشية من
سطوة القاعدة (٣) فيقول متابعاً قوله السابق " لكنه ليس توكيداً ، لأنه يجيء بعد الظاهر :
والضمير لا يؤكد به الظاهر " (٤)

ويقول الزركشي : " الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدث عنه كذلك ،
والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق " (٥)
وفي هذا الرأي التفات كبير لربط المبنى والمعنى معاً عند التقعيد .

ويتضح إهمال القدماء المعنى في ضمير العمار وأثره الدلالي في سابقه من بعض الجمل التي
مثل بها ابن السراج لضمير الفصل (٦) منها :

أ - إن زيدا هو الظريف .

ب - إن زيدا لهو الظريف

فهما عنده متساويتان والضمير فيهما مجرد ضمير لا قيمة له ، لكن الأمر ليس كذلك فالجملة
الأولى أصلها :

زيد ظريف

م + خ

(١) في التحليل اللغوي من ٢٥٩ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٤ .

(٣) في التحليل اللغوي من ٢٥٩ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٤ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ٢/٤٨٤ .

(٦) الأصول ٢/١٢٥ .

زيد
الظريف
التعظيم

م + خ

الظريف
التعظيم

زيد
توكيد

⇐

م + خ

الظريف
التعظيم

زيد
هو
توكيد

⇐

م (م) + (خ) (خ)

إن زيدا هو الظريف

⇐

م (م) + (خ) (خ)

فالجملـة تحويلية اسمية ، المبتدأ فيها مؤكـد بمؤكدين : سابق ولاحق . السابق مؤكـد الجملـة كلها ، وضمير العناد مؤكـد لاحق للمبتدأ . والخبر فيها داخله عنصر توكيد يفيد تعظيم محيط الفائدة .

أما الجملـة " ب " فتزيد على الجملـة السابقة بعنصر توكيد وتحويل ، فهي أعلى درجة من التوكيد حيث تحولت الى :

م (م) + (خ) (خ)

فهي جملـة تحويلية اسمية مؤكدة كلها بعنصر التوكيد " إن " والمبتدأ مؤكـد بمؤكدين لاحقين فهو مؤكـد بثلاثة مؤكـدات . والخبر بمؤكدين .

إذاً يجب

ولعله من أكثر ما يلفت النظر في هذا الباب تفريق القدماء بين ضمير الفصل وضمير التوكيد على أسس تركيبية شكلية على الرغم من أن المتفحص في دالتهما سرعان ما يكتشف أنهما يؤديان الوظيفة نفسها . وهي توكيد سابق ، وأن الفروق المزعومة ليس لها

قيمة ، فضمير الفصل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فإذا وقع بعد المضمر جاز أن يكون تأكيداً ، والتوكيد لا يقع إلا بعد مضمر ، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب أما التأكيد والبدل فهو تابع لحركة المؤكِّد والمُبدِّل منه . (١)

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكِّد والمُبدِّل والمُبدِّل منه ، وهما من تمام الأوَّل في البيان . (٢)

وما يدري كيف يصح أن تدخل لام التوكيد على ضمير الفصل ولا يكون مؤكِّداً ، بل هذا دليل على أنه ضمير مؤكِّد به ، ودخول لام التأكيد - كما يتضح من اسمها - تؤكد به بمعنى أنها تؤكد ذلك الذي يعود عليه الضمير . فما سر هذا التناقض !

يتضح هذا من قول ابن يعيش متابعاً قوله السابق : " وقد ذهب قوم إلى أن " هو " ونحوها من المضمرات لا تكون فصلاً وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد " وهي باقية على اسميتها ، وقد بينا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ، ولا يؤكد به الظاهر ، وبدخول لام التأكيد عليه فاعرفه . (٣)

فساد ذلك ليس إلا للتعارض مع قاعدة غير سليمة . وتري الباحثة أن ليس من فرق بين ضمير البدل ، وضمير الفصل ، وضمير التوكيد ، وإنما هي ضمير واحد ، ضمير التوكيد نظراً

إلى وظيفتها الدلالية . ومن الواضح أن وظيفة ضمير الفصل هي التوكيد كضمير البدل ، وضمير التوكيد إلا أنهم رفضوا الاعتراف به تركيباً تمسكاً بقاعدتهم النحوية . ويؤيد هذا ما رآه الزركشي في ضمير الفصل وقد أورده في فصل " أدوات التوكيد " فقال : " الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ، وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال في

(١) شرح الفصل ١١٢/٢

(٢) السابق الموضع نفسه .

(٣) السابق من ١١٢ ، ١١٤

قوله تعالى : " إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً " (١) (أنا) وصف للياء في "ترن" يزيد تأكيداً (٢) وهذا صحيح ، لأن المضمرة يؤكد الضمير ، وأما تأكيد المظهر بالمضمرة فلم يعهد ولهذا سماء بعضهم " دعامة " لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل " (٣) .

فعلى الرغم من تحكم القاعدة " لا يؤكد الظاهر بالمضمرة " إلا أنه عند ضمير التوكيد ضمير فصل فهما في الأصل واحد ودلالتهما واحدة وهي التوكيد ، ولم يفرق النحاة بينهما بالاسم إلا لجرد قاعدة شكلية لا أهمية لها .

ولذا ذهب الكوفيون الى أنه ضمير توكيد حكمه حكم ما قبله خلافاً للبصريين الذين تمسكوا بقاعدتهم فقالوا : " إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت " جاءني زيد نفسه " كان "نفسه" تابعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العماد ، إذا قلت " زيد هو العاقل " يجب أن يكون تابعاً في إعرابه " (٤) .

وفي تفسير الزمخشري الآية الكريمة " إن كان هذا هو الحق " ما يشير الى دور " هو " الدلالي ومن ثم التركيبية يقول (٥) : وهذا أسلوب من الجحود بليغ (٦) : يعني : إن كان القرآن هو الحق فعاقبنا على إنكاره بالسجيل (كما عاقبت) كما فعلت بأصحاب الفيل أو بعذاب آخر ، ومُراده نفي كونه حقاً ، وإذا انتفى كونه حقاً يستوجب منكره عذاباً ، فكان . تعليق

(١) (الكهف: ٢٩)

(٢) جوز سيبويه في هذه الآية أن يكون ضمير فصل وظيفته تركيبية وهي مجرد الفصل ، وأن يكون وظيفته تركيبية دلالية وهي

التوكيد . انظر الكتاب ٢/٢٩٢

(٣) البرهان ٢/٤٠٩

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري م (١٠٠) ٢/٦٠٦

(٥) الكشف ٢/١٥٥

(٦) وانظر البحر المحيط ٥/٤٨٨ .

العذاب بكونه حقاً مع اعتقاده أنه ليس بحق كتعليقه بالمحال في قولك : إن كان الباطل حقاً
فأمطر علينا حجارة ، وقوله - هو الحق - تهكم بمن يقول على سبيل التخصيص والتعيين:
هذا هو الحق " .

فالكفار يرفضون الخبر في أقصى درجات توكيده ، فهم جاحدون إلى أقصى درجة بحيث لا تسع لغة داعيهم مجالاً أكثر من هذا الحد في الإقناع بالتوكيد المخلص لهم ومن هنا كان أسلوباً من الجحود بليفاً ، بالإضافة إلى الدعاء على أنفسهم بوبال ذلك .
 ومن هنا فإن الداعي أول ما دعاهم قال وهو يتوقع منهم التصديق كما يتوقع منهم التكذيب ،

هذا حق

(م) معرفة + (خ) نكرة

ثم أراد تعظيم موطن الاهتمام ومحط الفائدة في نفوسهم فأدخل أداة التعريف لتفيد توكيد محط الفائدة

هذا الحق

(م) + (خ) ✓

هذا هو الحق .

م (خ) ✓ + (خ) ✓

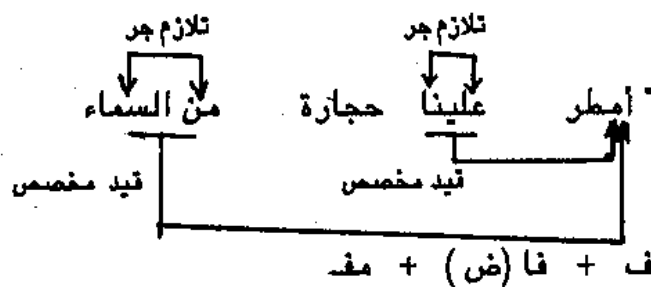


ثم أراد التوكيد أكثر



أي : لا حق غيره

لكن السامع (الكافر) ربط هذا الخبر بأقصى صورته توكيداً ، يحذفه وهو



فقد خصوا أنفسهم بوقوع الحدث عليهم ، وخصوا الحدث بأقصى درجة من الرهبة والرعب

وهو أن تمطر السماء عليهم حجارةً فلا يكون لهم منها ملجأ ، وبدل أن تمطر الحياة والغيث
تُطِرُ الدمارَ والموتَ ، فكان أقصى درجة من العذاب يمكن أن تتصور .

ولما أراد درجةً عاليةً من الجحود ، هي أقصى ^{درجة} منه ، تربط بين مضمون الجملة الأولى ،
والثانية ؛ إذ إن الجملة الفعلية الفعل فيها مترتب على ثبوت معنى الجملة الاسمية .

⇐ إن كان هذا هو الحق فأمطر علينا حجارة من السماء

عنصر شرط (عنصر ربط (م (ع) + (ع) (خ) { عنصر ربط (ف + فا (ض) + مف (

وعلى الرغم من تجويز النحاة رفع الحق ونصبه إلا أن صاحب الكشف لم يذكر خلافاً بين
القراء ، وكذلك ابن الجوزي (١) ، مما يشير إلى أن القراءة بالرفع ليست من القراءات التي يعتد
بها .

وعلى أي حال فإن كونها غير موثقة بها لا يمنع من أنها ظاهرة
لغوية موجودة . فقد قال النحاة والمفسرون بجواز الرفع لغوياً ، إلا أن هذا لا يعني أن القراءة
بها صحيحة ما لم تكن مروية موثقة .

يقول العكبري : " القراءة المشهورة بالنصب و " هو " ها هنا فصل . ويُقرأ بالرفع على
أن " هو " مبتدأ ، و " الحق " خبره ، والجملة خبر كان " . (٢)

يقول الزجاج : " القراءة على نصب " الحق " على خبر " كان " ودخلت " هو " للفصل ،
.... واعلم أن " هو " لا موضع لها في قولنا ، وأنها بمنزلة " ما " المؤكدة ، ودخلت ليُعلم أن
الحق ليس بصفة لهذا أو أنه خبر ، ويجوز هو الحق من عندك ولا أعلم أحداً قرأ بها . ولا
اختلاف بين النحويين في إجازتهما ولكن القراءة سنة لا يُقرأ فيها إلا بقراءة مروية " (٣)

(١) انظر : الكشف ٤٩١/١ ، والنشر ٢٧٦/٢ . كما لم يذكر ابن جني في " المحتسب " قراءة خلاف ما عليه الجمهور ، وكذلك في مختصر

ابن خالويه .

(٢) التبيان ٦٢٢/٢

(٣) معاني الزجاج ٤١١/٢ ، وانظر : الجامع ٢٩٨/٧

أما (كان) فهي هذه الآية فهي مجردة من الدلالة الزمنية ، فلم تأت لتدل على أن مضمون الجملة حادث في الزمن الماضي . وإنما رابط اقتضاء المبنى ، وظليفتها تركيبية دخلت على الجملة اقتضاء لدخول أداة الشرط على الجملة الاسمية فالجملة بدون "كان" :

سوية إن هذا هو الحق فأمطر علينا حجارة من السماء

جملة غير تركيبية ، فدخول "كان" عليها ضرورة اقتضتها سلامة المبنى ، وذاك للربط بين عنصر الشرط ، والمشروط .

وقد قال النحاة بعدم جواز دخول أداة الشرط على الاسم حتى وإن كان في الجملة فعل . واختلفوا في ذلك ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية فهو مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل .

في حين ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، يفسره الفعل المظهر ، وذاك في الاسم المرفوع بعد "إن" خاصة دون غيرها من أدوات الشرط معتلين بأنها أقوى منهن لأنها أم الباب . وعدوا الشواهد الشعرية على غيرها من الأدوات ضرورة شعرية ، ضعيف في مطلق الكلام . في حين ذهب الأخفش إلى أنه يرتفع بالابتداء . (١)

فالبصريون قدروا فعلاً يفسره المذكور على الرغم من أن الأصل عندهم حين يتقدم الفاعل على فعله أن تعد تلك الجملة اسمية ، الفاعل المقدم فيها مبتدأ خبره الجملة الفعلية . وهذه هي الحالة الوحيدة التي ينظر فيها البصريون إلى الجملة التي تقدم فاعلها على فعلها على أنها فعلية متجاوزين قاعدة أصيلة من قواعدهم لتعارضها مع قاعدة أخرى وهي : أن أداة الشرط تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء بمعنى أنها يجب أن يليها فعل وإذا تأخر فإنهم يقدرون فعلاً يعود عليه في محاولة للتهرب من الأخذ برأي نحاة الكوفة والذي هو أقرب إلى وصف اللغة وواقعها في هذا الموضع ، محافظين في الوقت نفسه على رأيهم في أن الاختصاص شرط أساس للعمل .

(١) انظر : الانصاف مسزلة (٨٥) ٦١٥/٢ : إلا أن الأخفش في كتابه "معاني القرآن" يرجع رفعه على تقدير فعل مضمرة ٢٢٧/٢

ومن هنا أخذ البصريون على الأخفش حفاظه على قاعدتهم الأصل في تقديم الفاعل على فعله حين قال بأنه مبتدأ . وقد رد ابن الأنباري عليه بقوله إنه رأي فاسد وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ، ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل لا بد له من تقدير الابتداء ، (١)

ففي الوقت الذي يُعرب الكوفيون " أحد " فاعلاً ، " واستجارك " فعله في قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره " (التوبة : ٦) يعرب البصريون فعل الشرط بعد " إن " مباشرة محذوفاً يفسره المذكور مقدرين ما يستغني عنه المبنى والمعنى معاً . فيكون التقدير :

إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره

ولا يخفى ما في هذا التقدير من بُعدٍ أخرج النص القرآني عن غايته وجماليته ، وذلك بأن أصبحت الجملة مؤكدةً ما لم يرد المتكلم - جل وعلا - توكيده بتكرار الفعل " استجارك " ، في حين أهملت ما أراد توكيده والعناية به ، وهو الفاعل " أحد من المشركين " ، فالعرب إذا أردت العناية بشيء قدمته . (٢)

يقول الفخر الرازي : " أحد " مرتفع بفعل مضمَر يفسره الظاهر وتقديره : وإن استجارك أحد ، ولا يجوز أن يرتفع بالابتداء لأن " إن " من عوامل الفعل لا يدخل على غيره .

فإن قيل : لما كان التقدير ما ذكرتم فما الحكمة في ترك هذا الترتيب الحقيقي ؟ قلنا : الحكمة فيه ما ذكره سيبويه ، وهم أنهم يقدمون الأهم والذي هم بشأنه أعنى . وقد بينا ههنا أن ظاهر الدليل يقتضي إباحة دم المشركين ، فقدم ذكره ليدل ذلك على مزيد من العناية

(١) الانصاف مسألة (٨٥) ٦٢٠/٢

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٢/١ ، والكتاب ٢٤/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤٢١/١ - ٤٢٣ ، ومعاني الزجاج ٤٣١/٢ ، ٤٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن من ١٠٧ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٧/٨ .

بصونٍ دمهٍ على الإهدار ، ... (١)

وليس هذا فحسب ، بل إنهم بتحريمهم أن يلي اسم أداة شرطٍ غيرَ "إن" يَسُدُّون باباً من أبوابِ البلاغةِ والفصاحةِ يَسْلُكُهُ المتكلمُ من أجل معنى عميقٍ في نفسه أعمقَ من مجرد الإخبار، على الرغم من وجودِ شواهدٍ قرآنيةٍ ، وشواهدٍ شعريةٍ هم أنفسهم ناقضوا أنفسهم بها حين عارضوا "من ذهب من الكوفيين رآى أن الاسم بعد "إذا" مرفوعٌ لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى : "إذا السماء انشقت" (الانشقاق : ١) لأن إذا فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أن يُحْمَلَ على غيره " (٢)

مما سبق يستخلص ما يلي :

١ - إن أداة الشرط تدخل على الجملة الفعلية المحولة بالترتيب ، وذلك بتقديم الفاعل على

فعل الشرط كما تدخل على الجملة الفعلية في صورتها التوليدية دون حاجةٍ إلى رابط .

٢ - إن أداة الشرط تدخل على الجملة الاسمية بشرط دخول عنصر يربط بينها وبين

الجملة ، هذا الرابط هو "كان" المجردة من الدلالة الزمنية ، والتي تدخل على الجملة لغرض

تركيبي فحسب .

٣ - إن القول بالاختصاص وارتباطه بفكرة العمل والمعمول يفضي إلى فلسفة لا طائل من

ورائها تتناقض وواقع اللغة .

وعلى هذا يحلل قوله تعالى " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو

أخت فلكل واحد منهما السدس " (النساء : ١٢)

(١) التفسير الكبير ٢٢٧/١٥

(٢) الانصاف مسزلة (٨٥) ٢/٢٢٠

" وجعلوا لله شركاء الجن وخلفهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى مما يصفون " (الانعام : ١٠)

" هذا ذكر نوع آخر من جهالاتهم ، أي فيهم من اعتقد شركاء من الجن . قال النحاس : الجن " مفعول أول ، و " شركاء " مفعول ثان ، مثل " وجعلكم ملوكاً " (المائدة : ٢٠) . وجعلت له مالاً ممدوداً " (المائدة : ١٢) وهو في القرآن الكريم كثير . والتقدير وجعلوا لله الجن شركاء ويجوز أن يكون " الجن " بدلاً من شركاء والمفعول الثاني " لله " (١) أما الأخفش فيأخذ بالوجه الثاني فهو منصوب " على البذل ، كما قال : " إلى صراط مستقيم صراط الله " (الشورى : ٥٢ ، ٥٣) (٢)

يقول أبو حيان راداً الوجه الثاني من الإعراب ذاكراً أوجهاً آخر " وأجاز الحوفي (٣) وأبو البقاء فيه أن تكون (الجن) بدلاً من شركاء " لله " في موضع المفعول الثاني وشركاء هو المفعول الأول (٤) ، وما أجازة لا يجوز لأنه يصح للبذل أن يحل محل المبدل منه (٥) فيكون الكلام مَنْتَظِماً ، لو قلت : وجعلوا لله الجن ، لم يصح وشرط البذل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول . وهذا لا يصح هنا البتة ، كما ذكرنا ، وأجاز أبو البقاء أن يكون لله شركاء حالاً وكان لو تأخر للشركاء ، وأحسن مما أعربوه ماسمعت من أستاذنا العلامة أبي جعفر : إبراهيم بن الزبير الثقفي يقول فيه : قال :

(١) إعراب النحاس ٥٧٠/١ وانظر الجامع لأحكام القرآن ٥٢/٦ ، والميزان ٢٩٠/٧ ، ومعاني الفراء ٢٤٨/١ .

(٢) معاني الأخفش ٢٨٢/٢

(٣) هو علي بن إبراهيم الحوفي ، نسبة إلى شيعة خوف مصر . إمام عالم بال نحو والتفسير له مصنفات مفيدة ، عاش بعد الأربعمائة

للهجرة . وتوفي سنة ٤٢٢ هـ . (انظر إشارة التعمين ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وانباء الرواة ٢١٩/٢ ، ٢٢٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٢١١/٤ ، ٢٩٥ ، والتفسير الكبير ١١٤/١٣

(٥) انظر التبيان ٥٣٦/١

انتصب الجن على إضمار فعل جواب سؤالٍ مقدّرٍ كأنه قيل : من جعلوا لله شركاء قيل : الجن أي جعلوا^(١) ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي حيوة ، ويزيد بن قطب ، الجن بالرفع (١) على تقديرهم "الجن" جواباً لمن قال : من الذي جعلوه شريكاً ف قيل له : هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله . وقرأ شعيب بن أبي حمزة "الجن" بخفض النون ورويت هذه عن أبي حيوة وابن قطيب أيضاً . قال الزمخشري (٢) وقريء على الإضافة التي للتبيين والمعنى أشركوهم في عبادته لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله . انتهى . ولا يتضح معنى هذه القراءة إذ التقدير : وجعلوا شركاء الجن لله وهذا معنى لا يظهر والضمير في وخلقهم عائد على الجاعلين إذ هم المحدث عنهم وهي جملة حالية أي وقد خلقهم وانفرد بإيجادهم دون من اتخذ شريكاً له وهم الجن فجعلوا من لم يخلقهم شريكاً لخالقهم وهذه غاية الجهالة . وقيل الضمير يعود على الجن أي والله خلق من اتخذوه شريكاً له فهم متساوون في أن الجاعل والمجعول مخلوقون لله فكيف يناسب أن يجعل بعض المخلوق شريكاً لله تعالى ! (٣)

أما أن يكون الجن بدلاً من شركاء فليس بمقبول لعدم توافر شرط البديل الرئيسي وهو أن يحل محل المبدل منه . وقد كفانا أبو حيان مؤونه إيضاح ذلك .

- كما لا يسوغ أن يكون "شركاء" مفعولاً أولاً ، و"الجن" مفعولاً ثانياً ، لأن الأصل في أفعال المقاربة والشروع وشبهياتها ومنها أفعال الصيرورة أن تدخل على جملة أصلاً مبتدأ وخبر . يقول ابن الحاجب ".... واستعمل أيضاً الأفعال التي للشروع في الفعل استعمال "كان" وهي : طفق ، وأخذ ، وأنشأ وأقبل ، وقرب ، وعلق ، وهب ، وجعل ، وكانت بذلك أولى من "كاد" وأخواتها وكان أصل استعمالها أن يقال : طفق زيد في الفعل ، وأخذ في الفعل ، وجعل من

(١) لم ترد القراءة بالرفع أو الجر في "النشر" ولا في "الكشف" فهي ليست معاقر الجمهور ، كما لم ترد في المعتصب ، ومختصر ابن خالويه .

(٢) انظر : الكشف ٤/٢ .

(٣) البحر المحيط ٤/١٩٣/١٩٤ .

قوله تعالى " وجعل الظلمات والنور " (الانعام : ١) أي أوجد وكذا أنشأ الفعل ، وأقبل على الفعل (١)

ونأخذ بقوله فيما يتعلق بقوة الإسناد بين المبتدأ والخبر اللذين تدل عليهما "جعل" إلا أننا لا نوافق القياس على أن (جعل) في " جعل الظلمات والنور " بمعنى أوجد ، إذ (جعل) بهذا المعنى فعل لازم أصيل في تركيب الجملة ، فهو نواتها الذي لا غنى لها عنه ، أما " جعل " التي هي مناط حديثنا فدخيل على الجملة الأصل ، لتدل على تحول المعنى في الجملة الإخبارية ، فتدل على الصيرورة من حال إلى حال ، فالمفعول الثاني عنصر أساس في الجملة الأصل لأنه أحد طرفي الإسناد الذي لا تقوم الجملة بدونه .

يقول العكبري : (وجعلوا) : هي بمعنى صيروا ، ومفعولها الأول " الجن " ، والثاني " شركاء " (٢)

- أما لو أخذ بالرأي القائل : إن شركاء مفعول به أول ، والجن مفعول ثان كان يفترض أن أصل الجملة :

قيد منضم
شركاء لله الجن

م + خ

وهذه جملة ترفضها العربية الفصيحة إذ " الابتداء إنما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام " (٣)

يقول ابن السراج : " فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر ، لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم

(١) الكافية في النحو ٢/٢٠٥

(٢) التبيان ١/٢٣٦

(٣) الكتاب ١/٢٢٩

الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده ، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده ، والاسم لا فائدة له لمعرفة به ، وإنما نكرته لتسند إليه الخبر ، (١)

- أما أن يكون " شركاء " حالاً فليس بمقبول لأن " الحال فضلة ... جاءت بعد مضي الجملة " (٢) ، وهذا يعني أن حذفه من الجملة لا يهدمها تركيبياً ، بمعنى أنها تبقى تحمل معنى أدنى يحسن السكوت عليه ، لكن حذف " شركاء " يهدم الجملة تماماً فتفقد وظيفتها في حمل معنى أدنى يحسن السكوت عليه مما يدل على أن شركاء ركنٌ أساسٌ في الجملة التوليدية لا تستغني عنه .

فالجملة بحذف شركاء تصبح : وجعلوا الجن

وهذا تركيب لا يتسق مع ستن العرب في كلامها ، ولو نظر إليه على أنه جملة لالتبست " جعل " التي للصيرورة بـ " جعل " الفعل بمعنى : أوجد وخلق . مما يغير دلالة الجملة كلياً .

فـ " شركاء " ركن رئيس في الجملة الأصل ، وهو خبر ، ووروده مقدماً لغرض التوكيد والعناية . يقول الزمخشري ملتفتاً إلى دلالة تقديم المفعول الثاني على الأول : " فإن قلت : فما فائدة التقديم ؟ قلت : فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك ، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء " (٣)

وقد أدرك النحاة كما أدرك المفسرون أن هذين المفعولين في أصلهما مبتدأ وخبر إلا أنهما حُمِلَا على المفعولية لحركة النصب عليهما ، ولشبه عناصر الصيرورة وما شابهها بالفعل من حيث البناء .

ومما يحسب لشيخ ^{الهاة} سيبويه في باب المعنى تفريقه بين الفعل الذي يتعسدى إلى مفعولين

(١) الأصول ٦٠/١ .

(٢) شرح المفصل ٥٥/٢ .

(٣) الكشف ٤٠/٢ ، وانظر التفسير الكبير ١١٤/١٢ ، والبحر المحيط ١١٢/٤ .

يجوز الاختصار على أحدهما (١) ، والمفعولين اللذين لا يمكن أن يستغني المتكلم بأحدهما عن الآخر . يقول " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكرأ ، وظن عمرو خالدأ أباك ، وخال عبد الله زيدأ أخاك . ومثل ذلك : رأى عبد الله زيدأ صاحبنا ، ووجد عبد الله زيدأ ذا الحفاظ . وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك (من هو) فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين . " (٢)

فجملته : حسب عبد الله زيداً بكرأ

أصلهما : زيد بكر
م + خ

إذ هذه الفكرة الأساس المستقرة في ذهن عبد الله ، وحين اتضح أن الأمر لم يكن كذلك ، فزيد ليس هذا الاسم الذي يطلق على ذاك الجسم والذي يطلق عليه اسم " بكر " وعبد الله لا يعرف هذا فظن أن اسم زيد علم على ذاك الذي اتضح له فيما بعد أنه جسم لعلم غير زيد .

فاعلية
حسب عبد الله زيداً بكرأ

عنصر شك (م + خ)

أما حركتا النصب على المبتدأ فهما حركتا اقتضاء تركيبية ودلالية ، إذ تفرقان بين من وقع الظن في نفسه ، ومن كان موضع ظن أو شك .
وحيث إن الظن وقع في الماضي فقد أصبحت صورة زيد تنطبق مع اسمه ، كما أصبح اسم بكر ينطبق مع صورته . وكذلك الأمر فيما يتعلق بعناصر اليقين .

(١) الكتاب ١/ ٣٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ ، ٤٠ .

ويقول ابن السراج " هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة ، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً وكذلك إذا قلت : علمتُ زيداً قائماً ، والمُخَاطَبُ إنما استفاد قيامَ زيد لا زيداً لأنه يعرف زيداً كما تعرفه أنت ، والمُخَاطَبُ والمُخَاطَبُ في المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر ، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله " (١) .

فالجمله لا تستغني بأي حال عن أحد عنصريها الرئيسين ، وإمكانية الحذف فيهما غير واردة بتاتاً إلا بقريضة سياقية سابقة على عكس ما في أفعال المنح والعطاء ، والتسمية إذ من الممكن حذف أحد المفعولين مع إبقاء الجملة عربية فصيحة تؤدي معنى ، ويحصل بها فائدة .

يقول سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول .

وذلك قولك : أعطى عبدالله زيداً درهماً ، وكسوت بشراً الثياب الجياد . ومن ذلك اخترت الرجال عبدالله ، ومثل قوله عز وجل : " واختار موسى قومه سبعين رجلاً " (الأعراف : ١٥٥) ، وسميته زيداً ، وكثّيتُ زيداً أبا عبد الله ، " (٢)

فجملة : كسوت بشراً الثياب الجياد ، توليدية فعلية نواتها الفعل " كسا " وبشراً ، والثياب مفعولان أصيلان في الجملة فهي على نمط :

ف + فا + مفا + مفا ٢

وهي جملة تقبل دخول عنصر الحذف التحويلي

كسوت بشراً

ف + فا + مفا + مفا Ø

(١) الأصول ١/ ١٨٠، ١٨١ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٧ .

فالسامع يفهم من كلام المتكلم أنه كسا بشراً ، لكنه لا يعرف ما نوع هذه الكسوة ، أو كميتها أو مواصفاتها إلى غير ذلك . فحين أراد المتكلم إطلاق الفعل وإقراره وإخباره بصدور الفعل عنه ، وكتَمَ المفعول الثاني لغرض في ذاته حذفه .

إلا أننا لا نرى أن " اختار " تقع ضمن هذا الباب ، ولا يدري كيف أعرب سيبويه " قومه " في الآية الكريمة منصوباً على نزع الخافض ، وهو كما يقرر النحاة أنفسهم أنه من ضرورات الشعر وقليل شاذ ، لا يجوز في مطلق الكلام العادي . (١) -

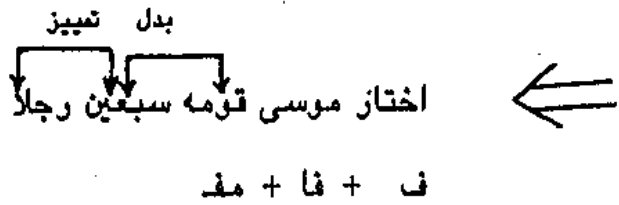
فكيف جاز لهم ذلك في كتاب الله ؟!

والرأي عندنا أن " قومه " مفعول به أصيل في الجملة ، و " اختار " في الآية الكريمة فعل متعدٍ بذاته ، وليس بفعل لازم متعدٍ بحرف جر .

فالجملة الأصل : اختار موسى قومه

ف + فا + مف

فقومه في الجملة بمعنى رجاله وأصفيائه ، ورهله . وهم من وقع عليهم اختياره . ثم أراد تبين عدتهم فأبدل من قومه

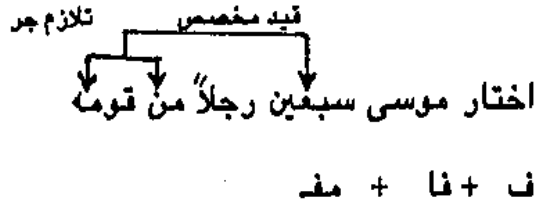


ومثله قوله تعالى : " وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى " (طه : ١٢)

وفي هذا دليل لا يقبل الشك على أن " اختار " فعلٌ متعدٍ في ذاته وليس على تقدير خافض منزوع .

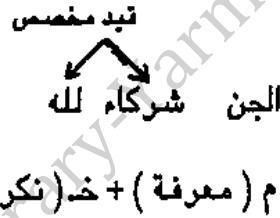
بل إن في تقدير النحاة الخافض مؤيد لما ذهبنا إليه فعلى تقديرهم تكون الجملة

(١) أنظر : شرح الملص ٨/٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٨/١

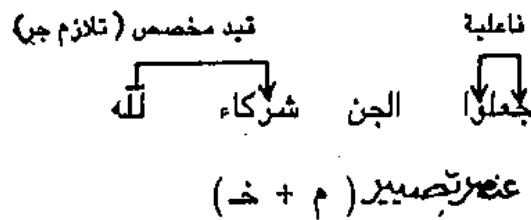


فـ "سبعين رجلاً" هو المفعول به ، و "من قومه" يكون قيداً مخصصاً ليس غير .
 وبناء على ما سبق فإن " جعل " من عناصر الصيرورة التي تدخل على جملة مكونة من
 مسندٍ ومسندٍ إليه ، مبتدأ وخبر ، لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وهي مما عده ابن السراج من
 من الأفعال غير المؤثرة أي غير الحقيقية .

فعلى هذا يكون أصل الجملة الخبرية التوليدية في الآية الكريمة :



هذه هي الفكرة الخاطئة الأساس التي استقرت في أذهان المشركين وتأصلت فيها .
 ولما أراد الله سبحانه إبطل ادعائهم بَيَّنَّ أن ذاك ليس بحقيقة مسلم بها كما يدعون ،
 وإنما هم الذين جعلوهم شركاء الله ، والواقع نقيض ذلك أي أن الله لم يتخذ له من الجن
 شركاء .



لكن الله - جل وعلا - لم يُريد أن يُفند فكرتهم الكافرة هذه فحسب ، والتي تشير إلى أن
 الجن وحدهم دون غيرهم من المخلوقات المعبودة شريكة لله ، بل أراد أن يفند أي اعتقاد بوجود
 أي شريك له من أي جنس كان . فالعلة ليست في نوع الشريك وجنسه ، بل في الاعتقاد
 بوجود شريك . فَقَدَّم القيدَ المخصصَ والذي هو موضع الاهتمام وهو لفظُ الجلالة ، كما قَدَّمَ
 الخبر " شركاء "

← وجعلوا لله شركاء الجن

استئناف : عنصر تصيير (موضع الاهتمام) خ + م
تبد مخصص

والترتيب من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب ، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول ، ووضعوا الموضع الذي يقتضيه المعنى (١).

ففي الآية الكريمة تقييد لأولئك المشركين من ناحيتين : أنهم جعلوا لله " وهو الفني عن العالمين ، وهو الذي ليس كمثله شيء شركاء . ثم في أن تكون هذه الشركاء الضعاف مهما كانت قوية معينة لله - سبحانه وتعالى - على تصريف شؤونه ، فمن باب أولى أن يكونوا أكثر سخفاً حين يخصصون الجن معه في الشرك .

فأله وحده دون غيره لا تجوز بحق فكرة الشركة ، فكيف إذا كانت هذه الشركة مع بعض ممن خلق !

وفي ضوء ما سبق يحل قوله تعالى :

١- " وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً فلا تجعلوا لله انداداً وأنتم تعلمون " (البقرة : ١٢٥)

٢- " وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات " (البقرة : ١٢٦)

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٩٤ .

"والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون" (الأعراف: ٨)

"إن شئت رفعت (الوزن) بالحق ، وهو وجه الكلام . وإن شئت رفعت (الوزن) بيومئذ ، كائنك قلت : الوزن في يوم القيامة حقاً ، فتنصب (الحق) وإن كانت فيه ألف ولام ؛ كما قال :
فالحق والحق أقول " (ص : ٨٤) الأولى منصوبة بغير (أقول) والثانية بأقول " (١)
"والوزن يومئذ الحق " ابتداء وخبر . ويجوز أن يكون " الحق " نعت ، والخبر " يومئذ " ويجوز نصب " الحق " على المصدر " (٢)

والذي تراه الباحثة وفقاً لرأي سيبويه في أن المبتدأ ما صلح لأن يبنى عليه ، والخبر ما كانت فيه الفائدة أن (الوزن) مبتدأ ، (الحق) خبره إذ لا فائدة في قوله : الوزن يومئذ ؛ لأن غرض المتكلم ليس الإخبار فقط بأن هناك وزناً ، بل بأن ذلك الوزن حق عدل لا شك فيه ، ثم لو أن المتكلم - جل وعز - وهو أعلم - أراد أن يكون " الحق " من نعت " الوزن " لما فصل بينه وبين منوعته .

وكذلك يبطل رأي من جوز " أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه بدل من المضممر المرفوع في الظرف الذي وقع خبراً للمبتدأ ، ولا يجوز تقديمه على الظرف لأن البدل لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه (٣) .

ذلك أن البدل لتفسير وتبيين شيء سابق مذكور ، فكيف يكون إيضاحاً وتفسيراً لشيء لم يذكر أصلاً ، وليس في الجملة دليل على أن المتكلم نواه سوى تقديرات النحاة التي ترفضها اللغة نفسها .

(١) معاني الفراء ١/٣٧٢ ، ولم يعربها الاخفش ، انظر : معاني القرآن ٢/٢٩٢

(٢) الجامع ٧/٦٤ ، وانظر : إعراب النحاس ١/٦٠ ، والميزان ٨/١٢ ، والكشاف ٢/٦٧ ، والبحر المحيط ٤/٢٧٠ ، ٢٧١ والبيان

٢٥٤/٢٥٥

(٣) البيان ١/٢٥٤/٢٥٥ .

كما أن التمييز في مثل هذا الموطن يكون فضلا تستغني عنها الجملة مع بقائها جملة قائمة ، لكن حذف " الحق " يخلُ بمعنى الجملة إذ فيه الفائدة ، " ويومئذ " ليس سوى ظرف زماني تقع فيه هذه الفائدة .

ولما أراد المتكلم تأكيد محط الفائدة وربطه بوزن ذلك اليوم دون غيره ، فكأنه لا حق غيره

الوزن يومئذ الحق

م + م (خ)

فهي جملة محولة فحولة بزيادة عنصر تخصيص وتوكيد للخبر .

أما في قراءة النصب فإن الجملة تبقى اسمية كما هي ولا حاجة إلى تقدير ما لا دليل عليه وهو الفعل المحذوف الذي يقدره النحاة في هذه المواطن .

وإنما هو تحويل بعنصر آخر من عناصر التحويل وهو المغايرة في حركة الكلمة من الرفع علم الإسناد إلى النصب ليدرك السامع أن شمة معنى غير الإخبار يريد المتكلم وهو أعمق منه .

الوزن يومئذ الحق

م + م (خ) ج *

فالخبر في الجملة مؤكد بعنصر توكيد ، وحولت حركته من الضم إلى النصب للعناية والاهتمام وزيادة التخصيص .

* رمز التحويل بالحركة الإعرابية .

الفاعل

تقديم الفاعل

* هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون : أمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب . * (آل عمران : ٧)

* والراسخون : معطوف على اسم الله . والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضاً .
و"يقولون" : في موضع نصب على الحال .

وقيل : "الراسخون" مبتدأ ، و"يقولون" الخبر . والمعنى أن الراسخين لا يعلمون تأويله ، بل يؤمنون به * (١)

وجلّ المفسرين على الوقوف على "إلا الله" ، والراسخون على الاستئناف لا على العطف على لفظ الجلالة "الله" ، لما في ذلك من أثر في تغيير المعنى نتيجة فصل الفاعل "الراسخون" عن فعله وجملته مما يجعل الراسخين في العلم مشتركين في العلم بتأويل المتشابه مع الله سبحانه ، كما أن القول بأن الجملة الفعلية "يقولون" حال يجعل في المعنى خلافاً فكأنهم مع كونهم راسخين في العلم ينقسمون فريقين : فريق مشترك مع الله في العلم بالتأويل وذلك لا يكون إلا في حال قولهم : أمنا به كل من عند ربنا ، وهؤلاء ليسوا بمشتركين معه في العلم بتأويله لعدم انطباق الحال عليهم .

وهذا يسلم إلى التناقض ، إذ كيف يكرمهم الله بتقديم ذكرهم على الفعل ، ومدحهم بالرسوخ في العلم وهم في حال متغيرة ، والأصل أنهم راسخون ثابتون في علمهم . وهذا يستوجب أن يكونوا جميعاً مقررین بأنه كله من عند الله دون فريق . وعليه فإن القول بأن "يقولون" حال ضعيف .

(١) التبيان ١/ ٢٣٩ ، وانظر : البحر المحيط ٢/ ٢٨٥

يقول القرطبي منكرًا نصب " يقولون " على الحال ، في ضوء المعنى والمبنى معاً :
 " والراسخون في العلم يقولون آمنا به " . وروي ذلك عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وابن
 عباس ، وعائشة . وإنما روي عن مجاهد أنه نسق " الراسخون " على ما قبله ، وزعم أنهم
 يعلمونه . واحتج له بعض أهل اللغة فقال : معناه : والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنا ،
 وزعم أن موضع " يقولون " نصب على الحال . وعامة أهل اللغة يُنكرونه وَيَسْتَبْعِدُونَهُ ، لأن
 العرب لا تضمّر الفعل والمفعول معاً ، ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور الفعل ، فإذا لم يظهر فعل فلا
 يكون حال ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : عبد الله راكباً ، بمعنى : أقبل عبد الله راكباً ، وإنما
 يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله :

عبد الله يتكلم ، يُصَلِّحُ بين الناس

فكان " يُصَلِّحُ " حالاً له ، كقول الشاعر - أنشدني أبو عمر قال : أنشد أبو العباس ثعلب :

أَرْسَلْتُ فِيهَا قَطِماً لَكَأَا يَقْصُرُ يَمْشِي وَيَطُولُ بَارَكَا

أي يقصر ماشياً ، فكان قول العامة العلماء مع مساعدة مذاهب النحويين له أولى من قول
 مجاهد وحده ، وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئاً عن الخلق ويثبته لنفسه ثم
 يكون له في ذلك شريك (١)

وعليه فإن الأرجح أن " الراسخون في العلم يقولون " جملة مستأنفة ذات دلالة
 مستقلة عن سابقتها ، والواو ليست عاطفة لاسم " الراسخون " على اسم " الله " . والراسخون
 ليس بمبتدأ خبره الجملة الفعلية " يقولون " وإنما هو فاعل مقدم للأهمية والعناية ، تعاضده
 قراءتا أبي ، وعبد الله . يقول الفراء : " ثم استأنف " الراسخون " فرفعهم بـ " يقولون "
 لا بإتباعهم إعراب لفظ الجلالة الله . وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون) (٢) وفي قراءة عبد الله "

(١) الجامع ١٧، ١٦/٤

(٢) وهي ليست مما قرأ الجمهور إذ لم ترد في " الكشف " ولا في " النشر " .

إن تأويله إلا عند الله ، والراسخون في العلم يقولون " (١) .

فقراءة أبي بتأخير الراسخون على الفعل جاء على الأصل التوليدي للجملة التوليدية الفعلية .
مما يثبت أن الجملة فعلية في أصلها ، وأن "الراسخون" جاءت لتكون فاعلاً للفعل قدم عليه
للأهمية والعناية ، لا معطوفاً على " الله " .

وفي قراءة عبد الله أيضاً دليل يعارض ما ذهبنا إليه من معنى ، إذ يحصر تأويله بالله
وحده لا شريك له في ذلك ، ولا يخفى ما في أسلوب الحصر من توكيد الخبر المحصور ، وهو
تأويله عند الله بما لا يقبل الشك " إن تأويله إلا عند الله " فهو في الوقت الذي يؤكد فيه ثبات
التأويل له ينفيه عن كل من سواه .

يقول الزمخشري مفسراً الآية الكريمة : " أي لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن
يحمل عليه إلا الله وعباده الذين رسخوا في العلم : أي لبثوا فيه ، وتمكنوا وعضوا فيه
بضرس قاطع ، ومنهم من يقف على قوله : " إلا الله " ويبتديء " والراسخون في العلم يقولون "
ويفسرون المتشابه بما استأثر الله بعلمه وبمعرفة الحكمة فيه من آياته كعدد الزبانية ونحوه ،
والأول هو الوجه ، " ويقولون " كلام مستأنف موضح لحال الراسخين بمعنى هؤلاء العالمون
بالتأويل (يقولون أمنا به) أي بالمتشابه (كل من عند ربنا) أي كل واحد منه ومن المحكم من
عنده أو بالكتاب كل من متشابهه ومحكمه من عند الله الحكيم الذي لا يتناقض كلامه ولا
يختلف كتابه (وما يذكر إلا أولو الالباب) ، مدح للراسخين بإلقاء الذهن وحسن التأمل ، .. " (٢)
ويقول ابن حيان : " تم الكلام عند قوله " إلا الله " ومعناه أن الله استأثر بعلمه تأويله
وهو قول ابن مسعود وأبي واين عباس وعائشة والحسين وعروة وعمر بن عبد العزيز ، وأبي

(١) معاني الفراء ١/١٩١ . ولم يذكر الاخفش منها إعراباً . انظر معاني الاخفش ١/١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) الكشف ١/٤١٣ .

نهيل الأسدي ، ومالك بن أنس والكسائي والفراء والجلباني والأخفش وأبي عبيد . (١)
 واختاره الخطابي (٢) والفخر الرازي ويكون قوله "الراسخون" مبتدأ ، أو "يقولون" خبر عنه ،
 وقيل "الراسخون" معطوف على "الله" وهم يعلمون تأويله "ويقولون" حال منهم أي قائلين .

وروي هذا عن ابن عباس أيضاً ومجاهد والربيع بن أنس ومحمد بن جعفر بن الزبير
 وأكثر المتكلمين، ورَجَّحَ الأولُ بأن الدليل إذا دل على غير الظاهر عِلْمُ أن المراد بعضُ الجازات
 وليس الترجيحُ لبعضٍ إلا بالأدلة اللفظية وهي ظنية والظن لا يكفي في القطعيات ولأن ما
 قبل الآية يدل على ذم طالب التشابه ، ولو كان جائزاً لما ذُمَ بأن طلبَ وقتَ الساعة تخصيصَ
 بعضِ التشابهاتِ وهو تركُ للظاهر ولا يجوز ، ولأنه مدَحُ الراسخين في العلم بأنهم قالوا أمنا
 به ولو كانوا عالمين بتأويل التشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدَحٌ ؛ لأن مَنْ عِلِمَ
 شيئاً على التفصيل لا بد أن يؤمنَ به وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد غيرُ
 الظاهر ويُفَوِّضون تعيينَ المرادِ إلى علمه تعالى ، وقطعوا أنه الحق ، ولم يحملهم عدمُ التعيين
 عن ترك الإيمان ولأنه لو كان الراسخون معطوفاً على "الله" للزم أن يكون "يقولون" خبرَ مبتدأ
 و تقديره هؤلاء أو هم فيلزم الإضمارُ أو حال والمتقدم "الله" والراسخون فيكون حالاً من
 الراسخين فقط ، وفيه تركُ للظاهر ، ولأن قوله "كلٌّ من عند ربنا" يقتضي فائدةً وهو أنهم
 آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عري عن الفائدة
 ولما نقل عن ابن عباس أن تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير لا يقع جهله وتفسير تعرفه

(١) هو القاسم بن سلام الأزدي بالري ، إمام في سائر الفنون ، أخذ القراءة عن الكسائي ، وعن شجاع بن نصر ، واللغة عن أبي زيد
 الأنصاري ، وأبي عبيدة الأصمعي والليثي ، وعن ابن الأعرابي ، وغيرهم . له تصانيف كثيرة . مات بمكة سنة ٢٢٤هـ . انظر :
 إشارة التعمين ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي ، من ولد زيد بن الخطاب ، أخي عمر ، رضي الله عنه ، كان حجة
 صدوقاً ، وحل إلى العراق والمجاز وجال خراسان وخرج إلى ما وراء النهر ، وتلقه بالقفال الشاشي وغيره . وأخذ الأدب عن أبي عمر
 الزاهد واسماعيل الصغار . والف في فنون . ولد سنة ٢١٩هـ . ومات سنة ٢٨٨هـ . انظر : بنية الوعاة ١/٥٤٦ ، ٥٤٧ .

بِالسَّنِيَّتِهَا وَتَفْسِيرِ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ وَتَفْسِيرٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَسُئِلَ مَا لَكَ فَقَالَ : الْإِسْتِوَاءُ
 مَعْلُومٌ وَالْكَيفِيَّةُ مُجْهُولَةٌ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ. انْتَهَى مَا رَجَّحَ بِهِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ
 وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ قِرَاءَةُ أَبِي وَابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا رَوَاهُ طَاوُوسٌ عَنْهُ : "إِلَّا اللَّهُ"^{*}
 وَيَقُولُ الرَّاكِسُونَ فِي الْعِلْمِ أَمَّا بِهِ "وَقِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْتِغَاءُ تَأْوِيلِهِ إِنَّ تَأْوِيلَهُ عِنْدَ اللَّهِ
 وَالرَّاكِسُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ" وَرَجَّحَ ابْنُ فُورَكَ الْقَوْلَ الثَّانِي وَأَطْنَبَ فِي ذَلِكَ وَفِي قَوْلِهِ
 (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَابْنِ عَبَّاسٍ : "اللَّهُمَّ فَفَقِهِ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ" مَا يَبِينُ ذَلِكَ أَيُّ
 عِلْمِهِ مَعَانِي كِتَابِكَ ، وَكَانَ عُمَرُ إِذَا وَقَعَ مُشْكَلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَسْتَدْعِيهِ وَيَقُولُ لَهُ غُصَّ غُوصُ
 وَيَجْمَعُ أَهْلَ الْإِيمَانِ وَالْأَنْصَارَ بِأَمْرِهِمْ بِالنَّظَرِ فِي مَعَانِي الْكِتَابِ ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ إِذَا تَأَمَّلْتَ
 قُرْبَ الْخِلَافِ مِنَ الْإِتِّفَاقِ وَذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَ مُحْكَمٌ مُتَشَابِهٌ فَالْمُحْكَمُ الْمَتَضَحُّ لِمَنْ يَفْهَمُ كَلَامَ الْعَرَبِ
 مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ. وَلَا لَبْسَ فِيهِ وَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّاكِسُ وَغَيْرُهُ وَالْمُتَشَابِهُ مِنْهُ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ كَأَمْرِ
 الرُّوحِ وَآمَادِ الْمَغِيبَاتِ الْمَخْبِرِ بِوُقُوعِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَا يَسْمَى رَّاكِسًا إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ مِنْ هَذَا النَّوعِ
 كَثِيرًا بِحَسَبِ مَا قَدَّرَ لَهُ ؛ وَإِلَّا فَمَنْ لَا يَعْلَمُ سِوَى الْمُحْكَمِ فَلَيْسَ بِرَّاكِسٍ ، فَقَوْلُهُ إِلَّا اللَّهُ مُقْتَضٍ
 بِبَدِيهِهِ الْعَقْلُ أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ نَوْعِيهِ جَمِيعًا . (١)

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ فِي صَوْرَتِهَا التَّوَلِيدِيَّةِ

فَيَدُ تَفْصِيصٍ

وَيَقُولُ الرَّاكِسُونَ فِي الْعِلْمِ : أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا " كَمَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي "

اسْتِثْنَاءُ (ف + فَ)

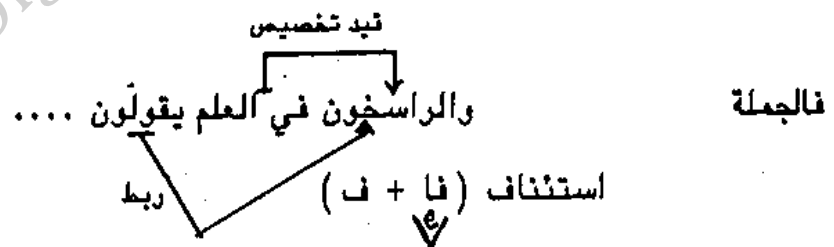
ثُمَّ أَرَادَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ تَكْرِيمَ الرَّاكِسِينَ فِي الْعِلْمِ وَمَدَحَهُمْ بِثَبَاتِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ فِي حَالٍ وَادْرَاكِهِمْ
 لِلْمُحْكَمِ وَفِي حَالٍ عَدَمِ إِدْرَاكِهِمْ لَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَتَسْلِيمِهِمْ بِأَنَّهُ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، فَقَدْ
 اسْتَفْتَنُوا بِمَا عَلَّمُوا لِلْإِيمَانِ عَمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ . فَكَانَ عَقْلُهُمْ أَدَاةَ الْإِدْرَاكِ آيَةً لَهُمْ تَدْفَعُهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ
 بِاللَّهِ فِي حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْإِدْرَاكِ إِعْجَابًا بِعِظَمِ خَلْقَتِهِ وَدِقَّةِ صُنْعِهِ ، وَفِي حَالِ قُصُورِهِ عَنْ

(١) البحر المحيط ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

الإدراك ، لأنه ينسبهم إلى محدودية طاقاته وقدراته حسب ما أراد له صانعه ، مما يسلم إلى الإيمان بأن الكمال المطلق إنما يكون للذات الإلهية .

فقد أدى النقيضان: الإدراك والقصور عنه عند الراسخين في العلم الذين وصفوا بأنهم ذوا الالباب لتذكركم ، إلى نتيجة واحدة هي الإيمان . فقدم موطن الصفة الملازمة لهم والتي فيها مدح وذاك في صيغة اسم الفاعل "الراسخون" لتكون صفة الرسوخ أكثر التصاقاً لهم وثباتاً ، للأهمية والعناية بتخصيصهم دون غيرهم من الناس ، بل من العلماء بالوصول إلى هذه الدرجة العالية من اليقين .

" واعلم أن الراسخ في العلم هو الذي عرف ذات الله وصفاته بالدلائل اليقينية القطعية ، وعرف أن القرآن كلام الله تعالى بالدلائل اليقينية ، فإذا رأى شيئاً متشابهاً ، ودل القطعي على أن الظاهر ليس مراد الله تعالى ، علم حينئذ قطعاً أن مراد الله شيء آخر سوى ما دل عليه ظاهره ، وأن ذلك المراد حق ، ولا يصير كون ظاهره مردوداً شبهة في الطعن في صحة القرآن . ثم حكى عنهم أيضاً أنهم يقولون (كل من عند ربنا) والمعنى أن كل واحد من المحكم والمتشابه من عند ربنا ، " (١)



وهذه مسألة خلافية ، فقد جوز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله ويبقى فاعلاً له ؛ في حين لا يجيز البصريون ذلك ويعربونه مبتدأً والجمله الفعلية بعده خبر له . (٢)

وفي رأي البصريين تكلف ، إذ فيه تقدير فاعل للفعل يعود على المبتدأ ، وقد كان أولى أن يكون الفاعل المقدم هو فاعله دون لجوء إلى تقدير فعل ، ثم تقدير جملة فعلية تسد مسد الفاعل

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي ١٧٨/٧ . وانظر الميزان ٢٨/٣

(٢) انظر ، الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٥) ٦١٥/٢ - ٦١٧

المقدم (المبتدأ عندهم) .

وليتهم كانوا أكثر وصفية وواقعية في إعرابهم الفاعل مقدماً كما كانوا في تجويزهم -
بلا خلاف - تقديم المفعول على فعله .

لكن الذي أوقعهم في هذا التناقض جريهم وراء المبنى والحركة الإعرابية بخاصة ، ففي
حال تقدم الاسم المنصوب لا مشكلة إذ يفترض أن يحمل على أم باب المنصوبات وهو المفعول

به ، وحيث إن الفعل مذكور فإن عمله يكون أقوى مما لو قُدِّرَ له فعل مضمَّر يكون مفسراً له ،
كما أن لا مشكلة أيضاً لعدم اجتماع معمولين لعامل واحد كما في حال تقدم الفاعل .

- أما حين يتقدم الفاعل وهو اسم مرفوع فإنه يلتبس بالمبتدأ ، إذ كلاهما اسم ، وكلاهما
مرفوع ، فإذا نُظِرَ إليه على أنه فاعل كان لا بد من اجتماع فاعلين لفعل واحد ، وهذا ما ترفضه
قاعدتهم وهي كما في الآية :

والراسخون في العلم يقولون

" الراسخون " واو الجماعة في : يقولون " . ولذلك قالوا بأن الفاعل المقدم مبتدأ على الرغم من
إدراكهم أنه الفاعل في المعنى ، وواو الجماعة عندهم اسم يكون فاعلاً ليقولون " والجملة الفعلية
في محل رفع خبر .

وعلى الرغم من أنهم قالوا بأن " العبرة بصدور الأصل ^(١) وهي قاعدة جديرة بالاهتمام ، إلا
أنها لم تكن موضع التطبيق السليم ، فالأصل عندهم ما ينطقه المتكلم لا الأصل الإخباري
التوليدي البسيط ، فإذا نُطِقَ الاسم مرفوعاً أولاً ما نُطِقَ أُعْرِبَ مبتدأ بغض النظر عما إذا
كان في الجملة فعل مؤخر ، أو أنه موضع الاهتمام مقدم ليس بمبتدأ أو فاعل أصلاً كما تبين
ذلك في موضع سابق من هذا البحث ^(٢) متجاهلين بهذا المعنى الذي من أجله يصاغ الكلام ،
ويُرتَّبُ حَسَبَ ترتيبه في النفس ، وما قالوه أنفسهم من أن " العرب إذا أرادت العناية بشيء

(١) الجمع ٣٦/٨

(٢) انظر الصفحات ٢٥-٢٨، ٢٢، ٢٣

قدمته " حرصاً على قاعدتهم التي تهتم بالشكل وإن كان على حساب المعنى .

" فنلاحظ أن النحاة لم يغيروا أثر الانفعال في العبارة اهتماماً ملحوظاً . بل حصروا

نظرتهم في اللغة المنطقية ، وفي (منطقة) ما يظهر من الأساليب الانفعالية . ما جعلهم

فيما نطن - يفرقون بين قولهم قام زيد ، وزيد قام ، تفريقاً أشد من الحقيقة

إذ جعلوا الأولى فعلاً وفاعلاً ، والثانية مبتدأ أو خبراً .

ولو عرفوا أن العرب تقدم وتؤخر في مثل هذا الترتيب للتعبير عن مختلف المعاني والمقاصد ،

وعرفوا أن اللغة تتجه دائماً في ترتيب كلماتها في داخل الجملة إلى الاستقرار . فقولهم قام

زيد ، هو الترتيب المألوف عندهم . فلما قالوا : زيد قام فقد أخروا المتقدم ، فلا بد أن تكون

مخالفة الترتيب المألوف عندهم لسبب . وهو - فيما يبدو - أن المتكلم يريد أن يؤكد أن زيدا

دون غيره هو الذي اتصف بصفة القيام ، لهذا بدأ بكلمة " زيد " فما أجدر النحاة أن يعربوا زيد

قام : زيد فاعل مقدم ، وقام فعل مؤخر ، حتى يشعروا بأن الفاعل تقدم عن موضعه لسبب . (١)

يقول فضل عباس وقد عدّ تقديم الفاعل من أساليب التوكيد " إنما من حيث المعنى ؛ لأن الفاعل

كما علمت في النحو لا يتقدم على فعله ، فإذا تقدم على الفعل أعربوه مبتدأ كما تقول " الشمس

طلعت " والبلاغيون لا يختلفون مع النحويين في هذا الإعراب ، " الشمس " مبتدأ عند الجميع ،

الأن البلاغيين لا يرون بأساً من أن يعتبروا أن هذه الجملة قُدم فيها الفاعل في المعنى الذي

هو الشمس ، وإنما دل ذلك على التأكيد لأن فيه تكرير الإسناد ، ألا ترى أن كلمة الشمس هنا

ذُكرت مرتين ، ذكرت أولاً اسماً ظاهراً ، وذكرت ثانياً ضميراً مستتراً " (٢) .

إلا أننا لا نوافق الرأي في أن التوكيد تأتي من وجود فاعل مقدر يعود على السابق ،

وإنما هو مؤكد لتقدمه لا لوجود عائد مقدر عليه .

يقول شيخ العربية ، الجرجاني مبيناً أثر تقديم الفاعل على فعله في تغيير الدلالة ،

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٦٣ .

(٢) البلاغة فنونها وأبنائها ، فضل عباس ، ص ٧٩ .

وحسب ما يقتضيه الحال : (وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما مَرَّ مِنْهَا وترك تقديمه ؟ ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : أننت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : أبنيته الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفاؤه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن . وتقول : أننت بنيت هذه الدار ؟ أننت قلت هذا الشعر ؟ أننت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم . ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ؟ وكيف وقد أشرت إلى الدار مبنية ، والشعر مقولاً والكتاب مكتوباً ؟ وإما شككت في الفاعل من هو . فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر^(١) . وعليه فإن الجملة فعلية تحويلية الفاعل فيها مقدم للعناية والأهمية .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات الكريمة التالية :

- ١- " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " (البقرة: ٢٢٨) .
- ٢- والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين " (البقرة: ٢٣٣) .
- ٣- إذا السماء انفطرت . وإذا الكواكب انتشرت " (الانفطار: ١، ٢) .

(١) دلائل الإعجاز من ١٣٩ .

توكيد الفاعل بضمير مقدم

” وحسبوا ألا تكون فتنةً فعموا وصموا ثم تاب عليهم ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم والله بصير بما يعملون “ (المائدة: ٧١).

” فقد يكون رفع الكثير من جهتين ، إحداهما أن تُكْرِّرَ الفعل عليها ، تريد : عمي وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلاً للكثير ، كما قال الشاعر (١) :

يلومونني في اشترائى النخي — لـ أهلي فكلهم أَلْسُومُ

وهذا لمن قال : قاموا قومك . وإن شئت جعلت الكثير مصدراً فقلت : أي ذلك كثير منهم ، وهذا وجه ثالث . ولو نصبت (٢) على هذا المعنى كان صواباً . ومثله قول الشاعر (٣) :

— وَسَوَدَ ماءُ المَرَدِّ فَاهَاً فَلَوْنُهُ — كَلَوْنِ النُّورِ وهي أدماء سَارُهَا

ومثله قول الله تبارك وتعالى : ” وأسروا النجوى الذين ظلموا “ (الأنبياء : ٣) . إن شئت جعلت (وأسروا) فعلاً لقوله ” لاهيةً قلوبهم وأسروا النجوى “ ثم تستأنف (الذين) بالرفع . وإن شئت على نعت الناس في قوله ” اقترب للناس حسابهم “ . وإن شئت كانت رفعاً كما يجوز (ذهبوا قومك) (٤).

ونأخذ برأي صاحب التبيان في القول بضعف أن يكون مبتدأ ما قبله خبر عنه لما في ذلك من تقدير ما هو مذكور في صيغة الفعل ، فكأنما يصبح في الكلام حشو . يقول : ” وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ؛ أي كثير منهم عموا . وهو ضعيف ؛ لأن الفعل قد وقع في

(١) الشاهد لامية بن أبي الصلت في ديوانه من ٤٨ ، وعزى لأحيحة بن الجلاح . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٤٢٢) .

(٢) وبه قرأ ابن أبي عبله كما في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، وهي ليست مما قرأ الجمهور إذ لم ترد في ” الكشف “ و ” النشر “ كما لم يرد في ” المحتسب “ ومختصر ابن خالويه .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ، ت : عبد الستار أحمد فراج ، ٧٣/١ .

(٤) معاني الفراء ٣١٦/١ ، ٣١٧ . وانظر البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والكشاف ٦٢٤/١ ، والقرطبي ٢٤٨/١ ، والتفسير الكبير ٥٨/١٢ . ومعاني الأخفش ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ ، ومعاني الزجاج ١٩/٢ ، ١٩٦ ، والتبيان ٤٥٢/١ .

موضعه فلا ينوي به غيره " (١). كما ي ضعف أن يكون "كثير" خبر مبتدأ محذوف تقديره "ذلك كثير" منهم " لأن ذلك يعود على العمى والصم ، ولو كان التقدير كذلك لكان قيد تخصيص فيهم " لا " منهم " ، فمنهم " مخصص لكثير ، الذي هو فاعل ، ولو كان ثمة مبتدأ محذوف لوجب أن يكون "منهم" قيد تخصيص له ، و "منهم" لا يصلح أن يكون كذلك لا تركيباً ولا دلالة أما أن تكون على لغة أكلوني البراغيث ، فهي لا شك كذلك سواء خرج النحاة الواو على أنها ضمير له محلّه من الإعراب ، أو خرجوه على أنه مجرد علامة إعرابية لا محل لها من الإعراب (١) . يقول سيبويه مضعفاً هذه اللغة على الرغم من وجودها ظاهرة لغوية في كلام قوم من العرب : " واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلان " ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة - وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو الفرزدق (٢) :

وَلَكِنْ دِيَانِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ
بَحْوَراًنَ يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ (٣)

وفي الوقت الذي يقول فيه سيبويه أنها " قليلة " يقول ابن يعيش : " وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " (٤) .

إلا أن سيبويه وتابعه النحاة في ذلك لم يملك أمام الشواهد القرآنية إلا أن يخرج واو الفاعل على أنها ضمير لا مجرد علامة ، والمرفوع بعد بدل منه يقول سيبويه في إعراب " وأسروا النجوى الذين ظلموا " : " فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقله جلّ وعز : وأسروا النجوى الذين ظلموا " على هذا فيما زعم يونس (٥)

(١) التبيان ٤٥٣/١

(٢) لمزيد من التفصيل ، انظر : آراء في الضمير العائد ولغة " أكلوني البراغيث " ص ٣٧-٣٩ .

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٤٦/١ ، و ... " معجم حداد ، رقم الشاهد (١٦٦) .

(٤) الكتاب ٤٠/٢

(٥) شرح المفصل ٨٨/٣

وليس هذا إلا محاولة للتخلص من القول بأن في القرآن لغة مرجوحة ، فالقول بالبدلية تأويل خاص بالشواهد القرآنية ، إذ لا يجوز أن تُعدَّ واو الجماعة مجرد علامة في القرآن وكأنها - معاذ الله - حشو . بالإضافة إلى أن قوله بالبدلية يجنبه الوقوع في إحدى ثلاث قواعد نحوية محظورة الأولى : أنه لا يجوز اجتماع فاعلين لفعل واحد ، وذلك حين تعرب الواو فاعلاً ، " وكثير " فاعلاً ، وفعلهما واحد " عمي " على الرغم من أن الاثنين - من حيث المعنى ليسا إلا فاعلاً واحداً . إلا أن القاعدة النحوية الفلسفية عادت لتتحكم فتبرر المبنى على حساب المعنى .

الثانية : أنه لا يجوز تأكيد المضمير بالمظهر ، إلا إذا كان " بالنفس والعين ، وكل ، وأجمع وتوابعهما . وذلك لأن المظهر أبين من المضمير فيصلح أن يكون تأكيداً له ومبيناً (١) .

الثالثة : أنه لا يجوز تأكيد اللاحق بسابق (٢) وذلك إذا أعربت الواو ضميراً متقدماً يعود على لاحق " كثير " . وبذا فإن القاعدة المعيارية تقف حائلاً دون تحليل ما يسمى بلغة " أكلوني البراغيث في حين جاءت الشواهد اللغوية من القرآن الكريم ، ومن الحديث الشريف ومن الشعر العربي القديم على هذه اللغة مما يشير إلى شيوعها في لغة لسان العرب " (٣) . ونرى ما يراه د . خليل عمايره من أن الواو زيادة للتحويل الذي يؤكد فيه الفاعل ، إلا أننا نخالفه في اثنين : ١ - في نمط الجملة التوليدي ، إذ يختار النمط الأول (٤) :

ف + فا + مف

أي : أكل البراغيث إياي

ونختار النمط الثاني : ف + مف (ضمير) + فا

أي : أكلني البراغيث

ذلك أن الضمير " إياي " فيه تخصيص وشيء من التوكيد على الرغم من أنه اتخـذ وظيفة تركيبية ، إلا أن بنيته الصرفية فيها معنى التخصيص ، ولم يرد المتكلم تأكيد نفسه ، بل أراد توكيد الفاعل فقدم ضميراً يعود عليه .

(١) شرح المفصل ٤٢/٢

٢- في أنه من باب تأكيد المضمير بمظهر ، على اعتبار أن الواو في " أكلوني " هي الفاعل ، و
 " البراغيث " مؤكدة له . فنرى أنه من باب تأكيد اللاحق بضمير يسبقه ، كما هي الحال في
 ضمير الشأن ، فالواو ضمير يؤكد " البراغيث " الفاعل في تركيب الجملة الأصل .

وعلى هذا تكون الجملة بعد التحويل : أكلوني البراغيث

ف + ض + مف + فا

وعلى هذا تحلل الآية الكريمة " عموا وصموا كثير منهم "

فالأصل التوليدي : عمي وعصم
 تلازم عطف
 تلازم جر :
 كثير منهم
 قيد تخصيص
 ف + فا

عموا وصموا كثير منهم



وعلى هذا يحلل قوله تعالى : " وأسروا النجوى الذين ظلموا "
 ف + ض + مف + فا
 تلازم صلة وموصول
 الأصل التوليدي : أسر الذين ظلموا النجوى

ف + فا + مف

ثم أراد تأكيد المفعول به فقدمه

أسروا النجوى الذين ظلموا

ف + مف + فا

ثم أراد العناية بالفاعل وتوكيده ليكون في درجة تأكيد المفعول

أسروا النجوى الذين ظلموا

ف + ض + مف + فا

وهذا نموذج آخر على تأكيد الفاعل يمكن تحليله في ضوء ما سبق :

١- " فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم " (البقرة : ٣٧) .

(١) الكتاب ٤١/٢ .

(٢) انظر الإنصاف مسألة (٩) ٦٩، ٦٨/١ .

(٣) لمزيد من التفصيل انظر : في التحليل اللغوي ص ٤٢ ، و " آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث " ص ٢٥-٥١ .

نائب الفاعل

تقديم نائب الفاعل على فعله

المص ، "كتاب أنزل إليك فلا يكف في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين" (الأعراف : ٢، ١) .

يقول الفراء : " رأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً ؛ مثل قوله : (المص كتاب أنزل إليك) ومثل قوله : " ألم . تنزيل الكتاب) (السجدة : ١ ، ٢) وقوله : (الر . كتاب أحكمت آياته) (هود : ٢، ١) وأشبه ذلك : الألف واللام والميم والصاد يؤدين عن جميع حروف المعجم ، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة ؟ قلت : نعم ، كما أنك تقول : أ ب ت ث فصارت كالاسم لحروف الهجاء ، كما تقول : قرأت الحمد ، فصارت اسماً لفاتحة الكتاب . قلت : إن الذي تقول ليقع في الوهم ، ولكنك قد تقول : ابني في أ ب ت ث ، ولو قلت في حاط لجاز ولعلمت بأنه يريد : ابني في الحروف المقطعة ، فلما اكتفى بغير أولها علمنا أن أولها ليس لها باسم وإن كان أولها أثر في الذكر من سائرها ... وقال الكسائي . دفعت (كتاب أنزل إليك) وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو وجه . وكأنه إذا أضمر (هذا) أو (ذاك) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها ، ولأنها لا تكون إلا ولها موضع « (١) .

والأخفش يعرب "كتاب" مرفوعاً على الابتداء . (٢)

أما أن تكون هذه الحروف مبتدأ فليس بمقبول إذ المبتدأ ينبغي أن يكون ما يصلح لأن يبنى عليه ، وهذا أقره سيبويه أساساً للعلاقة بين المسند والمسند إليه يقول : " وهما مسالا

(١) معاني الفراء ١/٣٦٨، ٣٦٩. وانظر البحر المحيط ٤/٢٦٧، والجامع لأحكام القرآن ٧/١٦١.

(٢) معاني الأخفش ٢/٢٩٢.

يفني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأ . فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه (١) فكيف يبني على ما استغنى عنه المعنى أولاً ، ثم إن هذا المبني عليه لم يتوصل المفسرون وغيرهم إلى معناه ومقصودة ثانياً ، فكيف يبني على ما بقي المراد منه سرّاً إلهياً ! ويرد الزجاج هذا الرأي محتجاً بحجج عدة : * ... وقال بعض النحويين موضع هذه الحروف رفع بما بعدها ، قال : * المص كتاب * ، كتاب مرتفعاً بالمص ، وكان معناه المص حروف كتاب أنزل إليك ، وهذا لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف ابتداءً ذكر الكتاب ، فقوله * * ألم الله لا إله إلا هو * * (آل عمران : ١) بدل على أن * ألم * لا مرفاع لها على قوله ، وكذلك . يس والقرآن الحكيم * (يس : ١ ، ٢) ... فهذه الأشياء تدل على أن الأمر على غير ما ذكر ، ولو كان كذلك أيضاً لما كان * ألم * مكرراً ، ولا * حم * مكرراً .

وقد أجمع النحويون على أن قوله عز وجل * كتاب أنزل إليك * مرفوع بغير هذه الحروف . المعنى هذا كتاب أنزل إليك ، وهو مجمع معهم على أن ما قالوه جائز فيجب اتباعهم من قوله وقولهم ، ويجب على قائل هذا القول التشبث على مخالفتهم ، ولو كان كما يصف لكان مضمراً اسمين ، فكان المعنى : ألم بعض حروف كتاب أنزل إليك ، فيكون قد أضمر المضاف وما أضيف إليه وهذا ليس بجائز ... وهذه الحروف كما وصفنا حروف هجاء مبنية على الوقف ... (٢) . وعليه فإن القول الأرجح لدى النحاة يبقى أن يكون * كتاب * خبراً لمبتدأ محذوف . إلا أننا لا نراه ذلك أنه بالعود إلى أصل الجملة التوليدي يتضح أنها جملة فعلية ، وكتاب مفعول به ناب عن الفاعل حين بني الفعل لجهول .

(٣) الكتاب ١/٢٢.

(٤) معاني الزجاج ٢/٢١٢، ٢١٤ وانظر إعراب النحاس ١/٥٩٨، ٥٩٩.

قيد تخصيص
أَنْزَلَ (مُنْزِل) إِلَيْكَ كِتَاباً

ف + فا + مف

والأخفش يعرب " كتاب " مرفوعاً على الابتداء (١).

لكن المتكلم - جل وعز - أراد العناية بالمفعول ، فغَيَّبَ الفاعل إما للعلم به ، أو لعظمته ، أو للفت نظر السامع إلى البحث والتأمل والتفكير في مصدر هذا الكتاب ، أو ليَصْرِفَ جُلَّ اهتمام السامع إلى الكتاب موضع عنايته والذي سيقدمه لاحقاً (امعاناً في تأكيد أهميته ، فغَيَّبَ الفاعل وقَدَّمَ المفعول . ولعل الحكمة من ذلك أن الله - جل وعز- أراد أن يكون " الكتاب " هو الدليل وبداية الطريق إلى التعرف على منزله ، مما يشير إلى أن الهداية فيه لمن يبحث عنها.

ولعل المراد من تغيب الفاعل كل المعاني المذكورة سابقاً ، فالجمله تقبلها جميعاً

قيد تخصيص

فالجمله أَنْزَلَ إِلَيْكَ كِتَاباً

ف + فا + مف

وحل المفعول محل الفاعل تركيباً لا دلالة ، حيث أخذ حركته مع بقاءه مفعولاً من حيث المعنى - يقول سيبويه مسمى إياه بالمفعول الذي لم يتعد فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل نظراً إلى دلالة ، مُورِدُهُ في باب الفاعل نظراً إلى حركته وموقعه التركيبي في الجملة : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيدٌ وجلس عمرو . والمفعول الذي لم يتعد فعله

ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضرب زيدٌ ويضربُ عمرو " (١) .

بل إن في مصطلح " نائب الفاعل " دلالة على أن وظيفة تركيبية لادلالية

قيد تخصيص
كتاب أنزل إليك

مف + فا + ف

فالجملة فعلية تحويلية الفاعل فيها محذوف والمفعول به مقدم للعناية والتوكيد . إلا أن النحاة كما لا يبيحون تقديم الفاعل على فعله ، فإنهم كذلك لا يبيحون لنائبه أن يتقدم على فعله ، وإذا تقدم يعربونه مبتدأ إن كان معرفة ، وخبراً لمبتدأ محذوف إن كان نكرة ، تمسكاً بقاعدتهم التي تعتمد الاسم الذي يتصدر الجملة في حالة رفعه أساساً للجملة ، فيعدونها اسمية وإن كان في الجملة فعل . وقد أشير إلى هذه القضية في الآية السابقة ، وكذلك يكون تحليل الآية الكريمة : " الر . كتاب أحكمت آياته " (هود : ٢٠١) فكتاب مفعول به مقدم لغرض التوكيد نائب مناب الفاعل المحذوف .

أما تنزيل الكتاب في قوله تعالى : " الم . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين " (السجدة : ٢٠١) فليس كما في الآيتين السابقتين ، وإعرابه ليس إعراب " كتاب " فيهما كما رأى الفراء وغيره (١) فالأخيرة جملة اسمية تنزيل الكتاب فيها مبتدأ ، ولا ريب فيه جملة معترضة ، " ومن رب العالمين " خبر . فهي جملة توليدية تقريرية إخبارية جاءت لتقرر واقعاً لا لتؤكد حقيقة ينكرها السامع .

فالجملة كما يلي :

تلازم جر تلازم إضافة
من رب العالمين
تنزيل الكتاب - لا ريب فيه -
م (معرفة) + خ (شبه جملة)

و " تنزيل الكتاب " ليس بخبر لمبتدأ محذوف ، بل هو مبتدأ بني عليه الخبر ، والذي

(١) انظر معاني الفراء ١/٣٦٨ و ٢/٢٠٢ والبحر المحيط ٢/٢٠٠

فيه الفائدة فأعطت الجملة معنى يحسن السكوت عليه ، دون تقدير أو تعليل أو تعقيد.

وفي ضوء ما سبق يحلل قوله تعالى :

١- " وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ " (التكوير : ١:٢)

٢- " وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ . وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ . عَلِمْتَ نَفْسَ مَا أَحْضَرَتْ "

(الانفطار : ٣، ٤، ٥)

الباب الثالث

المنصوبات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المفعول به

"إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ". (البقرة: ١٧٣).

"نصبٌ لوقوع "حَرَّمَ" عليها ، وذلك أن قولك "إِنَّمَا" على وجهين : أحدهما أن تجعل "إِنَّمَا" حرفاً واحداً ، ثم تُعْمِلُ الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء ، فإن كانت رافعةً رفعت ، وإن كانت ناصبةً نصبت ، فقلت : إِنَّمَا دَخَلْتُ دَارَكَ ، وَإِنَّمَا أُعْجِبْنِي دَارَكَ ، وَإِنَّمَا مَالِي مَالَكَ . فهذا حرف واحد . وأما الوجه الآخر فأن تجعل "ما" منفصلة من (إن) فيكون "ما" على معنى الذي ، فإذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي ، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة ، كقولك إن ما أَخَذْتَ مَالَكَ ، إن ما رَكَبْتَ دَابَّتَكَ . تريد إن الذي رَكَبْتَ دَابَّتَكَ ، وإن الذي أَخَذْتَ مَالَكَ . فأجروهما على هذا.

وهو في التنزيل في غير ما موضع : من ذلك قوله تبارك وتعالى : "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ" (النساء: ١٧١) ، "إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ" (هود: ١٢) فهذه حرف واحد ، هي وإن ، لأن "الذي" لا تحسن في موضع "ما" .

وأما التي في مذهب (الذي) فقوله : "إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ" (١) معناه : إن الذي صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ ولو قرأ قارئٌ "إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ" نصباً كان صواباً إذا جعل "إن" وما حرفاً واحداً ولو رفعت "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ" كان وجهاً . وقد قرأ بعضهم : "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ" ولا يجوز لأنه فعل لم يسم فاعله ، وإن جعلت "ما" على جهة (الذي) رفعت الميئة والدَّم ، لأنه خبر لـ (ما) (٢).

نظر النحاة إلى "إِنَّمَا" نظرة تفكيكية حين قالوا بأنها مكونة من "إن + ما" . ولما لم يكن لها أثر

(١) (طه: ٦٩).

(٢) معاني القراء ١/١٠١، ١٠٢، ولم يعربها الأخفش، انظر: معاني الأخفش ١/١٥٥

إعرابي فيما بعدها لم يولوها اهتماماً في الإعراب فاكتفوا بقولهم : كافة ومكفوفة ، (١) دون أن يلتفتوا إلى دورها الدلالي ، وليس^{ذلك} إلا لأنها هاملة لا عاملة .

يقول الجرجاني : ".... وهو ليس ببعيد أن يظن أنه ليس في انضمام " ما " إلى " أن " فائدة أكثر من أنها تبطل عملها حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافة ومكانها ها هنا يزيل هذا الظن ويبطله ، وذلك أنك ترى أنك لو قلت :

ما جاءني زيدٌ وإن عمراً جاءني: لم يُعقل منه أنك أردت أن الجاني عمروٌ ولا زيدٌ ، بل يكون دخول إن كالمشيء الذي يُحتاج إليه ووجدت المعنى ينبو عنه " (٢)

وهذه النظرة التفكيكية أدت بهم إلى اختلاف في إعراب " ما " فذهب بعضهم إلى أنها كافة زائدة لا محل لها من الإعراب ، في حين ذهب آخرون إلى أنها اسم موصول لأن حين كان السياق يقبل هذا التخريج تركيباً . ومن هنا جاز عندهم رفع " الميتة " على الرغم من أن قراءة الجمهور بالنصب يقول أبو حيان: " وقرأ الجمهور " حرم " مسنداً إلى ضمير اسم الله وما بعده كَصِبَ فتكون " ما " مهيئة في " إنما " هيأت " أن " لولايتها الجملة الفعلية . وقرأ ابن أبي عبيدة برفع الميتة وما بعدها فتكون " ما " موصولة اسم " إن " والعائد عليها محذوف أي ان الذي حرمه الله " الميتة " وما بعدها خبر " إن " . وقرأ أبو جعفر (حرم) مشدداً مبنياً للمفعول فاحتملت " ما " وجهين أحدهما أن تكون موصولة اسم " إن " والعائد الضمير المستكن في حرم والميتة خبر " إن " والوجه الثاني أن تكون ما مهيئة والميتة مرفوع بحزم . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي : " إنما حرم " بفتح الحاء وضم الراء مخففة جعله لازماً والميتة وما بعدها مرفوع ويحتمل " ما " الوجهين من التهيئة والوصل والميتة فاعل يحرم أن كانت " ما " مهيئة وخبر " إن " إن كانت " ما " موصولة (٣)

(١) انظر: الكتاب ١٢٨/٤ ، ٢٢١/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٢٠ .

(٣) البحر المحيط ٤٨٦/١ . وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/٢ .

ويقول الزجاج مختاراً النصب لأنه قراءة الجمهور ملتفتاً إلى المعنى : " النصبُ في الميتة وما عطف عليها هو القراءة ، ونصب لأنه مفعول به ، دخلت " ما " تمنع "إن" من العمل ويليهما الفعل ويجوز إنما حرم عليكم الميتة ، والذي اختاره أن يكون " ما " تمنع "إن" من العمل ، ويكون المعنى ما حرم عليكم إلا الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، لأن "إنما" تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، قال الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذمَّارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي (١)

المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي ، فالاختيار ما عليه جماعة القراء لاتباع السنة وصحته في المعنى (٢)

ونحسب أن القراءة بالرفع إنما جاءت قياساً على قاعدة النحاة التفكيكية . وقد كان الأصل أن تقعد القاعدة وفق القراءة الموثوقة .

وعليه ، فإننا لا نرى جواز رفع "الميتة" في هذه الآية ، فـ " ما " ليست اسماً موصولاً ، كما أنها ليست بزائدة ، بل هي فونيم أصيل في مبنى صرفي مستقل في دلالته وبنيته ، موضوع لمعنى القصر ، فهو غير "إن" يأتي في مواطن لا تصلح فيها ، وذو دلالة غير دلالتها ، وإن كاد الاثنان وظيفتهما التوكيد .

فالرائي الأقرب إلى واقع اللغة الوصفي ما ذهب إليه بعض النحاة فيما ذكره الفراء أن " ... تجعل " إنما " حرفاً واحداً ، ثم تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء ، فإن كانت رافعة رفعت ، وإن كانت ناصبة نصبت ... " .

وإلى هذا ذهب القرطبي يقول : " إنما كلمة موضوعة للحصر تتضمن النفي والإثبات ، فتثبت ما تناوله الخطاب وتنفي ما عداه ، وقد حصرت ها هنا التحريم ، لا سيما وقد جاءت عقيب التحليل في قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَقِمْوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَكُلُوا وَشَرُّوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْفَاسِقِينَ " .

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١٥٢/٢ ، و... معجم حداد، رقم الشاهد (٢٢٢٠) ، وفي دلائل الإعجاز من ٢١٢ ، والتفسير الكبير ١١/٥ .

(٢) معاني الزجاج ٢٤٢/١ ، ٢٤٢ ، كما أنها ليست من القراءات السبع أو العشر فهي لم ترد في "الكشف" و "النشر" .

الإباحة على الإطلاق ثم عقبها بذكر المحرم بكلمة "إنما" الحاصرة ، فاقترضى ذلك الإيعاب للقسمين، فلا محرم يخرج عن هذه الآية وهي مدنية ، وأكدها بالآية الأخرى التي روى أنها نزلت بعرفة : " قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه " إلى آخرها ، فاستوفى البيان أولاً وآخرأ ، قاله ابن العربي (١).

وعليه فإننا نرى ما يراه الدكتور خليل عمايره يقول : " ونحن نرى أن هذه الأداة أداة واحدة وليست مكونة من (إن+ما) ، فهي وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في (إن) وحدها ، وإنّ الذي دفع النحاة إلى القول بأنها مكونة من (إن+ما) هو القول بالعمل والعامل ، فإن عندهم تدخل على المبتدأ فتنصبه ، ولكنهم نظروا إلى الجملة الإسمية بعد أن دخلت عليها (إنما) فوجدوا أن المبتدأ على ما هو عليه (في حالة الرفع) ووجدوا أنها تدخل على الفعل ، فقالوا كافة ومكفوفة ، متابعة لنظرية العامل والعامل (٢).

أما الجرجاني - رحمه الله - فيسلك في بحثه في "إنما" سلوك الباحث عن المعنى مبيّناً مواطن الشبه بينها وبين غيرها من التراكيب ، وكذلك مبيّناً ما بينهما من اختلاف في الدلالة . يقول ملتفتاً إلى وظيفتها الدلالية : " اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره فإذا قلت : إنما جاءني زيد . لم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره ولكن أن تنفي أن يكون المجيء الذي قلت إنه كان منه كان من عمرو ، وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في أن ليس هنا جانيان وأن ليس إلّا جاء واحد ، وإنما تكون الشبهة في أن ذلك الجاني زيد أم عمرو ، فإذا قلت ، إنما جاءني زيد حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جاء ولكن ظن أنه عمرو مثلاً فأعلمته أنه زيد . فإن قلت فإنه قد يصح أن تقول : إنما جاءني من بين القوم زيد وحده وإنما أتاني من جملتهم عمرو فقط : فإن ذلك شيء كالتكلف والكلام هو الأول ، ثم الاعتبار به إذا أطلق فلم يقيد (وحده) وما في معناه ومعلوم أنك إذا قلت : إنما جاءني زيد ، ولم

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢١٦.

(٢) في التحليل اللغوي ص ٢٣٤.

تزد على ذلك أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدمنا شرحه من أنك أردت النص على زيد، أنه الجائي وأن تبطل ظن المخاطب أن المجيء لم يكن منه ولكن كان عمرو، حسب ما يكون إذا قلت : جاءني زيد لا عمرو . فاعرفه.

وإذ قد عرفت هذه الجملة فإننا نذكر جملة من القول في (ما وإلا) وما يكون من حكمهما. أعلم أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، احتمال أمرين أحدهما أن تريد اختصاص زيد بالمجيء وأن تنفيه عما عداه ، وأن يكون كلاماً تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يتعلم أن زيدا قد جاءك ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره . والثاني أن تريد الذي ذكرناه في "إنما" ويكون كلاماً تقوله ليتعلم أن الجائي زيد لا غيره . (٢) .

وقد أدرك بعض النحاة والمفسرين الدور الدلالي الذي تؤديه "إنما" فحملوا القصر على أسلوب شبيه به وهو الحصر . فقالوا بأنها بدل من "ما" و "إلا" . يقول الفخر الرازي : "... فمنهم من قال "إنما" تفيد الحصر واحتجوا عليه بالقرآن والشعر والقياس .

سأما القرآن فقوله تعالى : (إنما الله إله واحد) (النساء: ١٧١) أي ما هو إلا إله واحد ، وقال "إنما الصدقات للفقراء والمساكين" (التوبة: ٦٠) أي لهم لا لغيرهم وقال تعالى لمحمد (قل إنما أنا بشر مثلكم) ، وكذا هذه الآية فإنه تعالى قال في آية أخرى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير) (الأنعام: ١٤٥) فصارت الآيتان واحدة فقوله "إنما حرم عليكم" في هذه الآية مفسرة لقوله (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً) إلا كذا في تلك الآية (١) .

كما أشار الجرجاني إلى هذا الشبه بين القصر والحصر إذ يشتركان في كونهما من أساليب الاختصاص ، إلا أنه يذكر أن هذا الشبه لا يعني التطابق تركيبياً ودلالياً مبيناً ما لكل منهما من خصوصية في الدلالة بناءً على خصوصية التركيب في كل من الأسلوبين . يقول بعد أن يذكر رأي أبي علي الفارسي ، ورأي الزجاج السابق الذكر في القول بأن "إنما" بدل من "ما"

و "إِلَّا" : " اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبت له فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد . و الفرق بين أن يكون في الشئ معنى الشئ وبين أن يكون الشئ الشئ على الإطلاق . يبين لك أنهما لا يكونان سواءً أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما) و (إلا) يصلح فيه (إنما) ^{ألا} ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى (وما من إله إلا الله) (آل عمران : ٦٢) ولا في نحو قولنا : ما أحد إلا وهو يقول ذاك ، إذ لو قلت : إنما من إله الله ، وإنما أحد وهو يقول ذاك : قلت ما لا يكون له معنى . فإن قلت : إن سبب ذلك أن (أحداً) لا يقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام وأن (من) المزیدة في (ما من إله إلا الله) كذلك لا تكون إلا في النفي : قيل ففي هذا كفاية بأنه اعتراف بأن ليسا سواءً ، لأنهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في (إنما) من النفي مثل ما يكون في "ما وإلا" .

وكما وجدت (إنما) لا تصلح فيما ذكرنا نجد ما وإلا لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه (إنما) وذاك في مثل قولك : إنما هو درهم لا دينار ، لو قلت : ما هو إلا درهم لا دينار ، لم يكن شيئاً . وإذا قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا "إنما" في معنى (ما وإلا) لم يعنوا أن المعنى فيهما واحد على الإطلاق وأن يسقطوا الفرق ، فإنني أبين لك أمرها وما هو أصل في كل واحد منهما بعون الله وتوفيقه . اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة . تفسير ذلك أنك تقول للرجل : إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذاك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويُقَرُّ به إلا أنك تريد أن تنبيه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب . ومثله الآخر (١) :

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ وَالْأَبُ الْقَائِلُ طَعُ أَحَنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوَّلِ

(١) التفسير الكبير ١١، ١٠/٥

(٢) البيت للمتنبي ، أنظر : العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، ناصيف اليازجي ، ص ٤٩٩ . وديوان المتنبي وجمع : عبد

الرحمن البرقوقي ١٥٩/٢٠

ولم يُرد أن يُعلم كافوراً أنه والد ولا ذاك مما يحتاج كافوراً فيه إلى الإعلام ولكنه أراد أن يُذكره منه بالأمر المعلوم لينبني عليه استدعاء ما يوجب كونه بمنزلة الوالد.

....ومثاله من التنزيل قوله تعالى (إنما يستجيب الذين يسمعون ،(١) وقوله تعالى : ' إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب ' (يس : ١١) وقوله تعالى : ' إنما أنت منذر من يخشاها ' (النازعات : ٤٥) ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم . وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب ، وكذلك معلوم أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة ، فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد . فهذا مثال ما الخبر فيه خبرٌ بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال.

وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله : (٢)

إِنَّمَا مُصَنَّبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ
تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

ادعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمرٌ ظاهرٌ معلومٌ للجميع على عادة الشعراء إذ الممدوحون أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنها ثابتة لهم وأنهم قد شهروا بها وأنهم لم يصيغوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد

وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ' ما هذا إلا كذا وإن هو إلا كذا ' فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . فإذا قلت : ما هو إلا مصيب ، أو : ما هو إلا مخطئ ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته . وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : ما هو إلا زيد . لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ويجد في الإنكار أن يكون زيداً . وإذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى لم تقله كذلك فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبيهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومسئ حسن التحاب : ما هو إلا أخوك ، وكذلك لا يصلح في إنما أنت والد ' ما أنت إلا والد . فأما نحو

(١) سورة الأنعام : (٣٦) والآية الكريمة ' إنما يستجيب الذين يسمعون والمرتضى بيحسبهم الله ثم إليه ترجعون ' .

(٢) القائل عبد الله بن قيس الرقيات ديوانه . ت : محمد يوسف نجم ، ص ٩١

"إنما مصعب شهاب" فيصلح فيه أن تقول "ما مصعب إلا شهاب" : لأنه ليس من المعلوم على الصحة وإنما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك . وإذا كان هذا هكذا جاز أن تقوله بالنفي والإثبات إلا أنك تخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة من حيث لا تكون قد ادعيت فيه أنه معلوم وأنه بحيث لا ينكره منكر ولا يخالف فيه مخالف وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه فمن ذلك قوله تعالى (وما أنت بمسمع من في القبور إن أنت إلا نذير) (فاطر: ٢٢، ٢٣) إنما جاء والله أعلم بالنفي والإثبات لأنه لما قال تعالى : (وما أنت بمسمع من في القبور) وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم ، إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الأباء ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم ، مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم على جهلهم ، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي - صلى الله عليه وسلم - حالاً من قد ظن أنه يملك ذلك ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر ، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك فقليل (إن أنت إلا نذير) ... (١) .

فالفرق بين القصر والحصر يتلخص في فرقين جوهريين من حيث الدلالة :

- ١- إن القصر يكون في خبر لا يجهله السامع ولا يتشكك فيه ، أو ما ينزل منزلته في أن الحصر يكون في خبر يجهله السامع ، ويتشكك فيه أو ما ينزل منزلته .
- ٢- إن الاسم المقصور كما في : إنما جاء زيد لا خلاف فيه بين السامع والمخاطب من أنه واحد ذاك الذي جاء لم يشاركه فيه غيره ، لكن المعضلة عند المخاطب تكمن في : من ذاك الذي جاء ، فهو يتوهم شخصاً غير زيد ، كأن يفترض أن الفكرة التي في ذهنه أن " عمراً " هو الذي جاء ، فيزيل المتكلم ما توهمه بأن يؤكد له أن زيداً هو الذي جاء وليس غيره وهو يفترض أن السامع لا يكذبه أو يتشكك فيما يؤكد له من خبر .

أما في الحصر فقد يكون الاسم المحصور هو المتهم فيه كما في القصر أو يكون أمراً آخر المتوخى من الحصر، وهو ألا يكون المخاطب متوهماً مجيء شخص آخر غير زيد ، ولكنه يتشكل في حضوره وحده ، ويغلب على ظنه أن ثمة من شاركه في المجيء فلم يكن وحده ، فيؤكد المتكلم له ما جحد بالحصر.

فالحصر أوسع في احتمال المعاني من القصر . ولكل خصوصيته .

ويشير الجرجاني موضحاً المقصود بالاختصاص في الأسلوبين بنفي شيء وإثبات غيره مبيناً أن هذا النفي لا يعني النفي المطلق بعمومه بحيث لا يشترك المختص غيره في الصفة التي اختص بها على الإطلاق .

يقول : " وأعلم أن قولنا في الخبر إذا أخر نحو " ما زيد إلا قائم " : أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يُتَوَهَّمُ كَوْنُ زيدٍ عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فإنما يعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام نحو أن يكون جالساً أو مضطجعاً أو متكئاً أو ما شاكل ذلك ، ولم تُرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل إذ لسنا ننفي عنه بقولنا : ما هو إلا قائم ، أن يكون أسود أو أبيض أو طويلاً أو قصيراً أو عالماً أو جاهلاً ، كما أننا إذا قلنا : ما قائم إلا زيد ، لم نُرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نعني ما قائم حيث نحن وبحضرتنا وما أشبه ذلك (١) وعليه ، فإن قول الفخر الرازي بأن قوله تعالى " إنما حرم عليكم الميتة ... " وقوله " قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه " واحداً في الآيتين ، لا يعني التطابق بين دلالتهما ففي الآية الأولى قُصِرَ التحريم على الميتة والدم ولحم الخنزير ، والمتكلم عز وجل - ألغاهما على سامع غير متشكك ولا جاحد .

- أما في الثانية : فالتكلم يؤكد للسامع الذي يجحد أو يتشكك في أن تكون هذه المذكورة كل ما حرم بأسلوب الحصر . ويدل على هذا أمران .

الأول : سياق الآية في قوله : " قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً " .

(١) دلائل الإعجاز من ٢٢٥

معنى هذا أن ثمة من يستحث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على البحث فيما أنزل إليه للتأكد من أنه لم يسه عن بعض من المحرمات غير هذه التي ذكرت ، وهذا لا يكون إلا من شاك أو جاحد . وليس هذا ببعيد ، فقد يكون منبع هذا الشك اليهود الذين حرم الله عليهم أكثر من هذه ، وهي طيبات كانت قد أحلت لهم ، عقاباً لهم على ظلمهم وبغيهم ، قال تعالى " فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً " (النساء : ١٦) .

الثاني ، أن هذه الآية نزلت بعد السابقة لتؤكد ما ورد فيها من محرمات ، وليس ذاك إلا لأن ثمة شكاً لدى بعض السامعين . وقد ذكر هذا القرطبي في معرض تحليله الآية السابقة . يقول : "... فلا محرم يخرج عن هذه الآية وهي مدنية ، وأكدها بالآية الأخرى التي روي أنها نزلت بعرفه " : قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه " إلى آخرها ، فاستوفى البيان أولاً وآخرأ ؛ قاله ابن العربي (١) أما الفرق المستفاد مما قاله الجرجاني بين " إنما " و " إن " فهو أن الأصل في " إنما " الدخول على ما لا يجهله السامع ولا يشك فيه ، أما " إن " فتدخل لتؤكد ما يشك فيه السامع ولا يجهله .

على أن كليهما للتوكيد ، وذلك عندما ينزل المتكلم الخبر المجود منزلة المعلوم الثابت وكأنما هو حقيقة لا تقبل الجدل ولا النقاش ، فيؤكد بـ " إنما " ، كما في " إنما مصعباً شهاب من الله " كذلك يستشف هذا من قول الجرجاني نفسه : " ومما يجب لك أن تجعله على ذكر منك من معاني " إنما " ما عرفتك أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُخيل فيه المتكلم أنه معلوم ويدعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع كقوله :

* إِنَّمَا مُصَّعَبٌ شِهَابٌ مِّنَ اللَّهِ ... *

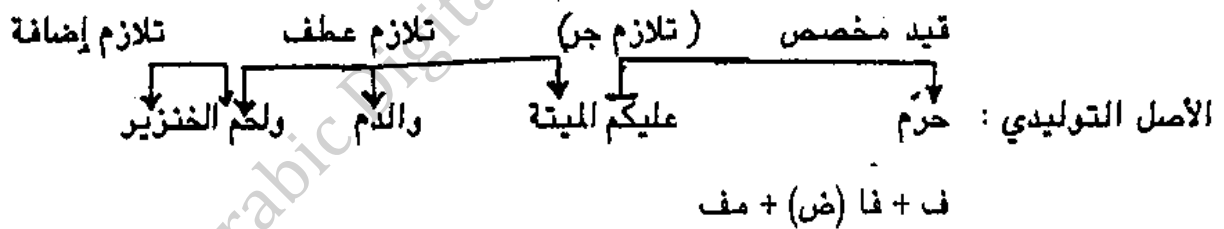
... ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا : إنما نحن مصلحون " (البقرة : ١١) دخلت " إنما " لتدل على أنهم ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢١٦

أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً وكذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين
 ألا الذي هو للتنبيه وبين "إن" الذي هو للتأكيد ف قيل "ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"
 (البقرة: ١٢)(١) .

ومن هنا ذهب بعض البلاغيين إلى أن "إنما" تأكيد على تأكيد بقول القزويني : "وقال السكاكي
 ويذكرُ لذلك وجهٌ لطيفٌ يُسندُ إلى علي بن عيسى الربيعي وهو أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد
 إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم
 النحو ناسب أن يضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد " (٢) .

ولذلك رأى الدكتور خليل عمايرة أنها " تفيد معنى التوكيد بدرجة أقوى من التوكيد بإن
 وحدها، وغالباً ما تكون في سياق فيه إنكار وجحد ، يحتاج إلي درجة عالية من توكيد الخبر (٣)
 وبناء على ما سبق يكون تحليل الآية كمالى :



ثم أراد قصر الحرمة على هذه الأشياء المذكورة دون غيرها مما هو من جنسها من أصناف
 الطعام والشراب ، فادخل (إنما) لتخصيصها بالتحريم ونفيه عما سواها من جنسها ، وحال
 السامع لما يظهر من تسليم أو شك ، ولذلك يفترض التسليم وخلو الذهن فيه والتصديق مادام

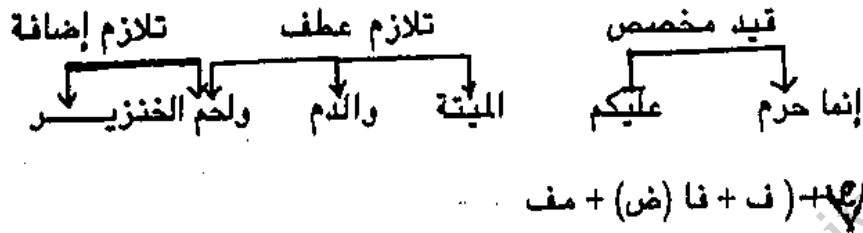
(١) دلائل الإعجاز من ٢٢٢ ، ٢٢٤

(٢) الإيضاح من ٧٢ ، ٧٢

(٣) في التحليل اللغوي من ٢٢٢ ، ٢٢٢

هذا الخبر جديد الطرح .

فالخبر في ذاته ليس موضع شك أو جحد ، فكان التأكيد بإنما أولى من التأكيد "بأن"
التي للجحد ، وذلك لغرض القصر والتخصيص .



١٤٧- (ف + فا (ض) + مف

فالجملة فعلية محولة بزيادة عنصر توكيد وقصر لغرض التخصيص .

- أما تجويز النحاة أن تكون "إنما" أداة واحدة تفيد القصر في قوله تعالى : "إنما صنعوا

كيداً ساحراً" وذلك بنصب "كيد" على أنه مفعول لـ "صنعوا" فمقتات من الرسم الذي وصل "إن"

بـ "ما" الموصولية والحكم في هذا لمعرفة ^{توكيد} ما إذا كان المراد بها أداة القصر "إنما" أم أداة ^{توكيد} المجهود

"إن" و "ما" اسمها الموصول ، هو القراءة المتواترة عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهي

قراءة الجمهور ، وهم على رفع "كيد" (١) . وهذا يعني أن الأصل فصل "إن" عن "ما" لتمييزها

عن "إنما" ، كما أن ثمة دليلاً آخر صوتياً على ذلك وهو أن المد في "ما" الموصولية يكون أقصر

منه في "ما" الفونيم في كلمة "إنما" .
والذين قرأوا بنصب "كيد" في هذه الآية إما قاسوا على قاعدة النحاة التفكيكية كما فعل
الذين قرءوا "الميتة" بالرفع ، وقراءة الجمهور بالنصب .

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١١ . ولم ترد القراءة بالنصب في الكشف ولا في النشر كما لم ترد في المعتتب و مختصر

تقديم المفعول به على فعله

” يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم واوفوا بعهدي أوف بعهدي وإياي فارهبون “ . (البقرة : ٤٠) .

” وإياي “ وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذي بعده الفعل ، لأن كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك . زيدا فاضرب أخاه ، لأن الأمر والنهي مما يضمنان كثيراً ، ويحسن فيهما الإضمار ، والرفع أيضاً جائز على ألا تضمير . قال الشاعر :

وقائلة خولان فأنكح فتاتهم وأكرمة الجين خلوا كما هيا (١)

وأما قوله : ” الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما “ (النور : ٢) و ” السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما “ (المائدة : ٣٨) فزعموا والله أعلم أن هذا على الوحي ، كأنه يقول : ومما أقص عليكم الزانية والزاني والسارق والسارقة . ثم جاء بالفعل من بعدما أوجب الرفع على الأول على الابتداء وهذا على المجاز ، كأنه قال : أمر السارق والسارقة ، وشأنهما ، مما نقص عليكم “ (٢)

” ... “ وإنما اتفق السبعة عليه (أي على الرفع في نحو ” الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة “ لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فإن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي ” فاجلدوا “ عن المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل

(١) مجهول القائل . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٢١٩٥) .

(٢) معاني الأخفش ١/ ٧٧ .

أو بظرف وصلة (أل) غير ذلك و (لذا) أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف قال في قوله :

وقائلة: خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوكما هيا

(إن التقدير خولان) هذا مَقُولُ قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة "فانكح فتاتهم" مستأنفة هرباً من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً ونقله ابن إياز (١) في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي وابن جنّي وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً (٢).

ويقول ابن يعيش في الفاء عند سيبويه : "وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة وأنه من قبيل جملته فعلية على جملة اسمية" (٣).

فالعلة تكمن عند النحاة في تخريج الفاء ، إذ لا خلاف بينهم في أن المفعول الذي شغل عنه فعل الأمر أو النهي ولم يقترن فعله بالفاء يُنصب بتقدير فعل له يفسره الفعل المذكور ويرفع بأن يبنى عليه الفعل ، فيكون خبراً له وذلك في مثل :

زيداً اضربه

يكون

لكن الخلاف أحياناً يقترن فعل الأمر أو النهي بالفاء مثل :

زيداً فاضربه

فسيبويه لا يحمل "زيداً" على الاشتغال ، لأنه ليس باسم موصول ، أو نكرة موصوفة ليضمن معنى الشرط ، فتكون الفاء زائدة ، فيجوز أن يكون الفعل خبراً مبنياً عليه.

(١) هو الحسين بن إياز النعماني البغدادي المشهور بالجمال . إمام متأخر في العربية . أخذ العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد أحمد

الجزامي الأندلسي نزيل بغداد ، له مصنفات ، وكان ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ، تصدرت لإقرار العربية بالمستنصرية ببغداد .

توفي سنة ٦٧٤ (إشارة التعيين ص ١٠٢ . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٣١٩٥) .

(٢) التصريح ٢٩٩/١ ، ٢٩٩ ، وانظر مغني اللبيب ١/١٤١ ، ١٤٢ . وانظر الكتاب ١/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) شرح المفصل ١٠٠/١

ولذا لم يجوز رفع "زيد" في مثل هذا المثال إلا على نية إضمار مبتدأ محذوف له تقديره ،

هذا زيد فاضربه

فتكون الفاء عاطفة جملة فعلية على جملة اسمية .

في حين يجوز : أما زيد فاضربه ، دون تقدير مبتدأ ، فزيد مبتدأ ، و"اضربه" خبره لأن الفاء هذه زائدة حملاً على الجملة الاسمية : أما زيد فمنطلق ، بينما لا يجوز أن يحل اسم خبراً محل اضربه مع اقترانه بالفاء في :

زيد فاضربه

لأنه لا يجوز : زيد فمنطلق

فالفاء ليست زائدة ليصلح بناء الفعل على الاسم .

يقول سيبويه : "والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل.

كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل ، مظهراً أو مضمراً .

وهما أقوى في هذا من الاستفهام ؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك : أزيد أخوك ، ومتى زيد منطلق ، وهل عمرو ظريف . والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك : زيدا اضربه

وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونهيت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر . ومثل ذلك : أما زيد فاقتله . فإذا قلت زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ . فإن شئت نصبت على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على عليك ، كأنك قلت : عليكم زيدا فاقتله .

وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضربه ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمَر .
فأما في المظهر فقولك : هذا زيدُ فاضربه ، وإن شئت لم تظهر " هذا " ويعمل كعمله إذا أظهرته ،
وذلك قولك : الهلالُ والله فانتظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر .

ومما يدلُّك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيدُ فحسن جميل ، كان كلاماً جيداً^(١) ولا يخفى ما في قول سيبويه من بعد في القياس والتقدير ، فعلى الرغم من التفاته إلى دلالة تقديم المفعول به في " عبدُ الله اضربه " وهو العناية والاهتمام إذ يقول : " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدُ عبدُ الله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (٢) ؛ إلا أنه لم يستطع التخلص من سطوة القاعدة النحوية التي تهتم بالمبنى في كثير من الأحيان على حساب المعنى ، ففصل بين المفعول به المقدم ، وفعله ، حين اقترب بالفاء ، وعزلهما بأن قسم الجملة الفعلية إلى جملتين : اسمية ، المفعول فيها يصبح خبراً لمبتدأ محذوف ، وفعلية منفصلة عن الأولى تركيباً ودلالة ، وذلك ليس إلا من قياس خاطئ للجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والذي تأتى أصلاً من القاعدة النحوية التي تحرم أن يعمل الفعل في معمولين ، حتى وإن كانا من حيث الدلالة واحداً لا اثنين ، فالضمير المتصل بالفعل في " اضربه " عائد على " زيد " فهو زيد نفسه .

وحيث إن الشواهد على هذه الظاهرة جاءت عن العرب تارة برفع المفعول المقدم المشغول عنه وأخرى بنصبه ، فقد قدر النحاة في حال النصب فعلاً يفسره المذكور ، ولا يجوز إظهاره ؛ بل هو قبيح عند النحاة ، واجب الاستتار ، مما يشير إلى إدراكهم ما في هذا التقدير من تشويه وإخلال بالمبنى والمعنى معاً : بالمبنى من حيث أنه يخرج الكلام عن سنن العرب فيه ، وبالمعنى

(١) الكتاب ١/١٢٧-١٢٩

(٢) السابق ١/٢٤ ، وانظر : البرهان ٢/٢٣٥

من حيث توكيد ما لم يرد المتكلم توكيده . إذ بتكرار الفعل يؤكد الفعل ذاته ، في حين أن غاية المتكلم هي توكيد المفعول لا غيره ، وذلك بتقديمه ، ثم بإعادة ضمير عليه . يقول الأخفش :
... فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى يحسن الكلام به ، وإظهار ذلك الفعل قبيح * (١) .

- أما في حال رفعه فقد أعربوه كما أعرب كل اسم تصدر الجملة وكان مرفوعاً ، مبتدأ ، والفعل المتأخر عنه خبراً . وإذا كان ثمة ما يمنع من إعرابه خبراً له كما في دخول فاء سيبويه عليه في " زيداً فاضربه " فإن الاسم يعرب خبراً لمبتدأ محذوف . ولا يهتم النحاة في هذا فيما إذا كان الاسم المتصدر في أصله مبتدأ حقيقياً أسند إليه الخبر في الجملة الاسمية ، أو كان مفعولاً به مقدماً كما في : " واللذان يأتيانها منكم فأذوهما " (النساء : ١٦) ، أو كان جزءاً من المفعول به ، كأن يكون مضافاً إليه في أصله أو مجروراً قدّم على جاره للعناية كما في " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " .

ومن هنا أعرب سيبويه " السارق والسارقة " والزانية والزاني " مبتدئين خبرهما مقدر مضمّر وهو : فيما فرض عليكم ، ولم يجوز أن يكون " فاقطعوا " و " فاجلدوا " خبراً لهما ، لأن الفاء ليست بزايدة ، والمشفول عنه ليس بمتضمن معنى الشرط .

في حين أعرب " واللذان يأتيانها منكم فأذوهما " مبتدأ ، خبره الفعل " فأذوهما " ، لأنه اسم موصول استوفى صلته الفعل " يأتيانها " فكان بدا متضمناً معنى الشرط ، وعليه فالفاء زائدة كما هي في الشرط ، فجاز أن يبنى الفعل على الاسم الموصول .

يقول سيبويه : " ونقول : اللذين يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب زيداً ، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمّر . وإن شئت كان مبتدأ ، لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء . ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم . والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسناً . ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز ؛ وإنما جاز ذلك لأن قوله الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء .

(١) معاني الأخفش ١/٧٧ .

ومن ذلك قوله عز وجل : " الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون " (البقرة : ٢٧٤). ومن ذلك قولهم : كل رجل يأتيك فهو صالح ، وكل رجل جاء فله درهمان ؛ لأن معنى الحديث الجزاء^(١).

في حين يحمل المبرد " السارق والسارقة " و " الزانية والزاني " على " واللذان يأتياها " فيجعل " الـ " اسماً موصولاً مبتدأ ، واسم الفاعل (سارق ، وزانية) صلة له ، والفاء زائدة فيضمونها معنى الشرط ، والفعل خبراً للاسم الموصول.

يقول صاحب التصريح : " وقال المبرد الفاء في فاجلدوا لمعنى الشرط لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى إن زنيا فاجلدوهما " (٢).

" وقال أبو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه " (٣). يتضح مما سبق : أن الخلاف تأتي من مزاجية في تخريج الفاء من جهة ، ومن الوقوع تحت سطوة بعض القواعد النحوية الخاطئة من جهة أخرى . وبقياس الفعل على الاسم كتجوز أن يكون الفعل ومتعلقاته خبراً لمبتدأ هو في أصله مفعول ، وحملهم الاسم الموصول على اسم الشرط ، وحمل " الـ " التعريف على الاسم الموصول ، وتقدير ما لم يُجَوِّز النحاة أنفسهم إظهاره .

والرأي عندنا " أن العبرة بصدر الأصل^(٤) بمعنى أن العبرة ببؤرة الجملة في أصلها التوليدي . فالجملة تبقى فعلية ما دام فيها فعل ، سواء قدم المفعول ، أو الفاعل ، أو ادخالها أي تغيير في ترتيبها ، أو زيادة ما ليس ركناً رئيساً في الجملة التوليديّة الأم .
فأصل الجملة في الآية الكريمة :

(١) الكتاب ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ ، وانظر : شرح المفصل ١/ ١٠٠ ، ١٠١ ، ومشكل إعراب القرآن من ١٩٢ .

(٢) التصريح ١/ ٢٩٩ .

(٣) السابق ، الموضع نفسه .

(٤) المجمع ١/ ٣٦ .

ارهبوني

ف + فا + مف

يقول الزجاج ملتفتاً إلى هذا الأصل : " نصب بالامر كأنه في المعنى ارهبوني ... (١) إلا أنه رغم إدراكه هذا لم يستطع التحرر من سطوة القاعدة النحوية عند الإعراب فقال : " ويكون الثاني تفسير هذا الفعل المضمر " (٢) .

ولما أراد المتكلم - عز وجل - العناية بالمفعول وتخصيصه دون غيره بالرهبة قدمه ، واقتضت العربية أن يتحول من ضمير متصل إلى منفصل.

إياي ارهبوا

مف + ف + فا

ويشير السيوطي إلى أهمية تقديم المفعول به فيقول : " وإذا قَدَّمَ المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو : " إياك نعبد ، وإياك نستعين " أي لا غيرك ، " بل الله فاعبد " (الزمر : ٦٦) أي لا غيره " (٣) .

ويقول القرطبي في تفسير : إياك نعبد وإياك نستعين : " إن قيل لم قَدَّمَ المفعول على الفعل ؛ قيل له : قَدَّمَ اهتماماً ، وشأن العرب تقديم الأهم ، يذكر أن إعرابياً سبب آخر فأعرض المسبوب عنه ، فقال له الساب : إياك أعني ، فقال له الآخر : وعنك أعرض ، فقدم الأهم ، وأيضاً لنلا يتقدم الفعل على كناية المفعول ، وإنما يتبع لفظ القرآن ... وكرر الاسم لنلا يتوهم إياك نعبد ونستعين غيرك " (٤) .

(١) معاني الزجاج ١/١٢١

(٢) السابق ، الموضع نفسه .

(٣) الهمع ١٢/٣ .

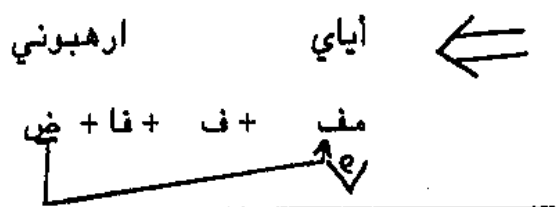
(٤) الجامع لأحكام القرآن ١/١٤٦ ، وانظر : البحر المحيط ١/٢٤ .

يقول الزمخشري : " وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى : " قل : أفغير الله تأمروني أعبد " (الزمر : ٦٤) . " قل : أفغير الله أبغى رباً " (الأنعام : ١٦٤) . والمعنى : نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل ومنه ثوبٌ ذو عَبدَه : إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسيج ، ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى لأنه مولى أعظم النعم فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع " (١) .

يقول الزمخشري أيضاً في قوله تعالى : " أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون " (آل عمران : ٨٣) : " ... قدّم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث إنّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل " (٢) .

فالمعضلة ليست في حصول فعل العبادة أو الرهبة من المخلوقين للخالق ، فالعبادة والرهبة ليست موطن الاهتمام ، لأنها تحصيل حاصل . فالناس سواء كانوا مشركين ، أو كتابيين ، أو مسلمين أو غيرهم ، يَعْبُدُونَ وَيَرْهَبُونَ ، بمعنى أن فعل العبادة والرهبة يقع منهم بالفطرة ، وقد يقع على لفظ الجلالة الله سبحانه إلا أن المهم هو أن يكون وحده المعبود، ووحده المرهوب دون إشراك غيره معه فيما هو حق له وحده . ففي تقديم المفعول به ، وبضمير الفصل " إياك " و"ايا" دون غيره من الضمائر إشارة إلى أن المهم هو الإخلاص في التزام العبودية التامة لله في كبير الأمور وصغيرها وليس مجرد قَصْر ذلك على الله وحده ، بل فيها إشارة إلى كيفية العبادة وهو الحرص على إتقانها وأدائها كما ينبغي .

ولما أراد المتكلم جلّ وعلا زيادة العناية بالمفعول به أضاف ضميراً متصلاً يعود عليه لتوكيده .

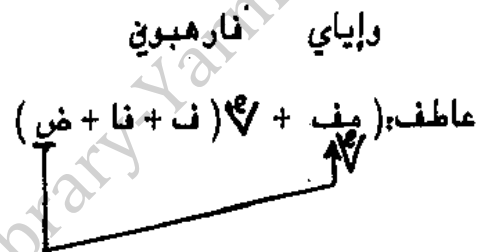


(١) الكشاف ١/٦٢ .

(٢) السابق ١/٤٤١، ٤٤٢ .

وفي سياق الآية ما يدل على أنهم كانوا على عكس ما أمرهم به سبحانه فعلى الرغم من أنه أنعم عليهم إلا أنهم لا يذكرون ذلك ، ولا يوفون بعهده ، ويرهبون من ليس له عليهم فضل ومن هو دونه من مخلوقاته ، فيرهبونه من دون الله ، أو يشركونه معه في الرهبة . ومن هنا أكد المفعول وهو المستحق وحده للرهبة بمؤكدين ، وقرنه بالفاء . وفي هذا لهجة حارة من التحذير والتهديد والوعيد إذا استمروا فيما هم عليه . يقول القرطبي : " والرَّهْبُ والرَّهْبَةُ ، الخوف . ويتضمن الأمرُ به معنى التهديد " (١) .

ولعل هذا التهديد تأتي من دخول الفاء التي أكدت الأمر ، بما يشعر بأنه سيترتب على مخالفتها عقابٌ شديد .



وحيث إن ما أكد بؤرة الجملة ، أكد مضمون الجملة كلها ، تكون الجملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد ، والمفعول به مؤكد بثلاث مؤكدات .

وقد أحسَّ الزمخشري بقوة التوكيد في هذه الآية الكريمة ، وزيادته فيها عن غيرها فقال : " ... وهو من قولك : زيداً رهبت ، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من إياك نعبد " (٢) . وإنما كان الاختصاص أقوى وأوكد في " وإياي فارهبوني " لأمور عدة :

- ١- إعادة ضمير على المفعول به المقدم مما زاده توكيداً .
- ٢- أن الفعل في " إياك نعبد " جاء على لسان العبد مخاطباً به ربه عز وجل . مقررأ واقع معتقده في إخلاص العبودية له دون غيره ، في حال تكلمه وفي مستقبله ، فالفعل مضارع ، أما

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/٣٢٢/٣٢٣ ، وانظر إعراب الشعاس ١/١٦٧ .

(٢) الكشاف ١/٣٧٧ .

في " إياي فارهبون " فالتكلم هو الله ذو السلطان الأعلى ، والمخاطب العبيد بلغة الأمر ، فهو يأمرهم بإخلاص الرهبة له وحده وقد انصرفوا عما ينبغي أن يكونوا عليه فحمل معنى التهديد والوعيد .

٢- دخول الفاء على الفعل والتي تفيد تأكيد معنى الأمر ، وإيجابه . فهي ليست زائدة كما رأى النحاة " دخولها في الكلام كخروجها " (١) .

والذي دفعهم إلى القول بزيادتها أن الجملة في صورة من صورها تستغني عنها مع بقائها جملة عربية سوية ، فهي نظرة تركيبية تهمل الدلالة ، وهي لا تختلف عن نظرتهم إلى حروف الجر المؤكدة والتي عدوها زائدة للسبب نفسه مهملين ما تحدثه في الجملة عند إضافتها من تحويل في دلالتها .

ثم إنه لا يعقل أن تزداد عبثاً ، فالتكلم لم يزد لها مجرد الرغبة في التنويع اللفظي والشكلي ، وإنما لمعنى يترتب على الزيادة في المبنى . خاصة إذا كان المتكلم هو الله تعالى في أفصح كتاب عرفتة العربية .

ألا ترى أن الله تعالى يقرن الفاء بالفعل المشغول عن مفعوله في حالين :

- ١- إذا أراد تعيين وتخصيص المفعول به المقدم ، أو موضع الاهتمام منه بالحكم .
- ٢- إذا أراد أن يجعل هذا الفعل بمثابة حكم شرعي لا يقبل نقاشاً ولا جدلاً . فهو أمر ثابت دائم صارم صرامة القانون كما في الآيات التي جاءت مبينة للعقاب المتوجب على المذنبين إلى يوم الدين كما في قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " و " والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " و " واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ... " و " بل الله فاعبد " (الزمر : ٦٦) وغيرها .

(١) معنى اللبيب ١/١٤١

٣- "وقيل للذين أتقوا ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خيراً ولنعم دار المتقين ، جنات عدن يدخلونها تجري من تحتها الأنهار لهم فيها ما يشاءون كذلك يجزي الله المتقين " (النحل : ٣٠ ، ٣١) .

يقول الفراء (١) : " ترفع الجنات لأنه اسم لنعم كما تقول : نعم الدار دار تنزلها . وإن شئت جعلت (ولنعم دار المتقين) مكتفياً بما قبله ، ثم تستأنف الجنات فيكون رفعها على الاستئناف . وإن شئت رفعتها بما عاد من ذكرها في (يدخلونها) .

والمرجح أن " ولنعم دار المتقين " مكتفياً بما قبله فقد دخل عنصر المدح (لنعم) على الجملة بعد أن مدحت الدار الآخرة بأنها خير ، ثم مدحت بتحديد سكانها وهم المتقون دون غيرهم . فالمدح للدار التي تكررت في الجملتين . فالمعنى ولنعم دار المتقين الآخرة ؛ وهذا قول الجمهور . " (٢) لكنهم على هذا المعنى يجعلون (جنات عدن) " بدلاً من الدار فلذلك ارتفع ، وقيل : ارتفع على تقدير: هي جنات ، فهي مبينة لقوله : " دار المتقين " ، أو تكون مرفوعة بالإبتداء ، والتقدير : جنات عدن ، نعم دار المتقين " (٣) .

أما أن تكون مبتدأ "لنعم" فغير صحيح ، فالسياق يرفض هذا التركيب ، لأن معنى هذا أن الفعل في يدخلونها " حشو لا أهمية له ، وتعالى الله عن ذلك . أما لو كان بدلاً لكان فضله من أجل التفسير والتوضيح لسابق ، لكن الواقع أن جنات عدن " عنصر أساس في الجملة الفعلية " جنات عدن يدخلونها " لا تستغني عنه الجملة ، أما أن تكون " جنات " مبتدأ وخبرها "يدخلونها" فهو من الاحتيال على المعنى وتقدير ما لا داعي لتقديره ، فالجملة فعلية قدم فيها الفاعل للأهمية . فأصل الجملة التوليدي :

(١) معاني الفراء ٩٩/٢ . ولم يعربها الأخفش . انظر: معاني القرآن ٢٨٢/٢

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٠١/١٠ .

(٣) السابق ، الموضع نفسه .

تلازم اضافة
يدخلون جنات عدن
ف + فا + مف

والضمير الفاعل يعود على المتقين في " دار المتقين " وهذا دليل على أن الجنات ليست بدلاً من دار المتقين .

ثم أراد المتكلم العناية بالمفعول به ، والمسارة بالبشرى فقدم المفعول

جنات عدن يدخلون
مف + ف + فا

ثم أراد التوكيد أكثر

جنات عدن يدخلونها
مف + ف + فا + ض
e

ولكن من العرب من ينصب المفعول المقدم ، ومنهم من يعطيه حركة الرفع ، ولعل في إعطائه حركة الإسناد إيهاماً للسامع بأنه مسند إليه فينتظر محط الفائدة مشغولاً بأذنيه ومركزاً حواسه فيفاجأ بالجملة فعلية فيدرك أن التقديم للأهمية والعناية .

" وقرأ زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن جنات عدن بالنصب على الاشتغال أي يدخلون جنات عدن يدخلونها وهذه القراءة تقوي إعراب جنات عدن بالرفع ، (١) . فهي على هذا الأساس مفعول للفعل " يدخلون " ، لكن حركة الرفع أو همت النحاة الذين يعتمدون العامل في إعرابهم بأنها مبتدأ ، أو خبر ، أو بدل بحثاً عن تبرير للحركة الإعرابية هادرين المعنى الذي يفرضه السياق .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات الكريمة التالية :

(١) البحر المحيط ٤٨٨/٥

- ١- أَغْيِرْ دِينَ اللَّهِ يَبْفُونَ لَهُ أَسْلَمَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ " (آل عمران: ٨٢) .
- ٢- ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَساً يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ " (آل عمران : ١٥٤) .
- ٣- " وَرَسُولاً قَدْ قُصَصْنَا عَنْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولاً لَمْ نَقْصِصْ عَنْكَ عَلَيْهِمْ ، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً (النساء : ١٦٤) .
- ٤- " قُلْ : أَغْيِرَ اللَّهُ أَيْفِي رِبَاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ " (الأنعام : ١٦٤)
- ٥- " ذَلِكَ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ " (الأنفال : ١٤)
- ٦- " قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ " (الزمر : ٦٤) .
- ٧- " بَلِ اللَّهُ فاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ " (الزمر : ٦٦) .

المفعول لأجله

" أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين " (البقرة: ١٩).

" حذر وحذار بمعنى ؛ وقريء بهما . قال سيبويه : هو منصوب ؛ لأنه موقوع له أي مفعول لأجله ، وحقيقته أنه مصدر ؛ وانشد سيبويه (١) .

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْخَارُهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا (٢)

وقال الفراء : هو منصوب على التمييز " (٣) .

يقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله ؛ لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب " درهم " في قولك : عشرون درهماً ... " (٤) .

وعلى الرغم من أن سيبويه حين قال بأن هذا الموقوع له في حقيقته مصدر ، قصد أنه مصدر ببنيته الصرفية لا ببابه النحوي ، وقرن هذه البنية الصرفية بالدلالة وغرض المتكلم منه ، وهو السببية والعلّة .

وكذلك حين قال بأنه منصوب لأنه تفسير لما قبله كما يُنصب " درهم " في : عشرون درهماً لم يكن يقصد حمله على التمييز دلالة كما لم يرد أن يجعله في باب النحوي ، بين حمله عليه من حيث كون نصبه غير متأت من وقوع الفعل عليه مباشرة ، بمعنى أنه ليس مفعولاً به للفعل ، إلا أن من جاء بعده من نحاة وغيرهم حملوا كلامه على ظاهرة فقالوا في إعراب المصدر المنصوب الدال على السببية بأنه مفعول مطلق ، فقدروا له فعلاً تقديره " احذر حذر الموت "

(١) الكتاب ١/٣٦٨/٢، ١٢٦.

(٢) للشاهد لحاتم الطائي في ديوانه من ٢٢، و... معجم حداد، رقم الشاهد (٢٥٧٨)

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/٢٢٠.

(٤) الكتاب ١/٣٦٩.

كما قال آخرون بأنه تمييزٌ على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون تمييزاً في دلالة ولا حتى في تركيبه .

ففي مثال سيبويه : عشرون درهماً

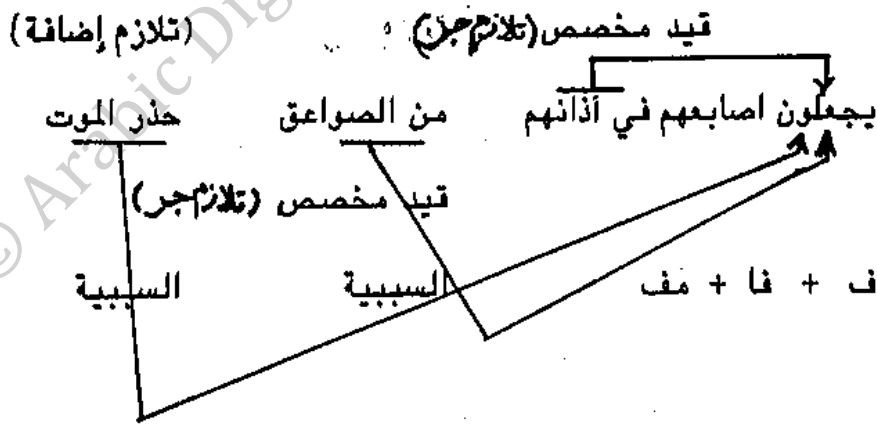
لا تستغني الجملة بحال عن التمييز " درهم " وتبقى الجملة مبهمّة غير تامّة بحاجة إلى مفسرٍ ومبين نوع هذا العدد .

أما في الآية الكريمة: فالأصل التوليدي يجعلون أصابعهم في أذانهم

ف + فا + مف

فالجملة في صورة من صورها يمكن أن تستغني عن المفعول لأجله " حذر الموت " مع بقائها تعطي معنى يحسن السكوت عليه .

الآن أن المتكلم لما أراد إيضاحَ علةِ الحدثِ وسببِهِ أدخل المصدر منصوباً على الجملة التوليدية لإضافة معنى جديد وهو السببية ، كما جاء القيد المخصص " من الصواعق " أيضاً مرتبطاً بالسببية مع الفعل



فقد بين المتكلم جل وعلا علة جعلهم أصابعهم في أذانهم، الصواعق ، ثم أراد أن يبين أكثر أن ليس ذلك من الصواعق في ذاتها بل لما تنطوي عليه من رعب وموت . فإذا كانت الصواعق سبباً ما فعلوه ، فقد كان حذر الموت سبباً في خوفهم من الصواعق .

يقول أبو حيان : " ... ومن تتعلّق بقوله " يجعلون " وهي السببية أي من أجل الصواعق ، و " حذر الموت " مفعول من أجله وشروط المفعول من أجله موجودة فيه ... " (١) ووفقاً لما تقتضيه

نظرية العامل والمعمول قال سيبويه بنصبه على نزع الخافض حملاً على الجملة التي تجرّ فيها لام العلة المصدر سواء كان صريحاً ، أو مؤولاً ، جرياً وراء البحث عن مبرر للنصب يقول : " ... إن هذا كله ينصب لأنه مفعول له كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا فقال ، لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ... " (١).

ولا نرى هذا لما فيه من بعد عن واقع اللغة الوصفي ، فليس ثمة أصل وفروع إذ لا دليل على ذلك ، وإنما هما أسلوبان من أساليب العربية المتعددة في التعبير عن العلة والسبب في صدور الحدث ، ولو بَوَّبَ النحاة النحو على أساس من المعنى لا الحركة الإعرابية لانضوى تحت باب السببية مثل هذه الأساليب في الأمثلة التالية :

حضرتُ من أجلك

جنتك لتكرمّني

جنتك إكراماً لك

تعذر حضوري بسبب المواصلات

جنتك لانعدام الصديق

دخلت امرأة النار في هرة

فكل هذه الأساليب تصلح لأن تكون جواباً عن سؤال : لم فعلت كذا؟ كما وقع الخلاف بين النحاة فيما بعد في علة نصبه فأخذ بعضهم بنصبه على نزع اللام ، وذهب آخرون إلى نصبه على تقدير فعل محذوف من جنسه ، كما لو كان مفعولاً مطلقاً يقول الزجاج : " ... وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له ، والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط

(١) الكتاب ٣٦٩/١ ، وانظر : الأصول ٢٠٨/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ .

اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال : يحذرون حذراً لأن جعلهم أصابعهم في أذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت (١) بي. وهو رأي الكوفيين وابن عصفور (٢) فهم يقولون : " ... ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر ، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت : ضربت زيداً تأديباً ، فكأنك قلت : أدبته تأديباً (٣) . ولا يخفى ما في تقدير فعل من جنس المصدر ينقله من بابه إلى باب المفعول المطلق والذي غرض المتكلم منه توكيد الحدث في حين أن غرض المتكلم تبيان سبب وقوع الحدث . " والمصدر نوعان : مبهم ، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لجرد التأكيد ، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل ... ولذا قال ابن جني : إنه من قبيل التأكيد اللفظي ، وقيل إنه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث ، ورفع توهم المجاز وعليه الأمدى وغيره " (٤) . وفي قوله : " مؤكداً للحدث " دقة في التعبير وإصابة فهو لا يؤكد الفعل بمعناه الاصطلاحي بل الحدث بكل وجوهه ، فمنه قوله تعالى : " فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً " (الإسراء : ٦٣) . فقد أكد الخبر الذي هو مصدر يحمل الحدث .

ولا يختلف المحدثون مع القدماء في تعيين المفعول المطلق للتوكيد (٥) .

- أما القراء فذهب إلى نصبه على التفسير (التمييز) على الرغم من إدراكه معنى

(١) معاني الزجاج ٩٧/١ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي . من أهل اشبيلية ، تخرج على أبي الحسن بن الدباج أولاً ، ثم على الشلوبين ثانياً ، وكان بقية العاملين للواء العربية بالمغرب ، وكان كثير المطالعة ، له تأليف حسان أمام بتونس يشغل الطلبة ... توفي سنة ٦٦٩ . إشارة التبيين ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٣) الهمع ١٢٢/٣ وانظر : التصريح ٣٢٧/١ .

(٤) الهمع ٩٦/٢ .

(٥) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها ص ٢٧٢-٢٧٧ . و " التراكيب اللغوية في العربية " د. هادي نهر ، ص ١١٠-١١٥ .

«السببية فيه ، إذ لم يستطع التخلص من قيود نظرية العامل التي توجب أن يكون كل منصوب معمولاً لعامل ، ولأن المفعول لأجله لا يصلح أن يكون معمولاً للفعل حملاً على أم باب المنصوبات (المفعول به) يحمله على التمييز . وقد كان الأولى الاكتفاء بمصدريته ودلالته على السببية ليكون منصوباً وفق ما جرى على السنة أهل اللغة الفصحاء الذين يحركون أواخر الكلم حسب أغراضهم ومعانيهم دون حمل على أبواب نحوية أخرى توافقها في حركات الأواخر، وتخالفها تماماً في الغرض الدلالي الذي تؤديه .

يقول الفراء : " فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك ، أعطيتك خوفاً وقرقاً . فأننت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل ، كقوله جل وعز : " يدعوننا رغباً ورهباً " (الانبياء : ٩٠) وكقوله : " ادعولربكم تضرعاً وخفية " (الأعراف : ٥٥) والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع ، وليس نصبه على طرح " من " (١) .

أما الزمخشري والنحاس فيذهبان إلى أنه مفعول لأجله (٢) نظراً إلى المعنى . وهذا ما نراه دون لجوء إلى تطبيق شروط النحاة التي استحدثت بعد سيبويه ، ورفضها فريق آخر من النحاة أنفسهم ، على الرغم من أن جميع شروطهم هذه تنطبق على " حذر الموت " إلا أننا لا نثبت ما ذهبنا إليه إلا بقريضة المعنى والمصدرية ، لما في هذه الشرائط من تعجل وعدم دقة وشمولية تسلم إلى تعقيد لا طائل من ورائه ، ولا ضرورة له .

وفيما يلي نستعرض هذه الشروط لإثبات عدم صحتها باستثناء شرط المصدرية والعلة :

- ١- أن يكون مصدراً : " لأن المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً فلا يجوز جنتك السمك والعسل بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط قاله الجمهور " (٣)

(١) معاني الفراء ١٧/١ . ولم يذكر الأخفش أي وجه إعرابي في هذا الموضع . (انظر : معاني الأخفش ٥٠/١ .

(٢) انظر : الكشاف ٢١٨/١ ، وإعراب النحاس ١٤٤/١ .

(٣) التصريح ٢٢٤/١ . وانظر : الهمع ١٢١/٢ .

ويقول سيبويه " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ... " (١).

ويقول ابن يعيش : " ... وإنما وجب أن يكون مصدراً لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداع له ... " (٢).

وهذا ما لاخلاف فيه ، وإن كنا نرى أن ليس المصدر المنصوب وحده يأتي لمعنى السببية - كما أسلفنا إلا أن المفعول لأجله المقصود في هذا الباب هو المنصوب ، لا غيره من أساليب السببية ٢- أن يكون قلبياً : أي من أفعال النفس الباطنة كالرغبة لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل الحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز : جئتكم قراءة للعلم ، من أفعال اللسان ... ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي ، ... " (٣).

ونرى رأي الشاطبي في الاستغناء عن هذا الشرط لكن بدون اشتراط اتحاد الزمان - كما سيتضح هذا لاحقاً - ذلك أن من أمثلة الحاجة المصنوعة : ضربت ابني تأديباً له (٤) - كما ذكر أنفاً - وتأديباً " ليس بفعل قلبي . ونقول : جئت بحثاً عن علي ، والبحث ليس بفعل قلبي.

٣- كونه علة : لأنه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطاً لأنها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطاً ، وجوابه أن هذه الشروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته . ومن هذه العلل ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبناً فإن الجبن وصفٌ جبليٌ

(١) الكتاب ١/٣٦٩.

(٢) شرح المفصل ٢/٥٢.

(٣) التصريح ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وانظر شرح المفصل ٢/٥٢ والهمع ٢/١٢٢.

(٤) انظر : شرح المفصل ٢/٥٢.

وهذا لب الموضوع اذ العلة هي التي تبرر حركة النصب على المصدر لا شيء آخر. ومن هنا يؤخذ بهذا الشرط دليلاً على أن المصدر جاء مفعولاً لأجله مما يميزه عن غيره من المصادر المنصوبة.

٤- اتحاداه بالمعلل به وقتاً : بأن يكون وقت الفعل المعلل بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : حبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس نحو : جئتكم إصلاحاً لحالك . فإن لم يتحدا امتنع النصب ، فلا يجوز : تأهبت اليوم السفر غداً ، أن زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الأعلام يوسف الشنتمري (٢) والمتأخرون كالشلوبين (٣) ، وقال تلميذه ابن الضائع (٤) لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتكم أمس طمعاً في معروفك الآن. (٥)

وأضح من ردّ النحاة أنفسهم سقوط هذا الشرط ، أما مثالهم المصنوع للدلالة على عدم صحة السببية في المصدر ما لم يتحد مع الفعل زماناً فليس دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه ، والضعف ليس في عدم اتحاد المصدر بالفعل زماناً ، بل في المثال نفسه ، والمصدر أصلاً يدل

(١) السابق ٢٣٥/١ ، بتصريف . وانظر شرح الفصل ٥٢/٢.

(٢) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، يعرف بالأعلم من أهل شنتمريّة الغرب ، يكنى أبا المجاج ، أخذ عن الإفليّلي وطبقته .
إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار . له مصنفات عديدة . ولد سنة ١١٤١هـ وتوفي بالاندلس بأشبيلية سنة ٤٧٦هـ وقيل ٤٤٦هـ . انظر : إشارة
التعيينين من ٢٩٢ ، والإنباء ٥٩/٤ - ٦١.

(٣) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين . والشلوبين بلغة أهل الأندلس الأشقر الأبيض . إمام في اللغة العربية ، امتدّ فيها ، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه . له تاليف مفيدة ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي سنة ٦٤٥هـ . انظر : إشارة . التعيينين من ٢٤١ ، والإنباء ٣٢٢/٢ - ٣٣٥.

(٤) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي ، يعرف بابن الضائع ، لازم الشلوبين ، ولزم عبد الله العرافي الفاسي ، وأخذ عنه علم الكلام ، وكان إماماً في العربية وعلم الكلام ، توفي بفرنطة سنة ٦٨٠هـ . انظر : إشارة . التعيينين من ٢٣٥.

(٥) التصريح ٢٣٥/١ ، بتصريف . وانظر شرح الفصل ٥٢/٢ ، ٥٤ ، والجمع ١٣٢/٢.

على عمومية الحدث ، فهو حدث غير مؤطر بزمان معين محدد . كما أن الأولى الأخذ بالشواهد لا بالأمثلة المصنوعة التي حاكتها الفلسفة المفرقة في التكلف ففي قوله تعالى : " هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً " (الرعد : ١٢) الخوف والطمع في المستقبل لا في زمن الفعل . كما ستوضح هذه الفكرة خلال الشرط التالي .

٥- اتحاده بالعلل به فاعلاً : " بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً كقوله تعالى : " يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت " فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز : جنتك محبتك إياي : لأن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب . وهذا الشرط قاله المتأخرون أيضاً وخالفهم ابن خروف (١) فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجاً بنحو قوله تعالى : " هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً " ففاعل الإرادة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجابه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : معنى يريكم : يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع ، وقيل هو على حذف مضاف أي إرادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين (٢) ، واقتصر في النظر على بعض الشروط . وفي رأي ابن مالك تكلف واضح ، فالقول بأن الله جعلهم يرون ليكونوا فاعلين للفعل والمصدر قول فيه فلسفة ، إذ على هذا الأساس يكون كل فعل يصدر من الإنسان يكون فاعله الله في الواقع لأنه هو الذي يجعلهم يفعلونه . وعليه فإنه يمكن الاحتجاج على ابن مالك بما قال إذ يكون فاعل الرؤية الله ، وفاعل الطمع الله ، بمعنى أنه هو الذي جعلهم يرون ، وهو الذي جعلهم يطمعون ، وليس الفاعل الإنسان للفعلين .

وهذا يؤدي إلى فوضى لما فيه من خلط بين اللغة والفلسفة . فحين نقول : فاعل فإن ذلك

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي من أهل أشبيلية ، يعرف بابن خروف ، كان إماماً في النحو واللغة أخذ كتاب سيبويه عن أبي اسحاق بن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر الدب ، له مصنفات مفيدة توفي سنة ٦٠٩ هـ انظر : إشارة . التعيين من ٢٢٨ .

(٢) انظر : الكشف ٢/٢٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) التصريح ١/٣٣٥ . وانظر شرح المفصل ٢/٥٢ ، ٥٤ والهمع ٣/١٢٢ .

يعني أننا ننظر إلى التركيب النحوي ، ولا ينبغي عندها اللجوء إلى الفلسفة حرصاً على ألا نخالف قاعدة خاطئة .

و"يريكُم"فاعله تركيبياً ونحوياً هو الله ، و " كم " مفعول به ، والطمع صادر عن " انتم المضمرة" والتي دلت عليها " كم " فهو فاعل . فما كان مفعولاً للفعل صار فاعلاً للمصدر . يقول أبو حيان " : وقال أبو البقاء : خوفاً وطمعاً مفعول من أجله . وقال الزمخشري لا يصح أن يكون مفعولاً لهما لأنهما ليسا بفعل الفاعل المعلن لأن إرادة الله فعل الله والخوف والطمع فعل المخاطبين فلم يتحد الفاعل في الفعل في المصدر (١) ، وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مجعاً عليه من النحويين ، ولا يشترط ذلك وهو مذهب ابن خروف (٢) .

٦- واشترط الجرمي (٣) والمبرد والرياشي (٤) كونه نكرة ، وأنه وإن وجدت فيه "ال" فزائدة لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة ، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها . وردّه سيبويه والجمهور ، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه ، فيعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما (٥) .

(١) انظر: الكشاف ٢/٢٥٢ .

(٢) البحر المحيط ٥/٣٧٤ .

(٣) صالح بن اسحاق ، أبو عمر الجرمي ، مولا هم ، وقيل من أنفسهم ، وقيل مولى بجيلة . أخذ من الألفش وغيره ، ولقي يونس . وأخذ

اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي . كان ذا دين وورع ، عالماً باللغة ، حافظاً لها . وكان يفتي الناس في كتاب سيبويه ، مع ما عنده من العلم والحديث ، وله في النحو كتاب " الفرج " . توفي سنة ٢٢٥ هـ . انظر : اشارة التعيين من ١٤٥ ، والإنباء ٢/٨٠-٨٣ .

(٤) " عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل ، ويقال له أبو الفرج . إمام في النحو واللغة ، كثير الرواية للأشعار . أخذ عن الأصمعي ، وكان يحفظ كتبه . قرأ على المازني كتاب سيبويه ، ... قتله الزنج بالبصرة لما دخلوها ، ووجدوه قائماً يصلي الضحى سنة ٢٥٧ هـ " . اشارة التعيين من ١٥٨ ، وانظر الإنباء ٢/٣٦٧-٣٧٣ .

(٥) الهمع ٣/١٣٣

يقول سيبويه : " واعلم أن هذا المصدر ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون كشعر حاتم
... (١) .

وعلى هذا يسقط الشرط كونه نكرة اذ يأتي معرفاً بالإضافة كما في شاهد حاتم ، وكما في الآية
الكريمة " حذر الموت " ، إلا أننا لا نرى جوازه معرفاً بـ " أل " ذاك أن ليس عليه شواهد إلا اثنين
من الشعر .

الأول : " لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زَمْرُ الْأَعْدَاءِ

وحيث إنه مجهول القائل فلا يعمل عليه ، وإن جاز شعراً - على ضعفه - فهو غير جائز
في مطلق الكلام ، فالشعر موطن ضرورة .

ولهذا قال النحاة فيه النصب في المعرف بال أقل منه بلام الجر يقول السيوطي : " وإن كان
معرفاً باللام فالجر أكثر ، ويقل النصب " (٢) .

الثاني : " فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا " (٣)

ولا نحسب " الإغارة " في هذا الشاهد مفعولاً له أصلاً ، وإنما هو مفعول به .

وقد أشار إلى هذا محقق شرح ابن عقيل (٤) .

ذلك أن مبنى الجملة التوليدية لا يكتمل إلا به ، فالجملة بدونه لا تعطي معنى يحسن السكوت
عليه . ولو كان مفعولاً لأجله لكان فضله ، في حين أنه عمدة .

وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات الكريمة التالية :

١- بئسما أشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل من
فضله على من يشاء من عباده (البقرة : ٩٠) .

(١) الكتاب ١/٣٦٩ .

(٢) الهمع ٣/١٢٤ ، وانظر : ابن عقيل ١/٥٧٥ .

(٣) الشاهد لقريط بن أنيف العنبري . انظر : معجم هداد ، رقم الشاهد (٢٩٢٢) .

(٤) ابن عقيل ١/٥٧٧ .

٢- " ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رءوف بالعباد "

(البقرة : ٢٠٧).

٣- " فقلبك باخسٌ نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً "

(الكهف : ٦).

٤- "إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً " (الكهف : ٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال

• قالت : يا ويلستي ألدُّ وأنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب * (هود : ٧٢).

• شيخاً يقرأ بالنصب والرفع .

فالنصب على الحال من المشار إليه والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة أو التنبيه ، فكان المعنى ، أشير إليه شيخاً ، أو أنبه إليه شيخاً ، وشيخاً ناب عن قوله والدأ ، وهذه الحال لا تجوز إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحبها ، وذلك أنه إذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يفض إلى محال وكانت فائدة الإخبار في الحال وقد أفادت المخاطب وقوع الحال منه . فكان فيه فائدة ، وقد أفدت المخاطب ، وإذا لم يعرف المخاطب صاحبها ، كان فائدة الإخبار في معرفة صاحب الحال ، وذلك يؤدي إلى المحال ، لأنك إذا قلت : هذا زيد قائماً ، فقد أخبرت أن المشار إليه زيد في

حال قيامه ، وإذا لم يكن قائماً لم يكن زيداً ، وذلك محال والرفع من أربعة أوجه .

الأول : أن يكون خبراً بعد خبر .

والثاني : أن يكون بدلاً من (بعلي) .

والثالث : أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا) ويكون (شيخ) خبراً عن (هذا) .

والرابع : أن يكون شيخ خبر مبتدأ آخر على تقدير ، هذا شيخ . ونظيره في هذه الأوجه الأربعة ، قوله تعالى : ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا* (الكهف : ١٠٦) .

وكذلك قول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَابِتَ فُهَذَا بَتِّي مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشْتِي . (١) (٢)

(١) الشاهد لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٨٩ . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٣٢٧١) .

(٢) البيان ٢/٢٢ ، ٢٢ ، وانظر : معاني الزجاج ٢/٦٣ ، ٦٤ .

وقد قال الأخفش بالوجهين الأولين في الرفع وأضاف وجهاً وهو: "أن يكون أخبر عنهما خبراً واحداً ، كنحو قولك : هذا أخضر أحمر" (١) .

فهذه ستة أوجه ، وأضاف العكبري وجهاً سابعاً وهو : " أن يكون بعلي عطف بيان ، وشيخ الخبر " (٢) .

ولا خلاف بين العلماء من نحاة ومفسرين في تخريج قراءة النصب ، فهم متفقون على أنه على الحال رابطتين بذلك بين المبنى والمعنى .

وقراءة النصب هي قراءة الجمهور (٣) ، وعليها يعول .

يقول الزجاج ، " القراءة النصب وكذلك هي في المصحف المجمع عليه ، وهو منصوب على الحال ، والحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه " (٤) .

أما قراءة الرفع فهي قراءة ابن مسعود (٥) والأعمش (٦) والطوسي ، وأبي (٧) . وفي ماذهب إليه علماءنا الأبرار من أن المخاطب يعرف صاحب الحال التفتات كبير إلى الدلالة وإلى أن أصل الجملة التوليد ، هو :

هذا بعلي

م + خ

(١) معاني الأخفش ٢/٢٥٦. وانظر: التفسير الكبير ١٨/٢٨، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، والجامع لأحكام القرآن ٩/٧٠، والكشاف ٢/٢٨١.

(٢) التبيان ٧/٧٠، وانظر: البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٣) فالقراءة بغير النصب لم ترد في "النشر" و"الكشف" وقد أوردها ابن جني في "المحتسب" ومزاها للأعمش ١/٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) معاني الزجاج ٢/٦٢.

(٥) انظر: معاني الأخفش ٢/٢٥٦، والبحر المحيط ٥/٢٤٤، ومعاني الفراء ٢/٢٢.

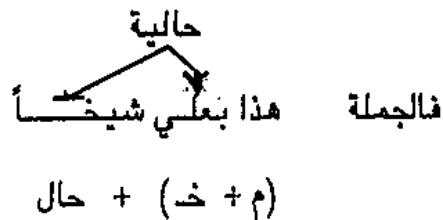
(٦) انظر: البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٧) معجم القراءات القرآنية. عبدالمعالي مكرم وأحمد عمر مختار، ٥/١٢٥.

ولا شك في أن الملائكة تعرف نوع العلاقة المقدسة بين سارة وإبراهيم عليهما السلام ، وهو رباط الزوجية ، إلا أنها كانت في موقف المتعجب المنفعل من أن تنجب مع كون حالها وحال زوجها لا يسمح بذلك . وسياق الآية كله يشير إلى هذا فبدأت في بدء قالت : " يا ويلتا " كلمة تعجب وانفعال ، ثم قالت : " ألد وأنا عجوز " فتعجبت بصيغة أخرى وهي صيغة الاستفهام ، وليس حالها فحسب مینوساً منها وجديراً بالتعجب وفق سنن الله الطنيمية ؛ بل وحال زوجها أيضاً مینوس منها " وهذا بعلي شيخاً .

ثم صرحت بالتعجب بلفظ معبرة عن مدى تعجبها بصيغة التوكيد ، فقالت : " إن هذا لشيء عجيب " فأكدت مضمون الجملة بأن ، ثم أكدت الخبر شيء عجيب " باللام ، فأصبح مؤكداً بمؤكدتين زيادة في الاهتمام به .

وقد أشار القرطبي إلى دلالة السياق على التعجب فقال : " ولم ترد الدعاء على نفسها بالويل ، ولكنها كلمة تخف على أفواه النساء إذا طرأ عليهن ما يعجبن منه ، وعجبت من ولادتها ومن كون بعلي شيخاً لخروجه عن العادة ، وما خرج عن العادة مستغرباً مستنكراً " و(ألد) استفهام معناه التعجب . (١)



فقد داخل الجملة زيادة في آخرها لفرض في المعنى وهو الحالية . يقول العكبري : " (هذا) مبتدأ ، و (بعلي) خبره ، و (شيخاً) حال من (بعلي) مؤكدة ، إذ ليس الفرض الإعلام بأنه بعلي في حال شيخوخته دون غيرها . " (٢)

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦٩/٩ . وانظر البحر المحيط ٥/٢٤٤ .

(٢) التبيان ٧/٢ .

أما من جَوَزَ القراءة بالرفع فلأن اللغة تقبله في وجه من وجوها ، كما تقبله قواعد النحو ؛ إلا أن المعنى المراد والذي يُحْتَمُّه سياق الآية الكريمة هذه : لا يقبل إلا النصب .
إذ لو كان " شيخ " بالرفع لكان أصل الجملة .

بعلي شيخ

م + خ

فالفائدة في " شيخ " ثم دخلت هذا على صورة عنصر تنبيه ذي وظيفة دلالية لا تركيبية وهو توكيد مضمون الجملة .

يقول ابن يعيش : " وأعلم أن " ها " كلمة تنبيه وهي على حرفين كـ " لا " و " ما " ، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة وقالوا : هذا ، وهذه وهاته ، وهاته وهاتي ، ... " فها " للتنبيه ، وذا للإشارة ، والمراد تنبيه أيها المخاطب لمن أشير إليه ... " (٢) .

ويقول المبرد : " إن الأصل " ذا " في هذا ، والهاء للتنبيه ، والكاف في " ذاك " للمخاطب ، وتشير إلى أن المتكلم يوميء إلى البعيد وكذلك الحال في بنية أسماء الإشارة . " (٤) .
هذا من حيث الدلالة لكنهم عند إعرابها يعدونها زائدة . يقول المبرد : " والهاء في جميع هذا زائدة " (٣) .

مما يدل على أن التنبيه تأتي من اسم الإشارة نفسه : " ذا " و " هذا " لا من الهاء في " هذا " .
فالإشارة نفسها هي التي تنبه السامع ، ثم تؤكد المنبه إليه .
و " هذا " كتلة لغوية واحدة لا تقبل التجزئة ، وهي و " ذا " صيغتان موجودتان في لغة العرب ، كل منهما مستقلة عن صاحبقتها في التركيب ، ذات دلالة واحدة . وهما من عادات العرب

(١) شرح المفصل ١٣٦/٢

(٢) المقتضب ٢٧٥/٢

(٣) السابق ٢٧٨/٤

اللغوية ليس غير .

فالجمله ← هذا بعلي شيخ

✓ (م + خ)

بينما كانت " هذا " في حال النصب عنصراً رئيساً في الجملة ، ذات وظيفة تركيبية بني عليه الخبر ، فهو نواة الجملة التوليدية .

وحيث إن وظيفة " هذا " في حال الرفع تأكيد خبر يفترض عندها أن يكون منزلاً منزلة الجحود ، وواقع الأمر ليس كذلك ؛ وإنما غرض المتكلمة التعجب من حال بعلي لا تأكيد شيخوخته للملائكة ، وهم به عالمون - كان النصب هو قراءة الجمهور .

يقول الفخر الرازي في " وهذا بعلي شيخاً : قال أن " شيخاً " منصوب على الحال . قال الواحدي ، رحمه الله : وهذا من لطائف النحو وغامضه فإن كلمة " هذا " للإشارة ، فكان قوله " وهذا بعلي شيخاً " قائم مقام أن يقال : أشير إلى بعلي حال كونه شيخاً ، والمقصود تعريف هذه الحال المخصوصة وهي الشيخوخة " (١) .

وبذا يتخلص من الإشكال الذي أوقع النحاة في اضطراب واختلاف في إعراب الجملة بعد دخول " هذا " في حال الرفع ، وما ذاك إلا لأنهم نظروا دائماً على أنها ذات وظيفة تركيبية وما دامت الجملة قد افتتحت بها فتصدرتها فهي مبتدأ ، ولما كان وراءها اسمان مرفوعان ، وهما المبتدأ والخبر الأصليان في الجملة التوليدية ، فهما يصلحان لأن يكونا مبتدأ تارة وخبراً تارة أخرى ، كما يصلحان لأن يكونا بدلاً أو عطف بيان ، حسب ما تجود به عقول النحاة وتفننهم في التقدير ، ولا مشكلة عندهم ما دام التخريج مبرراً حركة الرفع عليهما ، متجاهلين ما في تعدد هذه الوجوه من أخراج للكلام عن معناه الأوحى الذي قصده المتكلم . مشتتين المعنى في سبعة معانٍ تبعاً للأبواب السبعة التي أفضت إليها تخريجاتهم على الرغم من ما في " هذا " من

(١) التفسير الكبير ٢٨/١٨ .

معنى الإشارة والتنبيه ومن هنا قالوا بأن عامل الحال في (شيخاً) * معنى الإشارة والتنبيه (١)
ومما يعرب حالاً في ضوء هذا المنهج قوله تعالى :

١- "وأمنوا بما أنزلت مصداقاً لما معكم ولا تكونوا أول كافرين به ... " (البقرة : ٤١).

٢- "إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسئل عن أصحاب الجحيم " (البقرة : ١١٩).

٣- " وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً وادخلوا الباب سجداً وقولوا : حطة نغفر لكم من خطاياكم وسنزيد المحسنين " (البقرة: ٥١)

٤- " ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً " (نوح : ١٥).

٥- " متكتئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمساً ولا زمهويراً " (الإنسان: ١٢).

التمييز

ثم بعثناهم لِنَعْلَمَ أَيَّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدأ * (الكهف: ١٢) .

* أمدأ : نصبٌ على المفعول به : قاله أبو علي (١) وقال الفراء (٢) : نصبٌ على التمييز . وقال الزجاج (٣) : نصبٌ على الظرف ، أي : أَيَّ الحزبين أحصى للبثهم في الأمد ، والأمد الغاية . وقال مجاهد : * أمدأ : معناه عدداً ، وهذا تفسير بالمعنى على جهة التقريب . وقال الطبري : * أمدأ : منصوب بـ * لبثوا ابن عطية : وهذا غير متجه ... (٤) .

و * أي رفع بالابتداء و (أحصى) خبره وهذه الجملة بمجموعها متعلق العلم فلهذا السبب لم يظهر عمل قوله (لنعلم) في لفظة (أي) بل بقيت على ارتفاعها ونظيره قوله اذهب فاعلم أيهم قام قال تعالى : (سلمهم أيهم بذلك زعيم) (القلم : ٤٠) وقوله (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً * . (مريم : ٦٩) . (٥) .

إن مفتاح تحليل هذه الآية يكمن في التوصل إلى جواب محدد عن السؤالين التاليين :

١- أي استفهامية أم موصولية ، مبنية أم معربة ؟

٢- * أحصى فعل ماضٍ أم * فعل * تفضيل ؟

ونبدأ أولاً بآي :

* ذهب الكوفيون إلى أن * أيهم * إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب ، نحو قولهم * لأضربن أيهم أفضل * وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر

(١) وانظر : التفسير الكبير ٨٤/٢١ والبحر المحيط ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

(٢) انظر : معاني الفراء ١٣٦/٢ وعراب النحاس ٢٦٨/٢ . ولم يعربها الأخفش ، انظر : معاني القرآن ٣٩٤/٢ .

(٣) انظر : معاني الزجاج ٢٧١/٢ والبيان ١٠٢/٢ .

(٤) القرطبي ٣٦٤/١٠ .

(٥) التفسير الكبير ٨٤/٢١ . وانظر : عراب النحاس ٢٦٨/٢ .

العائد أنه معرب ، نحو قولهم " لأضربن أيهم " وذهب الخليل بن أحمد إلى أن أيهم مرفوع بالابتداء ، و"أفضل" خبره ، ويجعل " أيهم " استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذين يقال له أيهم أفضل ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ (١)

أي فأبَيْتُ لا يقال لي : هذا حَرَجٌ ولا محروم ، وحَذَفَ القول في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب أكثر من أي يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصري إلى أن " أيهم " مرفوع بالابتداء ، و"أفضل" خبره ، ويجعل " أيهم " استفهاماً ، ويعلق " لأضربن " عن العمل في " أيهم " فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو : علمت أيهم في الدار .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثم لننزعن من " كل شيعه أيهم أشد على الرحمن عتياً " (مريم : ٦٩) بالنصب ، وهي قراءة هارون القارئ (٢) ، ومعاذ الهراء (٣) ورواية عن يعقوب .

قالوا ولا يجوز أن يقال : إن القراءة المشهورة بالضم هي حجة عليكم " لأننا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ، لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء فإن " أيهم " مرفوع لأنه مبتدأ وذلك من وجهين :

أحدهما " أن قوله (لننزعن) عمل من (من) وما بعدها ، واكتفى بالفعل بما ذكر معه ، كما تقول : " قتلت من كل قبيل ، وأكلت من كل طعام " فيكتفي بالفعل بما ذكر معه ، فكذلك ها هنا . عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك ، ثم ابتداء فقال ، (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بأشد كما رفع (أشد) بأيهم ، على ما عرف من مذهبنا .

(١) الشاهد للأخطل في دبرائه من ٦١٦ و... معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٤٩٧) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ، والكتاب ٣/٢٩٩ .

(٣) انظر : الكشاف ٢/٥٢٠ ، وذكر الزمخشري قارئاً آخر وهو : طلحة بن مصرف .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت " لانظرون أيهم أشد " لكان النظر متعلقاً ، لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدلّ على أنه مرفوع لأنه مبتدأ^(١).

ولا يخفى ما في رأي الكوفيين وتخريجهم هذا من تمحل في التقدير، وقد كفانا البصريون مؤونة الرد عليه يقول ابن الأنباري : " وأما الجواب على كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد " بالنصب فهي قراءة شاذة^(٢) جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف في هذه القراءة ، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة التي عليها قراءة الأمصار " أيهم ، بالضم ، وهي حجة عليهم " .

قولهم " إن الضمة فيها ضمة إعراب لازمة بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ، لأن قوله " لننزعن " عمل عمل في من وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه ، كقولهم : قتلنا من كل قبيل " قلنا : هذا خلاف الظاهر ، لأن قوله (لننزعن) فعل متعدٍ ، فلا بد أن يكون له مفعولاً ، وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر.

وأما قولهم " إن تقدير الآية فتنظروا أيهم أشد " قلنا : هذا أيضاً خلاف الظاهر ، لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله (لننزعن) فعل يصلح أن يكون (أيهم) مفعولاً له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه " ^(٣).

وتعرب أيهم في " ثم لننزعن .. " على وجوه متعددة ، يقول العكبري : " قوله تعالى : " أيهم أشد " : يقرأ بالنصب شاذاً ، والعامل فيه لننزعن ، وهي بمعنى الذي ويقرأ بالضم . وفيه قولان :

(١) الإنصاف م (١٠٢) ٧٩/٧١٢.

(٢) وهي ليست من القراءات المعتمدة لم ترد في " الكشف " ولا في " النشر " كما لم ترد في " المعتمد " ، ولا في مختصر ابن خالوية .

(٣) الإنصاف م (١٠٢) ٧١٤/٢.

أحدهما - أنها ضمة بناء ، وهو مذهب سيبيويه ، وهي بمعنى الذي ، وإنما بنيت ها هنا لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي (١) .

* وأي من الموصولات إلا أنها أعربت حملاً على كل أو بعض ، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها ، وموضعها نصبٌ " بنزع " . والقول الثاني هي ضمة الإعراب . وفيه خمسة اقوال .

أحدها - أنها مبتدأ أو أشد خبره ؛ وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال " أيهم " ؛ فهو على هذا استفهام ، وهو قول الخليل (٢) . والثاني - كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً ، إلا أن موضع الجملة نصب " بنزعن " ، وهو فعلٌ معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريبٌ من معنى العلم الذي يجوز تعليقه ، كقولك : علمت أيهم في الدار ، وهو قول يونس (٣)

والثالث - أن الجملة مستأنفة ، و"أي" استفهام ، و"من" زائدة ؛ أي لننزعن كل شيعة ، وهو قول الأخفش والكسائي ، وهما يجيزان زيادة " من " في الواجب والرابع - أن " أيهم " مرفوع بشيعة؛ لأن معناه تشيع ، والتقدير : لننزعن من كل فريق يشيع أيهم ، وهو على هذا بمعنى الذي ، وهو قول المبرد .

والخامس - أن " نزع " علقت عن العمل ، لأن معنى الكلام معنى الشرط ، والشرط لا يعمل فيما قبله (٤) ، والتقدير : لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو إن تشيعوا ، ومثله : لأضربن

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٢) انظر: السابق ٢/٣٩٩ .

(٣) انظر: السابق ٢/٤٠٠ .

(٤) انظر: البيان ٢/١٣٢ .

أيهم غضب ، أي إن غضبوا أو لم يفضبوا ، وهو قول يحيى عن الفراء ، وهو أبعداها عن الصواب * (١).

* قاله أبو اسحاق : والذي أعتقد أن القول في هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى : * ثم لننزعن من كل شيعة * الذي من أجل عَتَوِهِ يقال : أي هؤلاء أشدّ عتياً ؟ فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد والله أعلم * (٢).

أما سيبويه فيقول مضعفاً رأي الخليل ويونس : * وتفسير الخليل رحمه الله - ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أوفي اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث تريد الذي يقال له : الفاسق الخبيث .

وأما قول يونس فلا يشبه : أشهد إنك لمنطلق * (٣).

ويقول الأنباري : * وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق * اضرب * ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز الفاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ؛ فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم * (٤).

ولا نحسب أن الضعف تأتى لرأي الخليل إلا من قوله بأن * أي * معربة ، ولو جعلها مبنية بالإضافة إلى ما ذهب إليه من دلالتها على الاستفهام وهي صدر جملة مستأنفة لكان أرجح وأوفق بين التركيب والدلالة .

وهذا ما نراه في ضوء ما عليه القراء من ضم * أي * في * ثم بعثناهم وفي قوله : * ثم لننزعن * آخذين برأي سيبويه في أنها حركة بناء لا إعراب مخالفينه في أن تكون موصولية ، كما نأخذ برأي الخليل في أنها استفهامية ونخالفه في أن تكون معربة .

(١) التبيان ٨٧٨/٢ ، ٨٧٩ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٣ ، ١٣٤ ، ومعاني الزجاج ٢/٣٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) معاني الزجاج ٢/٣٤٠ ، وانظر : الجامع ١١/١٣٣ .

(٣) الكتاب ١/٤٠١ ، وانظر : الإنصاف مسألة (١٠٢) ١١٦/٢ .

(٤) الإنصاف مسألة (١٠٢) ١١٦/٢ .

" وأما ما حكى عن أبي عُمرَ الجرَسي ، أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول ضربت أيُّهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع " أيهم " بالضم ، وقد سمعه غيره .

والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب - أنه أنشد (١) .

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفع " أيُّهم " فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها . (٢) ويقول في البيان : " فدل على أنها لغة وهي لغة العالية الفصيحة ، " (٣) ، فهما لغتان موجودتان في لهجات العرب بالضم ، والفتح في حال إضافتهما ، وهما عندنا حركتا بناء لا إعراب . وإن كنا نرجح أن يكون الأنصح بناؤها على الضم موافقة لما عليه القراءات القرآنية المعتمدة الصحيحة . وقد كان الأولى أن يُستشهد للقراءة بالفتح لا لقراءة الرفع لأنها هي موضع الشك .

ولا نرى إعراب " أي " لأنها ... عنصر استفهام يقصد به التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين ، ولا دور لها في الجملة إلا أن تقوم بنقلها من معنى الإخبار إلى معنى الاستفهام ، فهي ليست باسم ولا محل لها من الإعراب . والأولى أن ينظر إليها على أنها من أدوات المعاني " (٤) . وفي قول يونس بتعليق الفعل قبلها ، ورأي الخليل بأنه على الحكاية فهي جملة مستأنفة

تدل على الاستفهام - التثفات كبير الى دورها التركيبي والدلالي .

بل ونرى أن " أي " لا تكون موصولة إذا أضيفت وكانت وما بعدها مسبوقة بفعل . وإنما هي عنصر استفهام ، وهي وما بعدها استفهام حل محل جوابه في جملة فعلية ، وذلك لغرض بلاغي كما في الآيتين الكريمتين . فالفعل قبلها يبدو كأنه معلق سواء كان مؤثراً أم غير مؤثر .

(١) الشاهد لغسان بن ولة . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (١٨٨٦) .

(٢) الإنصاف مسألة (١٠٢) ٧١٥/٢ .

(٣) البيان ١٢٢/٢

(٤) في التحليل اللغوي ص ١٣٦

إذ يفهم من الجملة أن الفعل يقع على ذاك المستفهم عنه وهو غير محدد ولا مخصص ويراد تَخْصِيصُهُ وتحديدُهُ ، مما يجعل للوقوع عليه في حكم الجهول ليستحث المتكلم ذهن السامع على البحث عن جواب السؤال وإمعان النظر ، فيجعله أكثر تحفزاً وإعمالاً لعقله في أي الفريقين الخير بينهما أجدر بأن يقع عليه الفعل ، فكأنما يترك لعقله الوصول إلى تحديده وتخصيصه . وهذا ما أرهص إليه الزجاج حين رجح رأي الخليل.

فقد ناب الاستفهام مناب جوابه لغرض بلاغي كالتحدي وتكذيب من ادعى العلم بهم مثلما هو في الآية الكريمة : " ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً " والتهويل والتحقير مثلما هو في : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً " .

- أما عن الخلاف الثاني بين النحاة والمفسرين في هذه الآية وهو الخلاف في " أحصى " يقول أبو حيان : " جَوَزَ الحوفي وأبو البقاء أن يكون فعلاً ماضياً و(ما) مصدرية و (أمداً) مفعول به ، وأن يكون أفعل للتفضيل و (أمداً) تمييز . واختار الزجاج والتبريزي أن يكون أفعل للتفضيل واختار الفارسي والزمخشري وابن عطية أن تكون فعلاً ماضياً ورجحوا هذا بأن أحصى إذا كان للمبالغة كان بناءً من غير الثلاثي وعندهم أن ما أعطاه ، وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجرب ، شاذ لا يقاس ويقول أبو اسحاق : إنه قد كثر من الرباعي فيجوز . وخلط ابن عطية فأورد فيما بني من الرباعي : ما أعطاه للمال وآتاه للخير ، وهي أسود من القار ، وماؤه أبيض من اللبن ، و" فهو لما سواها أضيع ، قال وهذه كلها (أفعل) من الرباعي (١) . انتهى . وأسود وأبيض بناؤها من الرباعي وفي بناء أفعل للتعجب وللتفضيل ثلاثة مذاهب يبني منه مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) وقد جاءت منه ألفاظ ولا يبني منه مطلقاً ، وما ورد حمل على الشذوذ والتفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز أو لغير النقل كاشكل الأمر، وأظلم الليل فيجوز أن تقول ما أشكل هذه المسألة وما أظلم هذا الليل . وهذا

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٦٤/١٠.

(٢) وانظر: شرح المفصل ٩٢/٦.

اختيار ابن عصفور من أصحابنا* (١) .

يقول الزمخشري : ... فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أفعال التفضيل؟ قلت : ليس بالوجه الشديد، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرى ليس بقياس ، ونحو : أعدى من الحرب ، وأفلس من ابن المذلق شاذ ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به ؟ ولأن أمدأ لا يخلو إما أن ينتصب بأفعل ، فأفعل لا يعمل ، وإما أن ينصب بلبثوا فلا يسد عليه المعنى ، فإن زعمت أني أنصبه باضممار فعل يدل عليه أحصى كما أضمر في قوله * وأضربُ مِنَّا بِالشَّيْوَفِ الْقَوَانِسَا * (٢) .

على نضرب القوانس فقد أبعدت المتناول وهو قريب حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضمامه* (٣) .

ويرد أبو حيان رأي الزمخشري هذا في دعوى الشذوذ في أن يصاغ* أفعل* التفضيل من فعل رباعي فيقول : أما دعواه الشذوذ فهو مذهب أبي علي وقد ذكرنا أن ظاهر مذهب سيبويه جواز بنائه من أفعال مطلقاً وأنه مذهب أبي اسحاق وأن التفصيل اختيار ابن عصفور وقول غيره ، والهمزة في أحصى ليست للنقل . وأما قوله : فأفعل لا يعمل ، ليس بصحيح فإنه يعمل في التمييز ، وأمدأ تمييز وهكذا أعربه من زعم أن (أحصى) أفعل للتفضيل كما نقول : زيد أقطع الناس سيفاً ، وزيد أقطع للهام سيفاً ولم يعربه مفعولاً به.... وأما قوله : فإن زعمت إلى آخره فيقول : لا يحتاج إلى هذا الزعم لأنه لقائل ذلك أن يسلك مذهب الكوفيين في أن أفعل التفضيل ينتصب المفعول به فالقوانيس عندهم منصوب بأضرب* نصب المفعول به ،

(١) البحر المحيط ١/٤٠٤

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس في ديوانه من ٦٩... معجم حداد ، رقم الشاهد (١٤٣٢) ، وشطره الأول * أكرّ وأحمي للحقيقة منهم* معجم حداد من ٩٨ .

(٣) الكشف ٢/٤٧٤ ، وانظر : القرطبي ١٠/٣٦٤ .

وإنما تأويله بضرب القوانس قول البصريين ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أن قوله أعلم من يضل "من" منصوبه بأعلم نصب المفعول به ، ولو كثر وجود مثل : " وأضربُ منا بالسيوف القوانسا ، لكننا نقيسه ويكون معناه صحيحاً لأنَّ أفعال التفضيل مضمن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين ألا ترى أن المعنى يزيد ضربنا بالسيوف القوانسا على ضرب غيرنا ؟ (١) .

ولا يرجح أي من الرأيين في إعراب "القوانسا" ، وإنما هي تمييز منصوب جاء معرفاً "بال" وقد ذكر النحاة هذا فـ " البصريون على اشتراط تنكير التمييز . وذهب الكوفيون وابن الطراوة : إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله :

* وَطَبِئَتِ النَّفْسُ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو * (٢)

* عَلَامٌ مَلِئَتْ الرَّعْبَ ، وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْصِرْ * (٣)

وقولهم : سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَلِمَ رَأْسُهُ * وَبَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا * (القصص : ٥٨) .

والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار ، أي في نفسه وفي رأسه ، وفي معيشتها " (٤) .

ويرجح رأي الكوفيين لأنه وصف لظاهر اللفظة ، وتخريجهم أحفظ للمعنى وهو التفسير والتبيين . وكذلك " القوانسا" جاء مميزاً ومبيناً لاسم التفضيل " أضرب " وليس مفعولاً لمعنى

(١) البحر المحيط ١/ ١٠٥ .

(٢) الشاهد لرشيد بن شهاب البشكري . انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (١٢٠١) والبيت بتمامه :

" رأيتك لما أنعمت وجهنا صدوت ، وطبت النفس ياقيس عن عمرو "

معجم حداد ، رقم الشاهد (١٢٠١) .

(٣) مجهول القائل .

(٤) الهمع ٤/ ٧٧ . وانظر : التصريح ١/ ٣٩٤ .

الفعل ، ولا به ، فالمتكلم لم يقصد الأخبار بوقوع فعل الضرب على القوانس ، بل المدح بأنهم أكثر ضرباً لها ، فقد جاء " رافع الإبهام جملة (١).... وهذا شرط التمييز ودلالته . والتمييز " ... في الأصل مصدر مَيَّز إذا أخلص شيئاً من شيء ، وفرق بين متشابهين (٢) .

ونظراً إلى دلالة " أمدأ " في الجملة ، وأخذاً بظاهر كلام سيبويه بعدم اشتراط أن يكون اسم التفضيل من أصل ثلاثي ، وأخذاً برأي من قال من النحاة والمفسرين بأنه تمييز مثل : الفراء والزجاج ، وأبي حيان وغيرهم ، فإننا نعرِّبه تمييزاً .

بل وخطأ العكبري من قال بأنه مفعول به يقول : " وقيل : اللام زائدة ، وما بمعنى " الذي و " أمدأ " مفعول لبثوا " ، وهو خطأ ، وإنما الوجه أن يكون تمييزاً ، والتقدير لما لبثوه . (٣) .
والراجع أن " ... ما في قوله تعالى " لما لبثوا " مصدرية والتقدير : أحصى أمدأ للبثهم " (٤) .
وهو تمييز جاء مبيناً لما سبقه ومؤكداً أيضاً . " وذكر ابن مالك : أن التمييز قد يكون مؤكداً كقوله تعالى : " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً " (التوبة : ٣٦) (٥) .

وكما أن لا خلاف في أن " عتياً " منصوب على التفسير ، فإن أمدأ أيضاً مثله ، ولا يكفي كون " أحصى " اسم تفضيل من غير الثلاثي سبباً في اخراج الكلام عن معناه والتأول في إعرابه بما يفسد المعنى ويسلم إلى التخيُّط بين معان شتى متأنية من تعدد وجوه الإعراب الفلسفية ميلاً إلى قياس لا يوافق واقع اللغة .

(١) انظر : الهمع ٦٢/٤ ، والتصريح ٢٩٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٦٣/١ ، ٦٦٤ .

(٢) التصريح ٢٩٤/١ .

(٣) البيان ٨٣٩/٢ .

(٤) التفسير الكبير ٨٤/٢١ .

(٥) الهمع ٧٣/٤ ، وانظر : التراكيب اللغوية ص ١١٩ .

وعليه فإن الجملة النواة فعلية وهي :

بعثناهم

ف + فا + مف

ولما أراد المتكلم سبحانه - تبين الغرض الذي بعثهم من أجله وهو إجلاء الحقيقة والحكم بالعلم اليقين .

← ثم بعثناهم لنعلم (أي الحزبين أحصى لما لبثوا)

عطف (ف + فا + مف) + عنصر يقين (م + م + خ)

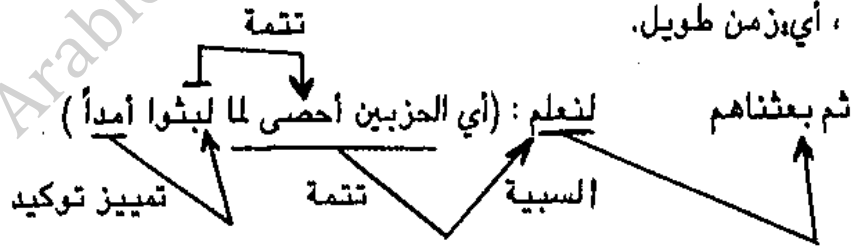
تتمة

السببية

فعنصر اليقين عنصر مشترك بين الجملة الفعلية الأم وجملة الاستفهام التي حلت محل جوابها، ذلك أن المبني عليه أنزل منزلة المجهول الذي يحتاج إلى تعيين وتحديد ، وذلك لغرض بلاغي وهو التحدي.

ولما كان في لفظ ما لبثوا " إشارة إلى الزمن ودلالة عليه جاء " أمداً " تمييزاً للتوكيد من جهة ولبيان أن مدة هذا اللبث زمناً طويلاً يصعب احصاؤه من جهة أخرى فهو ليس بأي زمن أو

لبث ، بل أمد ، أي زمن طويل.



عطف (ف + فا + مف) + عنصر يقين (م + م + خ)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات الكريمة التالية :

- ١- "وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثم أخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون" (البقرة: ٥١).

٢- * ومن الناس من يتخذ من دون الله انداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله ...* (البقرة: ١٦٥) .

٣- * إن الذين كفروا وماتوا وهم كفارٌ فلن يقبل من أدهم ملءُ الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب اليم وما لهم من ناصرين * (آل عمران: ٩١)

٤- * ما لهم به من علم ولا لأبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً * (الكهف: ٥) .

٥- * إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً * (الكهف: ٧)

٦- * فخرّبنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً * (الكهف: ١١) .

٧- * قالوا : ربكم أعلم بما لبثتم فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة لينظر أيها أذكى طعاماً فليأتكم برزق منه ...* (الكهف: ١٩) .

٨- * فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما فاتخذ سبيله في البحر سرباً * (الكهف: ٦١) .

الاستثناء

• لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على للقاعدين أجراً عظيماً . (النساء: ٩٥) .

• برفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين ، كما قال : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » (الفاتحة: ٧) وكما قال : « أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال » (النور : ٢١) وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام . فتقول في الكلام ، لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً . وقد يكون نصباً على أنه حال كما قال : « أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد (المائدة : ١) ولوقرنت خفضاً لكان وجهاً : تجعل (من) صفة المؤمنين » (١) .

إن المعنى دال على الاستثناء سواء أكانت (غير) مرفوعة أم منصوبة ، وقد تأتى معنى الاستثناء من (غير) التي أضيفت إلى المستثنى ، أخذة تارة حركة المستثنى منه إتباعاً ، وأخذة حركة باب المستثنى لوقوعها محله تارة أخرى . ولا نرى ما ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة من اختلاف في المعنى بين الحركتين وإنما هي حركة مبهني لا حركة معنى ؛ خاصة وأن القراءتين بالرفع والنصب قراءتان صحيحتان متواترتان ، والقراءة تعاضد القراءة ، ومناسبة الآية تدل على أن المراد بـ " غير " الاستثناء يقول أبو محمد مكي بن أبي طالب : " قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب (٢) على الاستثناء من القاعدين ، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول " لا

(١) معاني الفراء ٢٨٢/١ ، ٢٨٤ ، وانظر : التبيان ٢٨٢/١ .

(٢) وانظر : النشر ٢٥١/٢ ، والبحر المحيط ٢٣٠/٢ ، والقرطبي ٢٤٤/٥ .

يستوي القاعدون " . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلما نزل (غير أولي الضرر) في وقت بعد وقت نزول " لا يستوي القاعدون " علم أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت ، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين . وروى زيد بن ثابت أن ابن أم مكتوم الأعمى لما نزل " لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون ، قال : يا رسول الله هل من رخصة ، وشكا ضرره فأنزل الله " غير أولي الضرر " فجعلت بعد القاعدين (١) وذكر أبو حاتم أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد وشبل وابن الهادي وهو أحب إلي ، وهو اختيار أبي عبيد الطبري وأبي طاهر ، وقرأ الباقر بالرفع (٢) على أن " غير " صفة " صفة " قاعدين " ، كما قال : " غير المغضوب عليهم " فأتت (غير " صفة لـ الذين " ، (٣) .

أما القراءة بجر " غير " فهي شاذة قرأ بها " الأعمش وأبو حيوة . (٤) وإنما جوزتها القاعدة النحوية التي تبرر كسرها إتباعاً لـ " من المؤمنين " ، مثلما تلك القاعدة التي جوزت قراءة " غير " بالنصب في قوله تعالى : " غير المغضوب عليهم " (الفاتحة: ٧) حملاً على الاستثناء أو الحال على الرغم من شذوذها ، وقراءة الجمهور بجرها اتباعاً للذين (٥) وخرجت على أوجه عدة : " غير اسم مبهم إلا أنه اعرب للزومه الإضافة وخفضه على البديل من " الذين " أو على النعت لهم إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بعينهم فجروا مجرى النكرة فياز أن يكون غير نعتاً لهم .

(١) وانظر: الجامع الأحكام القرآن ٢٤١/٥، ٢٤٢، والبحر المحيط ٢/٢٣٠، والكشاف ١/٥٥٥.

(٢) وانظر: النشر ٢/٢٥١، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة: البحر المحيط ٢/٢٣٠، والجامع ٥/٢٤٢.

(٣) الكشف ٢/٣٩٦.

(٤) البحر المحيط ٢/٢٣٠.

(٥) لم يرد في " الكشف " و " النشر " قراءة خلاف الجر . وذكر أبو حيان أنها قراءة رواها الخليل عن ابن كثير ، وهي قراءة عمر ، وابن مسعود وعلي وابن الزبير ، وهي خلاف قراءة الجمهور . انظر: البحر المحيط ١/٢٩، ولم ترد هذه القراءة في المعتب ومختصر ابن خالويه.

ومن أصل غير أنها نكرة وإن أضيفت إلى معرفة لأنها لا تدل على شيء معين . وقد روي نصب (غير) عن ابن كثير لفظ المعرفة . وإن شئت نصبتَه على الاستثناء المنقطع عند البصريين ، ومنعه الكوفيون لأجل دخول "لا" . وإن شئت نصبتَه على إضمار أعني (١) . وعلى الرغم من أن المعنى لا يقبل تخريجها على الاستثناء إلا أن نظرهم إلى بنيتها الصرفية ، ولجئها في موضع للاستثناء جعلتهم يحملونها التخرجات الاعرابية التي يحملونها لها حين تأتي لمعنى الاستثناء . وما يدرى كيف جاز أن يستثنى المغضوب عليهم من المنعم عليهم " ... والمغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم " (٢) .

وأما قولهم بأنه استثناء منقطع فهو مجرد مبرر ضعيف ، وذلك لعدم وجود نقطة اشتراك بين المستثنى والمستثنى منه ، فحين يقال :
ما فيها أحد إلا غزالاً .

فإن فيه محوراً للحديث وهو " فيها " التي تفيد الوجود في المكان ، ثم نفي هذا الوجود عن كل أحد ، وأثبت للغزال .

أما في الآية فلا سبيل إلى هذا إلا بتقدير ما لا يريده المتكلم ويستغني عنه السامع . والرأي أن غير " ههنا ليست للاستثناء وإنما اسم للنفي لازم للإضافة ، أضيف إلى منفيه وأخذ حركته لوقوعه^{موقعه} ، فهو نعت يكون بنفي النعت الذي أضيف إليه وقراءة الجمهور بالجر دون غيره تؤيد هذا . وقد تنبه الفراء إلى هذا ملتفتاً إلى دلالتها مفرقاً بينها وبين تلك التي للاستثناء حين قال بأنها جاءت بمعنى "لا" لا بمعنى "سوى" يقول : " فإن معنى " غير " معنى "لا" ؛ فلذلك ردت عليها " ولا " ، هذا كما تقول : فلان غير محسن ولا مجمل ، فإذا كانت " غير " بمعنى " سوى " لم يجز أن تكرر عليها "لا" ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : عندي سوى عبد الله ولا زيد .

(١) مشكل اعراب القرآن من ٧٢ ، وانظر : معاني الأخفش ١٦/١ ، ١٧ ، ومعاني الزجاج ٥٢/١ ، واعراب النحاس ١٢٥/١ ، والكشاف ٦٩/١ -

٧١ والجامع ١٥٠/١ ، ١٥١ .

(٢) الكشاف ٧٩/١ .

وقد قال بعض من لا يعرف العربية : إن معنى " غير " في " الحمد " معنى " سوى " وإن " لا " صلة في الكلام ، واحتج بقول الشاعر (١) :

في بئر لا حور سرى وما شعر

وهذا غير جائز ؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله ، فهو جحد محض ، وإنما يجوز أن تجعل " لا " صلة إذا اتصلت بجحد قبلها ؛ مثل قوله (٢) :

ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيبان أبو بكر ولا عمر

فجعل " لا " صلة لمكان الجحد الذي في أول الكلام ، هذا التفسير أوضح ؛ أراد في بئر لا حور ، " لا " الصحيحة في الجحد ؛ لأنه أراد في : بئر ماء لا يحير عليه شيئاً كأنك قلت : إلى غير رشد توجه وما درى . والعرب تقول : طحنت الطاحنة فما أحات شيئاً ، أي لم يتبين لها أثر عمل (٣) فغير في " غير المغضوب عليهم " ليست هي نفسها في " غير أولي الضرر " ، بمعنى أنه لا يجوز نصبها كالأخيرة ، لأنها لم تأت لمعنى الاستثناء .

أما القول بنصب " غير " في " غير أولي الضرر " على الحالية فيرفضه المعنى . فالآية لم تأت لتبين هيئة منفية كما في " غير محلى الصيد " ؛ بل إن في لفظ " القاعدون " ما يفني عن تبيان هيئتهم ، يقول أبو حيان : " ويستوي هنا من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد وإثباته لا يدل على عموم المساواة وكذلك نفيه وإنما عنى نفي المساواة في الفضل وفي ذلك إيهام على السامع وهو أبلغ من تحرير المنزلة التي بين القاعد والمجاهد فالمتأمل يبقى مع فكره ولا يزال يتخيل الدرجات بينهما والقاعد هو المتخلف عن الجهاد وعبر عن ذلك بالقعود لأن القعود هيئة

(١) الشاهد للمعاج في ديوانه من ١٤ ر معجم حداد ، رقم الشاهد (٣٤٠٧) .

(٢) الشاهد لجريير من قصيدة يهجر فيها الأخطل مطلعها :

قُلْ للديار سقى أطلاك المطرُ قد هجيت شوقاً فماذا تُرجعُ الذكرُ

انظر : شرح ديوان جريير ، محمد بن اسماعيل عبد الله الصاوي ١/ ٣٦٣ .

(٣) معاني الغراء ١/ ٨ .

من لا يتحرك إلى الأمر المقعود عنه في الأغلب وأولو الضررهم من لا يقدر على الجهاد لعمى
أو مرض أو عرج أو فقد أهبة والمعنى: لا يستوي القاعدون القادرون على الغزو والمجاهدون^(١).
فالغرض استثناء "أولي الضرر" من القاعدين ، وهذا ما تدل عليه مناسبة الآية ، بمعنى
إخراجهم من الحكم الواقع عليهم وهو عدم تساويهم مع المجاهدين في الفضل ، بل كونهم
مخالفين تماماً لهم في الحكم فهؤلاء أثمون ، وهؤلاء محسنون فائزون ، واستثناء "أولي
الضرر" من القاعدين ، هو إخراجهم من دائرة الإثم لاشتراكهم معهم في القعود عن الجهاد لوجود
عذر عضوي يمنعهم من ذلك . و " ... الاستثناء استفعال من ثناء عن الأمر يثنيه إذا صرفه
عنه ، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناول الأول وحقيقته
تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء " . (٢)

واستثناءهم من حكم القاعدين عن الجهاد ليس بالضرورة أن يراد به إدخالهم في حكم المجاهدين
في الفضل ، إذ ليسوا هم محور الحديث ، بل محوره القاعدون والمجاهدون ، وهم خارج الفريقين
وعلى هذا تدل تنمة الآية " فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد
الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً " . (النساء : ٩٥) .

فالمجاهدون درجتهم أعلى من القاعدين من أولي الضرر ، ويورد أبو حيان آراء تؤيد ما ذهبنا
إليه يقول : " واختلفوا هل أولو الضرر يساؤون المجاهدين أم لا فإن اعتبرنا مفهوم الصفة أو
قلنا بالأرجح من أن الاستثناء من النفي إثبات لزمت المساواة . وقال ابن عطية وهذا
مردود لأن أولي الضرر لا يساؤون المجاهدين وغايتهم أن خرجوا من التوبيخ
والمذمة التي لزمت القاعدين من غير عذر وكذا قال ابن جريج ، (الاستثناء
لرفع العقاب لا لتبيل الثواب . المعذور يستوي في الأجر مع الذي خرج إلى الجهاد إذ

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٢٠ .

(٢) شرح المصلح ٢/ ٧٥ ، وانظر الكتاب ٢/ ٣٦٠ ، والهمج ٢/ ٢٤٧ .

كان يتمنى لو كان قادراً لخرج (١) . قال استثنى المذنب انتهى . وإنما نفي الاستواء فيما علم أنه منتف ضرورة لإذكاره ما بين القاعد بغير عذر والمجاهد من التفاوت العظيم فيأنف القاعد من انحطاط منزلته فيهتز للجهاد ويرغب فيه ، ومثله : " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " (الزمر:٩) أريد به التحريك من حمية الجاهل وأنفته لينهضم إلى التعلم ويرتقي عن حضيض الجهل إلى شرف العلم . قال بعض العلماء : كان نزول هذه الآية في الوقت الذي كان الجهاد فيه تطوعاً وإلا لم يكن لقوله : " لا يستوي " معنى لأن من ترك الفرض لا يقال إنه لا يستوي هو والآتي به : بل يلحق الوعيد بالتارك ويرغب الآتي به في الثواب . وقال الماتريدي : نفي التساوي بين فاعل الجهاد وتاركه لا يدل على أن الجهاد ما كان فرضاً في ذلك الوقت . ألا ترى أن قوله تعالى : " أقمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون " (السجدة:١٨) نفي المساواة بين المؤمن والفاسق والإيمان فرض . وقال تعالى " أم حسب الذين اجترحوا السيئات " الآية (٢) وقال : " هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " والعلم في كثير من الأشياء فرض وإذا جاز الاستواء بين فاعل التطوع وتاركه فلأن يجوز بين فاعل الفرض وتاركه بطريق الأولى ، وإنما لم يلحق الإثم تاركه لأنه فرض كفاية . انتهى والظاهر أن نفي هذا الاستواء ليس مخصوصاً بقاعد عن جهاد مخصوص ولا مجاهد جهاداً مخصوصاً بل ذلك عام . وعن ابن عباس : لا يستوي القاعدون عن بدر والخارجون إليها . وعن مقاتل : إلى تبوك . وقال ابن عباس وغيره . أولوا الضرر هم أهل الأعذار إذ قد أضرت بهم حتى منعتهم الجهاد وفي الحديث : " لقد خلفتهم بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم حبسهم العذر " (٣) وجاء هنا تقديم الأموال على الأنفس وفي قوله : " إن الله

(١) انظر التفسير الكبير ٨/٧١ .

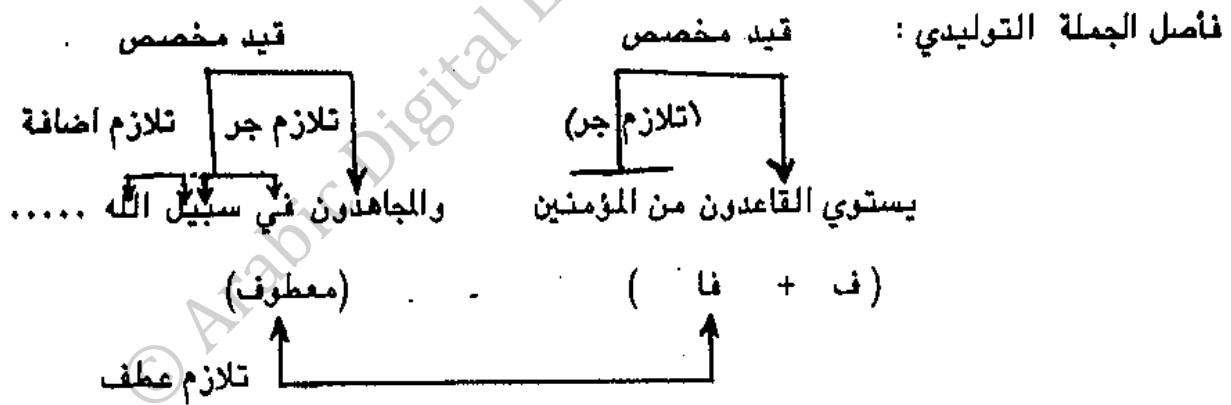
(٢) الآية : " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محباهم ومعاتهم سواء ما يعكمون " .

(الجابية) : (٢) .

(٣) وانظر : التفسير الكبير ٨/١١ ، والمعجم المفهرس للفاظ الحديث النبوي . أي . ونسبك ، ٤٧/٢ (سيد) .

اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم * (١) تقديم الأنفس على الأموال لتباين الغرضين لأن المجاهد بائع فأخر ذكرها تنبيهاً على أن المضايقة فيها أشد فلا يرضى ببذلها إلا في آخر المراتب والمشتري قدمت له النفس تنبيهاً على أن الرغبة فيها أشد وإنما يرغب أولاً في الأنفس الغالي ، (فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة) الظاهر أن المفضل عليهم هم القاعدون غير أولي الضرر لأنهم هم الذين نفى التسوية بينهم فذكر ما امتازوا به عليهم وهو تفضيلهم عليهم * (٢).

كما يسقط القول بآئنه مرفوع على البدلية ، لأن المتكلم لم يرد أن يحل غير أولي الضرر محل " القاعدون " . فليس غرضه تقديم " القاعدون " لأنه موضع عنايته واهتمامه ، ثم المجيء بـ " غير " مفسراً أو مبيناً ، إذ ليس ثمة التباس عند السامع ولا غلط من المتكلم (٣) - عز وجل سبحانه ؛ وإنما غرضه اخراج " أولي الضرر " من حكم " القاعدون " وتبرأتهم مما يحق بهم من إثم .



ولما لم يكن غرض المتكلم مساواة القاعدين عن الجهاد بالمجاهدين وإشراكهم معهم في الحكم وجعلهم في مرتبة واحدة أدخل عنصر النفي " لا " لينفي المساواة بينهم .

(١) التوبة: (١١١)

(٢) البحر المحيط ٣/٣٢١.

(٣) هذه من شروط البدل ومعناه انظر: شرح المفصل ٢/٦٢، ٦٤ والهمع ٥/٢١٢، ٢١٣، والكتاب ١/١٥٠-١٥٢.

الباب الرابع

التوابع

© Arabic Digital Library-Yamouk University

العطف على المجرور بحرف جر زائد

« وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة » في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ، (الانعام : ٥٩)

« جر على » من « وإن شئت رفعت على يسقط وإن شئت جعلته على الابتداء وتقطعه من

الأول »

أما الفراء يكتفي بالقول (١) : « يجوز رفعها » (٢) دون تخريجها .

القراءة بالرفع هي موضع الخلاف إذ يجيز النحاة فيها وجهين :

١- أن تكون « حبة » مبتدأ ، والواو استئنافية .

٢- أن تكون معطوفة على موضع « من ورقة » على اعتبار أن « من » حرف جر زائد ، « ورقة »

اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل .

وقراءة الجمهور بالخفض عطفاً على ورقة (٣) . وبذا يبطل القول بالرفع أصلاً سواء

كان على الابتداء ، أو على موضع « ورقة » فالقراءة بالرفع شاذة أجازتها القاعدة النحوية

الفلسفية التي تحول النحو إلى درس في المنطق .

كما أن القول بجواز الرفع على الابتداء والاستئنافية يظهر « ولا حبة » وما بعدها كما لو

كانت جملة منفصلة في معناها ومبناها عن سابقتها ، وواقع الأمر ليس كذلك . إذا القراءة

الصحيحة بالخفض تشير إلى أن المعنى المراد اشتراك الحبة والرطب واليابس مع « ورقة »

(١) معاني الاخفش ٢/٢٧٦ ، وانظر : التفسير الكبير ١١/١٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٧ ، والبحر المحيط ١٤٦/٤ ، والتبيان ٥٠٢/٢ .

(٢) معاني الفراء ١/٢٣٨ .

(٣) لم يرد في « الكشف » والنشر « خلاف القراءة بالخفض » ولم ترد القراءة بالرفع في « المعتصب » ، مختصر ابن خالويه . وقرأ بالرفع

العمري وابن أبي اسحاق وابن السميع « البحر المحيط ١٤٦/٤ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ٥/٧ . -

في الحكم بدخولها بجملتها في علم الله الشامل وحسابه .

أما القول بالعطف على موضع " حبة " ففيه درجة من التعقيد الفلسفي من شأنها أن تصرف
الذهن عن المعنى جرياً وراء مبرر منطقي للمبنى دون طائل .

ولعل السبب في هذا يعود الى تقسيم النحاة حروف الجر الى : أصلية لا تستغني عنها
الجملة في صورة من صورها .

وزائدة : يمكن للجملة أن تستغني عنها في صورة من صورها مع بقائها عربية سوية تعطي
معنى يحسن السكوت عليه . يقول سيبويه في " مَنْ " : وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه
كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد بمنزلة ما ، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك :
ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت " مَنْ " كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ " مَنْ "
لان هذا موضع تبعض فأراد انه لم يأت به بعض الرجال والناس " (١) .

ويقول ابن يعيش : " اعلم ان " مَنْ " قد تزايد مؤكدة وهو أحد وجوها وإن كان عملها باقية
والمراد بقولنا زائدة أنها لا تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك نحو قولك : ما جاءني من
أحد ، فإنه لا فرق بين قولك : ما جاءني من أحد وبين قولك : ما جاءني أحد . وذلك أن أحداً يفيد
العموم كديار وعريب و " مَنْ " كذلك فإذا دخلت عليها صارت بمنزلة تكرار الاسم نحو : أحد
أحد (٢) .

ولا يخفى ما في قول ابن يعيش من اضطراب وتناقض وتشقت بين مستويين : مستوى
دلالي يفرضه المعنى ، ومستوى تركيبى تفرضه القاعدة النحوية فتارة يقول بأنها مؤكدة
والتوكيد معنى ، ثم يعود ليقول بأنها زائدة دخولها في الجملة كخروجها لا يحدث تغييراً في
المعنى ، فهو واحد سواء دخلت أم خرجت .

وعلى الرغم من أن الأثر الاعرابي واحد لكل من : حروف الجر الأصلية ، والزائدة إلا أن

(١) الكتاب ٢٢٥/٤ ، وانظر : شرح المفصل ١٣٧/٨ .

(٢) شرح المفصل ١٣٧/٨ ، وانظر : الجني الداني في حروف المعاني ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، والهمع ٢١٥/٤ ، والتصريح ١٦/٢ .

احساس النحاة بالدور الدلالي الذي يؤديه الاسم المجرور بحرف الجر الزائد جعلهم يعربونه اعرابين معتلين بزيادته . اعراباً يهتم بالمبنى " مجرور لفظاً " ، وآخر يهتم بالمعنى " مرفوع محلاً " على أنه فاعل مثلاً ، كما في هذه الآية الكريمة ذاك أن الأصل أن الرفع هو حركة باب الفاعل ، فلما جاء الفاعل مجروراً قالوا بالرفع محلاً حرصاً على تحقيق الأصل وانسجاماً مع القاعدة المستقرة وإن كان واقع الأمر مخالف لها .

كما أدى بهم قولهم بهذه ازدواجية في اعراب المجرور الى تجويز ازدواجية أيضاً في اعراب الاسم التابع له من نعت أو معطوف أو بدل نظراً إلى اللفظ ، أو نظراً إلى المحل . يقول سيبويه : " هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ، ولكن الاسم ما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب .

وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيداً ، وما رأيت من أحد إلا زيداً . وإنما منعك أن تحمل الكلام على " مَنْ " أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد .

فلما كان كذلك حمل على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال : ما أتاني أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد ، ولكن " مَنْ " دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كفا بالشيب والاسلام ، وفي : ما أنت بفاعل . ولست بفاعل " (١) وما يدرى كيف جاز أن يكون " زيد " المثبت له المجيء ، بدلاً من " أحد " المنفي عنه المجيء ، وهذا مخالف لشرط أصيل من شروط البديل ، وهو امكانية أن يحلَّ البديل محل المبدل تركيباً ودلالة . يقول السيوطي في بدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال الكلام لو حذف البديل ، أو أظهر فيه العامل ولم يشترط ذلك في بدل الكل لأنه نفس البديل منه في المعنى ،) (٢)

ولو كان (زيد) بدل بعض من كل لوجب أن يستغنى به عن ذكر المبدل منه " من أحد

(١) الكتاب ٢/٣١٥، ٣١٦.

(٢) الهمع ٥/٢١٣.

وعندها فإن الجملة ← ما أتاني زيد

فالجاء منفي عن زيد ، كما أنه منفي عن غيره ، والمراد من الجملة " ما أتاني أحد إلا زيد " على غير هذا ، بل نقيضه . حيث أريد بها إثبات مجيء زيد ، وليس هذا فحسب ، بل إثباته له بصورة مؤكدة عن طريق الحصر بـ " ما + إلا " .

والذي نراه أن أصل الجملة التوليدي :

أتاني زيد

ف + فا

فزيد هو الفاعل في الجملة الأم وليس أحدًا ذلك أن الفكرة الرئيسة الثابتة في ذهن المتكلم وهو بها مسلم : إتيان زيد .

ثم أراد حصر المجيء فيه توكيدا وإثباته له .

حصر للتوكيد
 ما أتاني إلا زيد
 ~ (ف + فا)

(١)

ذلك أن القاعدة : ~ + عنصر استثناء = ~ (ما بعده)

أي اجتماع نفي وعنصر استفهام يفيد توكيد ما بعد أداة الاستثناء بالحصر ولما أراد المتكلم

نفي إتيان أحد غير زيد ، بمعنى نفي صدور الفعل عن غيره

← ما أتاني أحد إلا زيد

فهـ ف [(- فا) + (+ فا)]

حصر

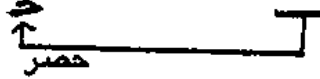
في الجملة ماعلان : فاعل سالب لأنه فعل النفي ، أي لم يفعله واحداً وهو أحد ، وناعل موجب لأنه فعل الف

مثبتاً ، ففعله واحداً وهو زيد .

(١) ~ : توكيد حصر .

ولما أراد المتكلم تأكيد الفعل نفياً للفاعل السالب كما أكده مثبتاً للفاعل الموجب أدخل "من" المؤكدة لنفي صدور فعل الاتيان عن كل أحد على الإطلاق .

ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ

~ ف [(- فا) √ + (+ فا) √]


فأخذ الفاعل بالنفي حركة الكسر اقتضاءً لحرف الجر "من" في حين بقيت حركة الفاعل المثبت رفعا كما هي على الاصل .

وعلى هذا الأساس يحل محل مثال سيبويه الثاني : ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً ، فالمفعول الاصيل بالإثبات "زيداً" و "أحد" هو المفعول المنفي .

فالجمله : ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً

~ ف + فا [(- مف) √ (+ مف) √]


فالمفعول السالب أخذ حركة باب الجر اقتضاءً لـ "من" الجارة ، بدلاً من أن يأخذ حركة النصب ، حركة المفعول به .

وعليه ، فإنه ليس ثمة ما يدعم قاعدة النحاة التي تقول بزيادة حروف الجر ، وبازدواجية اعراب الاسم الجرور بها . خاصة وأننا لا نجدهم يستشهدون على قاعدتهم هذه بشواهد موثقة من القرآن الكريم . أو من شعر العرب الفصحاء ونثرهم ، اللهم إلا ما يتأولونه تأويلاً ويخضعونه قهراً لقاعدتهم أو يصنعونه لها من أمثلة .

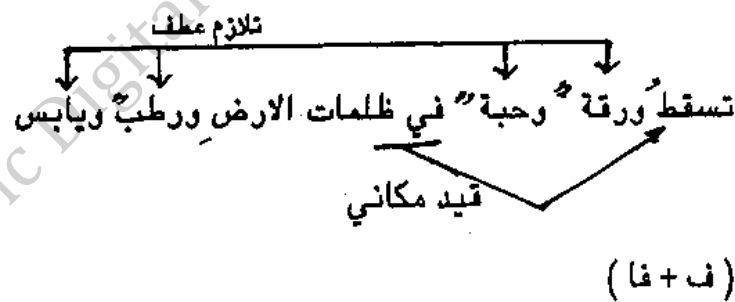
وقد تابع المفسرون النحاة في هذه المسألة فلم يستطيعوا التغلب من سطوة القاعدة النحوية رغم إدراكهم معنى التوكيد في "من" في الآية الكريمة وغيرها ، فتجدهم يحللون في مستويين منفصلين : مستوى تركيبى ، ومستوى دلالى ، يناقضه أحياناً . والاصل أن يلتقى خط المبنى مع خط المعنى لا أن يتوازيا .

يقول الأنباري : "من" ، زائدة من وجه ، وغير زائدة من وجه ، لأنها أفادت معنى

العموم. وورقة، في موضع رفع لانه فاعل يسقط* (١) فهي زائدة نحواً، وليست زائدة دلالة.
يقول القرطبي: « ولا رطب ولا يابس* بالخفض عطفاً على اللفظ وقرأ ابن السَّمِيقَ
والحسن وغيرهما بالرفع فيهما عطفاً على موضع* من ورقة* : ف* من* على هذا
للتوكيد » (٢)

أما الزمخشري، فلا يتأثر بالقاعدة النحوية في هذا الموضع فلا يورد إلا القراءة بالجر
عطفاً على ورقة (٣).

ويلتفت أبو حيان إلى أهمية الاستثناء ودلالته في الآية الكريمة: قال الزجاج: كناية
عن علم الله المتيقن وهذا الاستثناء جارٍ مجرى التوكيد لأن قوله: « ولا حبة ولا رطب ولا
يابس* معطوف على قوله* من ورقة* والاستثناء الأول منسحب عليها كما تقول: ما جاءني
من رجل، إلا أكرمته ولا امرأة، فالمعنى: إلا أكرمتها؛ ولكنه لما طال أعيد الاستثناء على سبيل
التوكيد وحسنه [وكونه فاصلة الرأس آية] (٤) (٥).
وعليه فإن أصل الجملة التوليدي الاخباري:



(١) البيان ٢٢٤/٨.

(٢) الجامع ٥/٧، وانظر: البحر المحيط ١٤٦/٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢٤/٢.

(٤) ولعل في ما بين القوسين المربعين تصحيح، والجملة* وحسنه كونه فاصلة رأس الآية*.

(٥) البحر المحيط ١٤٦/٤.

ولما لم يكن غرض المتكلم الإخبار بسقوط هذه الأشياء والتي هي بديهة يعلمها الخلق ، وإنما غرضه أن يضرب مثلاً لعلمه الشامل اليقيني بما يجري على أدق مخلوقاته وأقلها أهمية في الكون وهي الورقة والحبة و . . . لا بأسمها ونوعها فحسب ؛ بل باستعراض كل جنسها عموماً (١) ، وشمول هذا العلم لكل واحدة منها بذاتها فأدخل " مِنْ " المؤكدة ، كما أدخل عنصر اليقين " يعلم " ، وليس هذا فحسب ، بل حصرها كلها في علمه وحده ، فهو المتفرد بهذا العلم الدقيق فلا يغيب عنه علم واحدة منها أو بعض واحدة منها .

فعلمه لا يقف عند حد معرفته ما يحدث في الكون عند حدوثه ؛ بما قد يوهم بأن غيره قد أحدثه وقدر له وتم بأمره

فالجمله فعلية داخلها أربعة عناصر زيادة : نفى واستثناءان ، وعنصر يقين .

(١) انظر: الجنى الدانى ص ٣١٦ . والهمع ٤/ ٣٢١٥ .

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بغير موجب النفي ، نحو (مالكم من إله غيره)
(الاعراف : ٥٩) ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو : " هل من خالق غير الله " .
(فاطر : ٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في " هل " . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه والثاني أن يكون مجرورها نكرة كما مثل .

وذهب الكوفيون الى أنها تزداد بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك : قال لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً . فمن النثر قوله تعالى : (ولقد جاءك من نبي المرسلين) (الانعام : ٢٤) ، وقوله : (يَحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ) (الكهف : ٣١) ، وقوله (يَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (البقرة : ٢٧١) ، وقوله : " يغفر لكم من ذنوبكم " (الاحقاف : ٣١) . ومن النظم قول عمر بن ابي ربيعة (١) :

وَيَنْمِي لَهَا ، حَبَّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِعٍ لَمْ يَضِيرْ

وذكر غير ذلك من الشواهد التي ظاهرها الزيادة . وتأول المانعون هذه الآيات ، ونحوها ، بما هو مشهور . (٢)

ونأخذ برأي من لم يشترط أيّا من هذه الشروط اعتماداً على السماع من الشواهد القرآنية وغيرها ، دون ميل إلى تأويل أو تعليل .

(١) الشاهد لعمر بن ابي ربيعة في ديوانه من ٢٠١ ، و " معجم حداد ، رقم الشاهد (١٣٩٩)

(٢) الجني الداني من ٣١٧ ، ٣١٨ . وانظر : الهمع ٢١٥/٤ ، ٢١٦ ، والفني ١٦/٢ - ١٨ .

العطف على الضمير المجرور دون تكرار الجار

” يا أيها الناس اتَّقُوا ربَّكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة وخلق منها زوجها وبث
منها رجالاً كثيراً ونساءً واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان
عليكم رقيباً . ” (النساء : ١)

يقول الفراء : ” وقوله : (الذي تساءلون به والأرحام) فنصب الأرحام ، يريد : واتَّقُوا
الأرحام أن تقطعوها . قال : حدثنا الفراء قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن
إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ، وفيه قبح ، لأن العرب لا تود
مخفضاً على مخفوض وقد كُنِّي عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

نُعلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف (١)
وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه ” (٢) .

وكذلك الأخفش يرجح قراءة النصب يقول : ” (والأرحام) منصوبة ، أي : اتَّقُوا الأرحام ،
وقال بعضهم : ” والأرحام جر ، والأول أحسن ، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمّر
المجرور . ” (٣)

وقد اختلف في تخريج قراءة النصب ، والجر ، فأووا في كل منهما وجهين . يقول
العكبري : ” والأرحام ” : يقرأ بالنصب وفيه وجهان :
أحدهما - معطوف على اسم الله أي واتَّقُوا الأرحام أن تقطعوها .
والثاني - هو محمول على موضع الجاء والمجرور ، كما تقول : مررت بزيد وعمراً ؛ والتقدير :
الذي تعظمونه والأرحام ؛ لأن الحلف به تعظيم له .

ويقرأ بالجر : قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء

(١) ” الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٢ ، و معجم الحداد رقم الشاهد (١٧٣١)

(٢) معاني الفراء ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٣) معاني الاخش ١/٢٢٤ .

في الشَّعْر على قبحه وأجازه الكوفيون على ضعف .

وقيل : الجزء على القسم ، وهو ضعيف ؛ لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء ؛ ولأن التقدير في القسم ، وبربِّ الأرحام ؛ وهذا قد أغنى عنه ما قبله . وقد قريء شاذاً بالرفع (١) ، وهو مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : والأرحام محترمة ، أو واجب حرمتها * (٢) .

وقراءة الرفع ليست موضع حوار أو دراسة لشذوذها .

- أما قراءة النصب فكما هو واضح أن المراد هو عطف الأرحام على لفظ الجلالة ، لأن الله - جل وعلا - قرنها باسمه لتشاركه في وقوع التقوى عليها مع اختلاف الدلالة لكل من التقويين ، تقوى الله وتقوى الرحم . والله أعلم . يقول أبو حيان مرجحاً هذا الوجه أخذاً بظاهر اللفظ : "... فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ويكون ذلك على حذف مضاف التقدير : واتقوا الله وقطع الأرحام . وعلى هذا المعنى فسرهما ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم ، والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام هذا القدر المشترك وإن اختلف معنى التقويين لأن تقوى الله بالتزام طاعته واجتناب معاصيه واتقاء الأرحام بأن توصل ولا تقطع فيما يفضل بالبرِّ والاحسان وبالحمل على القدر المشترك يندفع قول القاضي كيف يراد باللفظ الواحد المعاني المختلفة ونقول أيضاً أنه في الحقيقة من باب عطف الخاص على العام لأن المعنى واتقوا الله : أي : اتقوا مخالفة الله ، وفي عطف الأرحام على اسم الله دلالة على عظم ذنب قطع الرحم وانظر إلى قوله : " لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى " (البقرة: ٨٣) كيف قرن ذلك بعبادة الله في أخذ الميثاق * (٣) .

- أما التخريج الثاني وهو العطف على موضع الجار والمجرور فلا يخفى ما فيه من

(١) معاني الفراء ٢٥٢/١ ، ٢٥٢ ، لم ترد هذه القراءة في " الكشف " و " النشر " ، وقد أوردها ابن جني في " المحتسب " ١٧٩/١ ، وهي

قراءة عبد الله بن يزيد عبد الله بن يزيد أنظر : الجامع ٥/٥ ، والبحر المحيط ١٥٦/٢ .

(٢) التبيان ٢٢٧/١ .

(٣) البحر المحيط ١٥٦/٢ ، ١٥٧ .

ضعف وأسراف في البعد عن ظاهر اللغة تجيزه القاعدة النحوية فحسب . وقد بينا رأينا فيه في الآية السابقة بما يغني عن تكراره والخوض فيه هنا .

إن المعضلة التي كانت موضع جدل وحوار حاد بين النحاة كوفيين وبصريين والمفسرين فيما بينهم أيضاً هي القراءة بجرّ "الارحام" دون تكرار الجارّ .

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك :
مررت بك وزيد ."

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به الارحام) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - (١) وقراءة ابراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحبلي عن عبد الوارث ، (٢) وهذا ما رآه السيوطي (٣) .

وقد استشهد الكوفيون بشواهد أخرى من القرآن والشعر إلا أن البصريين احتجوا بحجج فلسفية تمسكاً بقاعدتهم ، ورفضوا شواهد الكوفيين السماعية الوصفية واعتلّوا لها بعلل ، وحملوها على أوجه أعرابية غير العطف على المجرور بدون تكرار الجار (٤) فقالوا :
إنما قلنا: إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل عنه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم

(١) انظر: الكشف ٢٧٥/١، والنشر ٢٤٧/٢ .

(٢) الانصاف، مسألة (٦٥) ٤٦٣/٢ .

(٣) انظر: الهمع ٢٦٨/٥ .

(٤) لمزيد من الاطلاع على حجج كل من الفريقين انظر: السابق ٤٦٣/٢ - ٤٧٤ .

على الحرف لا يجوز . (١)

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون " يا غلام " فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد ، وأنها يكملان الاسم ، وأنها لا يَفْتَصِلُ بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر . (٢)

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمع المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال " مررت بزيدٍ وَكَ " فكذاك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور؛ فلا يقال " مررت بك وزيدٍ " لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه . والاعتماد من هذه الأدلة على الأول . (٣) (٤)

ويرد ابن مالك حجة البصريين بأن الضمير صار عوضاً عن التنوين فيقول : " ... أن شبه الضمير بالتنوين لو مَنَعَ من العطف عليه لمنع من توكيده ، وإلبدال منه كالتنوين ، ولا يَمْنَعان بإجماع ، وأنَّ الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ وَلَا كُلَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدَرْهَمٍ وَلَا :

* الواهبُ المائتة الهجان وعبيدها * (٥)

(١) وانظر : الأصول ١١٩/٢ .

(٢) وانظر : الهمع ٣٦٨/٥ ، وهو رأي سيبويه انظر : الكتاب ٢٨٢/٢ ، والجامع ٢/٥ ، وجوز في الشعر ضرورة .

(٣) وهذا رأي المازني انظر : اعراب النحاس ٢٩٠/١ ، وهو أيضاً رأي الزجاج انظر : معاني الزجاج ٦/٢ ، ٧ ، والجامع ٢/٥ .

(٤) الانصاف مسألة (٦٥) ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧ .

(٥) الشاهد للامشي في ديوانه ص ١٥٢ والرواية فيه :

الواهبُ المائتة الهجان وعبيدها
عوداً تزجي خلقها أطفالها

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول * (١)

ولعله مما يؤخذ على البصريين في منهجهم الضمير اسماً ساداً مسدداً الاسم الظاهر في العطف عليه لا لشيء إلا لفكرة فلسفية مجردة تناقض الواقع اللغوي .

وقد اعتل النحاة لخفض " الارحام " في قراءة حمزة وحملوها على وجهين هرباً من الوقوع في القاعدة المحظورة يقول ابن الأنباري : " أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله (والارحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : " إن الله كان عليكم رقيباً " ، والوجه الثاني : أن قوله " والارحام " مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، : (٢) .

ويرد النحاس تخريج البصريين الخفض على القسم في ضوء سياق الآية ومناسبتها يقول : " وقال بعضهم " والأرحام " قسم وهذا خطأ من المعنى والإعراب لأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . روى شعبة عن عون بن أبي قحيفة عن منذر بن جزيير عن أبيه قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من ^{بصر حفاة عراة} الظاهر وخطب الناس فقال : يا أيها الناس اتقوا ربكم والارحام * (٣) قال : تصدق رجل بديناره ، تصدق رجل بدرهمه ، تصدق رجل بصاع تمر * (٤) وذكر الحديث فمعنى هذا على النصب لأنه حضهم على صلة أرحامهم ، وأيضاً فلو كان قسماً كان قد حذف منه لأن المعنى ويقولون : بالارحام ، أي ورب الأرحام ، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه ، وأيضاً فقد صح عن

(١) الهمع ٥/٢٦٩ .

(٢) الانصاف مسألة (٦٥) ٢/٤٦٧ .

(٣) وفي الجامع ٥/٢ : فقال : يا أيها الناس اتقوا ربكم ، إلى : والارحام .

(٤) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ١/٨٢ (حفي) .

النبي صلى الله عليه وسلم " من كان حالفاً فليحلف بالله فكماً" (١) لا يجوز أن تستخلف إلا بالله فهذا يرد قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالرحم ، وقد قال أبو إسحاق : معنى " تساءلون به " تطالبون حقوقكم به ، ولا معنى للخفض على هذا . " (٢)

ولأننا وإن كنا نتفق مع النحاس في أن مناسبة الآية تشير بوضوح إلى أن معنى القسم ليس بوارد ، إلا أن هذا لا يحتم أن تكون القراءة بالنصب فحسب . فإن البصريون قد أخطأوا في تخريجها على القسم فلا يعني هذا أن تنكر قراءة صحيحة من السبع . يقول ابن الحاجب مبالغاً في إنكارها زاعماً أن قاعدة الكوفيين هي التي جعلت حمزة يقر بها ، وواقع الأمر أن قاعدة البصريين هي التي جعلته وإياهم يرفضون قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة ، ويحتالون لها في التخريج تارة أخرى : " وهذا الذي ذكرنا . أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً كقوله :

فاليوم قَرِبتَ تهجونا وتشتيمنا فاذهب فما بك والايام من عَجَبٍ (٣)

وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى : " تساءلون به والارحام " بالجر في قراءة حمزة ، وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا نحو : الله لأفعلن ، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول ولا يجوز أن يكون الواو للقسم ، لأنه إذاً يكون قسم السؤال لأن قبله (واتقوا الله الذي تساءلون به) وقسم السؤال لا يكون إلا بالباء كما يجيء والظاهر أن حمزة جَوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه

(١) انظر السابق ٤٩٩/١ (حلف)

(٢) اعراب النحاس ٢٩١، ٢٩٠/١ ، وانظر : الجامع ٢٠٢/٥ .

(٣) الشاهد مجهول القائل . انظر معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٢٩) .

كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع * (١) .

يقول القرطبي بعد أن يورد آراء النحاة المختلفة وتخريجاتهم : " هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة : والارحام بالخفض ، واختاره ابن عطية ورده الامام ابو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، واختار العطف فقال : " ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد ردَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مقام محذور ، ولا يُقَلَّدُ فيه أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته * (٢) .

" وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : " لو صليت خلف إمام يقرأ " ما أنتم بمصرخي " (٣) (ابراهيم : ٢٢) و " اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام " لأخذت نعلي ومضيت . قال الزجاج (٤) : قراءة حمزة مع ضعفها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تحلفوا بآبائكم " فإذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت اسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحلف بغير الله امرٌ عظيم ، وأنه خاص لله تعالى * (٥)

وواقع الأمر أن الخطأ - كما ذكر آنفاً - لا يكمن في القراءة بالخفض وإنما بتخريجها على القسم .

وينكر ابن جني على المبرد هذه الحدة في رفض هذه القراءة ، ويحاول أن ينهج منهجاً

(١) الكافية ١/٣٢٠ .

(٢) الجامع ٤/٥ .

(٣) هي قراءة حمزة : انظر الكشف ٢/٢٦ ، والنشر ٢/٢٩٨ .

(٤) انظر : معاني الزجاج ٢/٦ .

(٥) الجامع ٤، ٢/٥ .

يوفق فيه بين القاعدة البصرية والقراءة المتواترة ، فيخرجها على تقدير حرف جر محذوف يقول " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : أنني لم أحمل (الارحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء حتى كئني قلت : (وبالارحام) ، ثم حذفت الباء ، لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمررُ أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، لم تقل أمرر به ، ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما . وإذا جاز للفردق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته له في الحكم في قوله :

ورأى قوم بهم يتقى العدا ورأى الثاني والجانب للتحذوف (١)

أراد : وبهم رأى الثاني ، فحذف الباء من هذا الموضع لتقديمها في قوله (بهم يتقى العدا) منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي يتقى ، كقولك : بالسيف يضرب زيد ، والباء في قوله : (وبهم رأى الثاني) مرفوعة الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعه الرأى ، ونظائر هذا كثيرة كأن حذف الباء من قوله (والارحام) لمشابتها الباء في (به) موضعاً وحكماً أجدر " (٢) .

وعلى الرغم من أن تخريج ابن جني أقل الوجوه إسرافاً وبعداً عن ظاهر اللغة إلا أنه لا يعدو عن كونه تمحلاً يميل فيه إلى تقدير حرف جر محذوف ، وما يدرى ما الفرق بين أن يكون حرف الجر محذوفاً مقدراً ، وأن يكون هو ذاته الذي جر الضمير قبله في " به " ما دام ظاهر الجملة عَدَم وجود جارٍ ثانٍ في كلتا الحالتين . والأولى الاستغناء عن التقدير . وإنما فُرض التقدير محاولة الهروب من الوقوع فيما تمنعه القاعدة النحوية البصرية .

(١) ديوان الفردق ، شرح وضبط : علي الفاعور ، ص ٢٨٩ .

(٢) الخصائص ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

يقول الزمخشري مشيراً إلى هذا : " وقد تُمَحَّلُ لصحة هذه القراءات بأنها على تقدير تكرير الجار ، " (١) .

إلا أن محلهم في تخريج هذه القراءة لا يجوّز بأيّ حال بطلان القراءة بها وتضعيفها .
والأدعى إلى العجب أن يتأثر صاحب الكشف بقاعدة النحاة هذه فبعد أن يذكر أن القراءة بالجر قراءة حمزة وهي من القراءات السبع وَيُقَرِّبُهَا يَضَعُهَا . (٢)

ويردّ أبو حيان ويستعظم ما أقدموا عليه من إنكار قراءة حمزة بالخفض مبيناً أن الأصل القراءة وما عليه علماء الدين لا القاعدة النحوية وما عليه علماء النحو، فينبغي إخضاع القاعدة للقراءة لا العكس يقول : " وقال ابن عطية أيضاً : المضمّر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على حرف ، ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان : أحدهما أن ذكر الأرحام يتساءل بها وهذا تفريق في معنى الكلام وغض من فصاحته وإنما الفصاحة في أن تكون الأرحام فائدة مستقلة . والوجه الثاني أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها والحديث الصحيح يردّ ذلك في قول صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللّهِ أَوْ لِيَصْمِتَ " (٣) انتهى كلامه . وذهبت طائفة إلى أن الواو في " والأرحام " واو القسم لا واو العطف والمتلقى به القسم هي الجملة بعده ، والله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى . وذهبوا إلى تخريج ذلك قراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار وذهاباً إلى أن في القسم تنبيه على صلتها وتعظيمها لشأنها وانها من الله تعالى بمكان . قال ابن عطية : وهذا قول يأباه نظم الكلام وسره . انتهى ، وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار من اعتلالهم لذلك غير

(١) الكشف ٤٩٢/١ .

(٢) انظر : الكشف ٣٧٥/١ .

(٣) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي " فإذا حلف أحدكم فليحلف بالله أو ليصمت " ٤٩٨/١ (حلف)

صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز . وقد اطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى : " وكفر به " والمسجد الحرام (البقرة : ٢١٧) ، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب ، نشرها ونظمها ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا (١) وأما قول ابن عطية " ويؤيد عندي هذا القراءة من المعنى وجهان " فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارته لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قروا بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة ، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب . عمد إلى ردها بشيء من خطر له في ذهنه وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم . وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش وحمدان بن أعين ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بائر . وكان حمزة صالحاً ، ورعاً ثقة في الحديث . وهو من الطبقة الثالثة ولد سنة ثمانين وأحكم القراءة وله خمس عشر سنة وأم الناس سنة مائة وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم سفيان الثوري والحسن بن صالح ومن تلاميذه جماعة منهم : امام الكوفة في القراءة العربية ابو الحسن الكسائي . وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض . وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمرٌ على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنائس

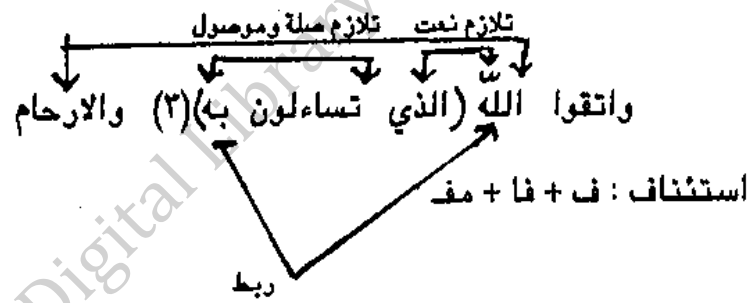
(١) انظر : البحر المحيط ١٤٦/٢ - ١٤٨ .

المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ (١).

ويقول الفخر الرازي مشيراً إلى صحة قراءة حمزة وكونه ثقة في معرض إعرابه " وكفر به والمسجد الحرام " : والإضمار في الله ليس بغريب ، ثم يتأكد هذا بقراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) على سبيل الخفض ولو أن حمزة روى هذه اللفظة لكان مقبولاً بالاتفاق ، فإذا قرأ به في كتاب الله تعالى كان أولى أن يكون مقبولاً (٢).

وعليه ، فإن القراءتين نصباً ، وجرّاً جاءت فيهما (الأرحام) معطوفة . في حال النصب : عطفت على لفظ الجلالة نفسه " الله " لتشاركه لفظاً في وقوع التقوى عليه مع الاختلاف في الدلالة بين تقوى العبد ربه ، وتقواه الرحم بمعرفة حرمتها عند الله ، فالتقوى الثانية بعض الأولى كما بين ذلك أبو حيان آنفاً عند تخريجه قراءة النصب .

تلازم عطف

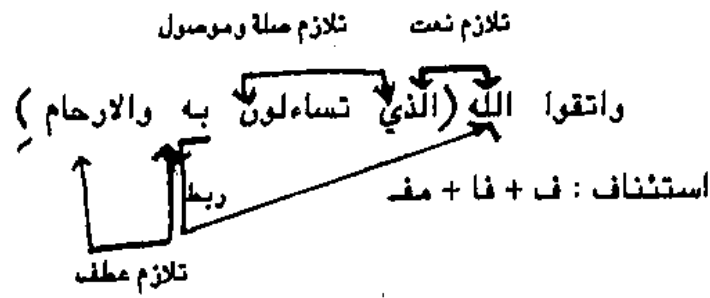


- أما في حال النصب فعطفت "الأرحام" على الضمير العائد من الصلة على لفظ الجلالة " به " فالأرحام جزء من الصلة ، وذاك لتشاركه لفظاً في وقوع السؤال من العبيد به مع اختلاف دلالة السؤال بكل منهما ، فالسؤال بالله هو طلب العبد معونة باسم الله ولفظه صراحة ، والسؤال بالرحم هو سؤال العبد العبد بالله تلميحاً وكناية لأن رعايتها أحقها جزء من تنفيذ أمر الله ، ومراعاة لحق الله فيها ، فالسؤال بالاستعطاف بما أوجبه الله وفرضه وعظمه كأنما هو سؤال

(١) البحر المحيط ٢/١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) التفسير الكبير ١/٢٢ .

(٣) () حدود الموصول وصلت .



وبذا ينقض ما ذهب إليه الزجاج وابن عطية وغيرهما من أن عطف الرحم على الضمير يعني إشراكها مع الله في القسم بما يوقع في الحرام . ففي كلا الوجهين ربطت الرحم بالله تأكيداً لعظمها عند الله وحثاً على رعايتها بين العبيد ، سواء قرنت بتقواه ، أو بسؤاله وهذا ما يناسب سياق الآية وسبب نزولها ، كما يتناسب مع أول الآية التي يذكر الله بها عباده بأنهم خلقوا من نفس واحدة ، فصلة الأرحام لا تقف حتى عند حد الأقرباء ، بل بين كل بني البشر إذ هم في أصلهم ذوو قرى تربطهم رحم : " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث فيها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً " .

فالأمر الأول بتقوى الله اقترن بالتذكير بالقربى منذ نشأة البشرية . ثم الأمر الثاني بالتقوى اقترن بالوصية بالأرحام ، ثم التذكير بأن الله هو الرقيب عليهم فيه إشارة إلى وجوب التذكر الدائم لله ومراعاته في العلاقات بين الأرحام ، كما فيه شيء من الوعيد والإنذار لمن يخلف هذا الوعد والعهد مع الله بقطع الأرحام وتفريقها .

وفي ضوء ما سبق يحل قوله تعالى : " يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبيرٌ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل " (البقرة : ٢١٧) .

« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . » (المائدة : ٦٩)

* قوله تعالى : (والصابغون) يقرأ بالهمزة والنصب عطفاً على الذين (١) ، وهو
شاذٌّ في الرواية صحيح في القياس ، ، والمشهور في القراءة الرفع . وفيها أقوال :
أحدها - قول سيبويه (٢) : وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره : ولا هم يحزنون ،
والصابغون كذلك : فهو مبتدأ والخبر محذوف ، ومثله :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ *

أي فَإِنِّي لَغَرِيبٌ وَقَيَّارٌ بِهَا كَذَلِكَ .

والثاني - أنه معطوف على موضع * إِنَّ * (٣) : كقولك : إن زيدا وعمرو قائمان ؛ وهذا خطأ ، لأن
خبر * إِنَّ * لم يتم ، * وقائمان * إن جعلته خبر (إن) لم يبق لعمرو خبر ، وإن جعلته خبر عمرو
لم يبق لَإِنَّ خبر ثم هو ممتنع في جهة المعنى ، لإنك تخبر بالمثلثي عن المفرد .

وأما قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » (الأحزاب : ٥٦) على قراءة من
رفع * ملائكته * فخير * إِنَّ * محذوف ، وتقديره : إن الله يصلي ، وأغنى عنه خبر الثاني ،

(١) ذكر ابن الجوزي في "النشر" اختلاف القراء في همزة الصابغون في سورة المائدة ، فأبى جعفر يقرأها "الصابغون" بحذف الهمزة
وضم ما قبلها ، ووافقه عليها نافع ، ولم يذكر قراءة الصابغون بالياء في هذا الموضع من القرآن . انظر : النشر ١/٣٩٧ . وكذلك لم يذكر
القيسي في "الكشف" اختلافاً بين القراء السبعة فيها . وهي مما أورده ابن جنى من شواذ القراءات في المحتسب ، وهي قراءة عثمان
وابي بن كعب ومائشة وسميد بن جبير والجدري ١/٢١٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٥٥ ، والبحر المحيط ٣/٥٣١ ، والجامع ٦/٢٤٦ ، وإعراب النحاس ١/٥١٠ ، والبيان ١/٢٩٩ ، ومعاني الزجاج
١٩٣/٢ ، ١٩٤ . وبه أخذ الزمخشري انظر : الكشاف ١/٦٣٢ .

(٣) انظر معاني الخراء ١/٣١١ ، ٣١٢ ، ومعاني الأخفش ١/٣١١ ، والبحر المحيط ٣/٥٣١ ، والكشاف ١/٦٣٢ ، والبيان ١/٢٠١ ، تأويل
مشكل القرآن ، ابن قتيبة ص ٥٢ ، ٥٣ .

وكذلك لو قلت : إضمرا وزيد قائم ، فرفعت زيدا جاز على أن يكون مبتدأ ، وقائم خبره ، أو خبر إن .

والقول الثالث - أن الصابئون * معطوف على الفاعل في هادوا (١) وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما - أنه يوجب كَوْن الصابئين هودا ، وليس كذلك .

والثاني - أن الضمير لم يؤكد .

والقول الرابع - أن يكون خبر الصابئين محذوفاً من غير أن ينوى به التأخير (٢) : وهو

ضعيف أيضاً لما فيه من لزوم الحذف والفصل .

والقول الخامس - أن (إن) بمعنى نعم ، فما بعدها في موضع رفع ، فالصابئون كذلك . (٣)

والسادس - أن الصابئون * في موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بلحرث الذين يجعلون

التثنية بالالف على كل حال ، والجمع بالواو على كل حال (٤) ، وهو بعيد .

والقول السابع : أن يَجْعَلَ النون حرف الإعراب .

فإن قيل : فأبو علي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو .

قيل : قد أجازته غيره ؛ والقياس لا يدفعه .

ينطلق سيبويه والنحاة في إعرابهم * الصابئون * من أن * إن * حرف ناسخ مشبه بالفعل

يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ ويرفع الخبر . يقول السيوطي في إن واخواتها :

"لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً

ليكونا معه ، كالمفعول قَدَّم ، وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت

كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما ، ولا خلاف بين الفريقين : أنها الناصبة

(١) انظر : معاني الفراء ٢١٢/١ ، ومعاني الأخفش ٢٦٢/١ ، والبحر المحيط ٥٣١/٢ ، والبيان ٢٠١/١ .

(٢) البيان ٢٩٩/١ ، ٢٠٠ .

(٣) البحر المحيط ٥٣١/٢ ، والجامع ٢٤٧/١ ، وإعراب النحاس ٥١٠/١ .

(٤) التبيان ٤٥١/١ ، ٤٥٢ .

فقاعدتهم توجب أن تكون إنَّ ناصبة للمبتدأ رافعة للخبر على خلاف (٢) . وعلى هذا يكون المعطوف على اسمها منصوباً بالتبعية ، فإذا وردت أمثلة بعد تععيد قاعدتهم بحثوا لها عن تعليل وتأويل كما في هذه الآية فقد عدّت من الغلط الذي في القرآن وستصححه العرب في الحديث المفتري على عائشة (٣) .

فبدل أن تتخذ الشواهد من القرآن الكريم ، وكلام العرب أساساً للتقعيد تتحكم القاعدة فيها فتخطؤها على الرغم من أنها شواهد موثوقة .

فإن كان سيبويه قد غلط من العرب من يرفع تابع اسم إنَّ حيث يقول : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : أنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم كما قال :

* ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً (٤) * (٥) .

فإنه لم يستطع أن يغلط الآية الكريمة برفع * الصابئون * إذ هي قراءة السبعة في حين أن مجيء * الصابئين * بالنصب قراءة شاذة . ومن هنا قال بالرفع على نية التأخير وتبعه في ذلك من تبعه من النحاة والمفسرين في محاولة لتبرير رفع تابع اسم إنَّ دون كسر قاعدتهم . وذهب فريق آخر من النحاة إلى أن الرفع عطفاً جاء على موضع إنَّ واسمها واستلزم

(١) الهمع ١٥٥/٢ ، وانظر التصريح على الترهيع ٢١١/١ .

(٢) ذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر أيضاً ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو باق على حال رفعه قبل

دخولها . انظر : المرجعين السابقين في الموضعين أنفسهما والاتصاف مسألة (٢٢) ١٢٦/١ - ١٨٥ .

(٣) أورد ابن قتيبة هذه الآية في باب * ما ادعى على القرآن من اللحن * انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٠/٢ - ٦٤ .

(٤) الشطر الأول : بدالي اني لست مدرك ما مضى * ثمبه سيبويه لزهير . انظر الكتاب ١٦٥/١ .

(٥) الكتاب ١٥٥/٢ .

هذا إيجادٌ مبررٌ لعجوبه ، فقالوا بضعفٍ إنَّ لعدم عملها في الخبر ، وهي حجة فلسفية ليس من قرينة لغوية تؤيدها ، بل لتصح حجتهم جردوا "إنَّ" من وظيفتها الدلالية وهي التوكيد ، وجعلوها زائدة في المبنى لا تحدث أثراً في المعنى . يقول ابن قتيبة : " وقالوا في قوله تبارك وتعالى ، " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " رفع " الصابئين " لأنه ردٌّ على موضع (إن الذين آمنوا) وموضعه رفع ، لأن "إنَّ" مبتدأه وليس تحدث في الكلام معنى كما تحدث أخواتها . ألا ترى أنك تقول : زيدٌ قائم ، ثم تقول : إنَّ زيداً قائم ، ولا يكون بين الكلامين فرقٌ في المعنى . وتقول زيدٌ قائم ، ثم تقول : لعل زيداً قائم ، فتحدث في الكلام معنى الشك ونقول : زيدٌ قائم ، ثم تقول : ليت زيداً قائم ، فتحدث في الكلام معنى التمني ويدلك على ذلك قولهم : إن عبد الله قائم وزيدٌ ، فترفع زيداً ، كأنك قلت : " عبد الله قائم وزيدٌ ، وتقول : لعل عبد الله قائمٌ وزيداً ، فتنصب مع " لعل " وترفع مع " إنَّ " لما أحدثته " لعل " من معنى الشك في الكلام ، ولأن "إنَّ" لم تحدث شيئاً " (١) .

وكذلك رأى الأخفش أن دخول "إنَّ" وعدمها على الجملة لا يؤثر في المعنى : " ... كأن قوله : " إن الذين آمنوا " ، في موضع رفع في المعنى لأنه كلام مبتدأ ، لأن قوله : إنَّ زيداً منطلق ، وزيدٌ منطلق من غير أن يكون فيه "إنَّ" في المعنى سواء " (٢) ، متجاهلين أنَّ "إنَّ" لم تدخل على الجملة مجرد رغبة المتكلم في التفتن اللفظي العايب في اللغة وإنما دخلت لتؤكد مضمون الجملة (٣) وقد نص النحاة والبلاغيون على ذلك : يقول سيبويه : " و(إنَّ) توكيدٌ لقوله : زيدٌ منطلق ، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام ، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها " (٤) .

(١) تاويل مشكل القرآن من ٥٢ . ٥٢ . وإلى هذا ذهب المبرد أنظر المختضب ١/٤٧٠ .

(٢) معاني الأخفش ١/٢٦١ .

(٣) انظر : في نحو اللغة وتراكيبها من ١٠٢ .

(٤) الكتاب ١/٢٣٢ .

وحين يبدأ السيوطي بالتعريف "بإن" وأخواتها ، أول ما يذكره وظيفتها الدلالية فيقول : " إن للتأكيد ، (١) . . . ثم يعطي كل واحدة من أخواتها في العمل وظيفتها الدلالية الخاصة . لكن نظرة بعض النحاة الشكلية جعلتهم يتجاوزون بابين رئيسين في اللغة العربية من حيث التقسيم الجملي ، وهما باب الإخبار ، وباب الإنشاء ، ثم يتجاوزون درجات الإخبار ومواطن استعمال كل أسلوب من أساليبه حسب ما يقتضيه الحال والسياق . في حين أولى البلاغيون هذا الجانب الدلالي من الاستعمال اللغوي جل اهتمامهم مفرقين بين الجملة الإخبارية البسيطة التي يلقي بها المتكلم إلى مخاطب خالي الذهن كما في : زيد منطلق ، والجملة الإخبارية العميقة التي يلقي بها المتكلم إلى مخاطب متشكك . يقول القزويني : " من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك : زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم ويسمى هذا فائدة الخبر وإما كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك : زيد عندك ويسمى هذا لازم فائدة الخبر .

.... وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك : جاء زيد وعمرو ذاهب فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً وإن كان متصور الطرفية متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد كقولك لزيد عارف ، أو إن زيدا عارف وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول : إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ، وعليه قوله تعالى : واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون . قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون . قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون " (يس : ١٣) حيث قال

(١) الهمع ١٤٨/٢ . وانظر البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ٤٠٦/٤٠٥ .

في المرة الأولى إنا إليكم مرسلون وفي الثانية إنا إليكم لمرسلون . ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس الكندي عن قوله : إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون : عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم والمعنى جواب عن سؤال سائل ، وإنَّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً والثاني طلبياً والثالث انكارياً . واخراج الكلام على هذه الوجوه إخراج على مقتضى الظاهر وكثيراً ما يخرج على خلافه فينزل غير السائل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى : " ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون " (المؤمنون : ٢٧) وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض " (١) .

ومن النحاة من خطأ القائلين بضعف إن ، والعطف على موضعها وعده إقداماً عظيماً على كتاب الله . يقول الزجاج : " اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين فقال بعضهم نصب " إن " ضعف فَنَسَقَ " بالصابئون " على " الذين " لأن الأصل فيهم الرفع . وهو قول الكسائي ، وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل " الذين " وعلى المضمر ، ويجوز : أني وزيد قائماً ، وأنه لا يجيز إن زيدا وعمراً قائمان . وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب " إن " ضعيف لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر ، وهذا غلط لأن " إن " عملت عملين النصب والرفع ، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع لأن كل منصوب مشبه بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل فيما لم يسم فاعله ، وكيف يكون نصب " إن " ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فت نصب ما بعدها . نحو قوله : " إن فيها قوماً جبارين " (المائدة : ٢٢) ونصب إن من أقوى المنصوبات : (٢) .

فهذا رد على حجج النحاة الفلسفية بحجج من نوعها ، وإن كانت الباحثة لا تأخذ بها كلها ، إلا أنها

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، ص ١٢ ، ١٤ ، وانظر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والتصريح ٢١١/١ .

(٢) معاني الزجاج ١٩٢/٢ ، ١٩٣ .

أقرب إلى المنطقية المعقولة منها إلى الفلسفة المجردة ، فالاستشهاد بتخطيها الظروف ونصبها ما بعدها على أنها ليست بضعيفة حجة مقبولة للرد على النحاة بطريقتهم نفسها والأهم من هذا ربطه معنى الآية بإعرابها ومبناها حين رأى في تبريرهم العطف على موضع إنَّ واسمها ما لا ينبغي أن يكون في كتاب الله ، وليس ذلك إلا لما يترتب على تأويلهم من خروج عن المعنى بل إنَّ القول بالعطف على الموضع قبل تمام الخبر يوقع النحاة في محذور تفرضه قاعدتهم الأصلية " لا يجتمع عاملان على معمول واحد " . ولذلك اختلف الكوفيون فأجاز : فريق منهم العطف على " إنَّ " قبل تمام الخبر ، وذهب الكسائي إلى تجويز ذلك على كل حال ، سواء ظهر عمل إنَّ أو لم يظهر ، بينما ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا إذا لم يظهر فيه عمل إنَّ في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال (١) . وبذا تسقط حجة من قال بضعف إنَّ ومن ثم يسقط المبرر لتجويز العطف على موضع إنَّ واسمها .

ويعلل الأنباري غلط العرب في " إنك وزيد " ذاهبان (٢) " بأن ... هذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا " ما أغفله عنك شيئاً " وكما قال زهير ويقال صرمة الأنصاري :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

فقال "سابق" على الجرّ وكان الوجه سابقاً بالنصب ، ... (٣) .

فإن سلّم للنحاة بأن قولهم : " ما أغفله عنك شيئاً " غلط لعدم ورود شواهد آخر .

تعاضده من كلام العرب الفصحاء ، أو القرآن الكريم ، فإنه لا يجوز التسليم بأن " إنك وزيد "

(١) للاطلاع على حجج اللريقيين انظر : الإنصاف مسألة (٢٢) ٨٥/١ - ١٩٥ .

(٢) هذا من حجج الكوفيين المسموعة ، انظر : الإنصاف ، مسألة (٢) ١٨٦/١ .

(٣) الإنصاف ، مسألة (٢٢) ١٩١/١ .

ذاهبان * غلط لأن ثمة شواهد لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وهي من كتاب الله الكريم ، ثم من كلام رسوله تؤيد وجود هذه الظاهرة في كلام العرب ، وهي إبقاء اسم إنَّ على حاله من الرفع ، كما في * إنَّ هذان لساحران * (١) (طه : ٦٣) في حال التثنية ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (٢) : * إنَّ الحمد لله * في حال الإفراد ، ثم إتباع اسم إنَّ المكني بمرفوع كما في هذه الآية * إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ... * ثم في قول العرب : * إنهم أجمعون ذاهبون * وهاتان حالتان في حال الجمع .

هذا بالإضافة الى أن القياس على الشواهد الشعرية والتي جاءت كلها على توابع لخبر (ليس) (٣) ليس بسليم ، فإن كان النحاة قد أجازوا لأنفسهم حمل إنَّ وتابع اسمها على ليس وتابع خبرها ، والقياس عليه كما في شاهد سيبيويه السابق على الرغم من أن (ليس) ليست من أخواتها ، بل من أخوات كان ، ولا عاملة عملها ، فمن باب أولى القياس على الشواهد الموثوقة المتعددة على اسم إنَّ نفسها وتابعه .

فالتصور أن * إنَّ * في الشواهد السابقة لم تأخذ حركة النصب اقتضاء ، بمعنى : أنَّ من العرب من يعطي الاسم بعد دخول إنَّ على الجملة حركة النصب ، ومنهم من يتركه مرفوعاً على حاله ، دون أن يؤثر ذلك في المعنى ، فإذا أرادوا أن يتبعوه بتابع ما ، نصبه من ينصب اسمها ، ورفع من يرفعه .

(١) وهي قراءة صحيحة موثوقة عليها جل الجمهور ، يقول ابن الجزري : * واختلفوا في (هذان) فقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء . وقرأ الباقون بالالف ، وابن كثير على أصله في تشديد النون . * النشر ٢/٢٢١ ، وانظر : الكشف ٢/٩٩ .

ويقول النحاس : * ولا يفكر في إنكار من أنكر هذه اللغة ، إذ كان الإنمة قد روها ، وتبين أنها الأصل وهذا بين جداً ... * إعراب القرآن ٢/٢٤٧ .

(٢) [إعراب النحاس ٢/٢٤٤ .

(٣) انظر هذه الشواهد الشعرية الأربعة في الإنصاف ، مسألة (٢٢) ١/١٩١-١٩٣ .

وبذا يفترض أن تكون الجملة : زيد قائم جملة اسمية توليدية اخبارية

(م + خ) لا يقصد المتكلم بها سوى الإخبار المحايد

ولما أحس المتكلم من المخاطب شكاً وتردداً في تصديق الخبر أكدّه بـ "إن" في محاولة لإزالة شكّه

← إن زيد قائم على لغة قوم من العرب ممن يرفعون اسم إن

أو : إن زيد قائم على لغة من ينصب اسم "إن" من العرب اقتضاء لها.

٧ (م + خ)

فالجملة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكد واحد ، محولة بالزيادة .

ولما أراد المتكلم تخصيص المبتدأ بصفته التي تميزه عن غيره ممن قد يلتبس بهم ، ألزمه تلك
الصفة

تلازم نعت

← إن زيد الظريف قائم

أو تلازم نعت

← إن زيداً الظريف قائم

والتحليل واحد : ٧ (م + خ)

وبذا تتفق الباحثة مع من ذهب من النحاة والمفسرين (١) إلى تخطئة تخريج (الصابئون) على

أنه معطوف على الموضع ، وترى أنه معطوف على اسم إن ، لكنها تخالفهم في قياس ذلك على

المثال المصنوع : " إن زيداً وعمراً قائمان " وترى أن هذا المثال خاطئ ليس لأن الخبر لم يتم -

كما يقولون ؛ بل لأنه في أصله وليد قياس خاطئ على الآية الكريمة " إن الذين آمنوا والذين

هادوا والنصارى والصابئون " وعلى قول العرب : إنك وزيد ذاهبان ، ذلك أن " عمرو عطف

مرفوعاً على منصوب فكيف جاز هذا إلا من خلال قاعدة النحاة التي تسلطت عليهم فجعلتهم

(١) انظر : التبيان ٤٥١/١ ، والكشاف ٦٣٢/١ .

يفترضون أن الاسم المكني في الآية "الذين" والكاف في "أنك" في موضع نصب سيراً مع قاعدتهم، وكان الأجدر بهم أن ينظروا إلى علامة الرفع على تابع اسم "إن" المكني على أنها قرينة إعرابية فيدركوا أن المتكلم حين تكلم نوى أن يبقى المبتدأ مرفوعاً على أصله، ولم ينو النصب. ولعل الفراء كان أكثر دقة في وصف هذه الظاهرة اللغوية حين أجاز العطف بالرفع على اسم "إن" معتلاً بضعفها، بشرط أن يكون مكنىً، ولم يجوزها في حال ظهوره فقال: "فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين. ولا استحَبَّ القول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن". وقد انشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإني وقياراً بها لغريبُ

وقياراً. ليس بحجة للكسائي في إجازته (إن عمراً وزيد قائمان) لأن (قياراً) قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال، وللذين قد يقال: اللذان رفع في الحال.

وأنشدني بعضهم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بَغَاةٌ مَاحِيْنَا فِي شَقَاقِ (١) * (٢)

فقد أدرك أن السر في الاسم المكنى الذي لم تظهر عليه قرينة إعرابية تشير إلى رفع أو نصب. لذلك كانت قاعدته مقتصرة على المكنى دون غيره من الأسماء في حين توسع الكسائي فقياس المظهر على المضمَر، بعد أن اعطاه حركة النصب في حين كان تابعه مرفوعاً بناءً على قياس خاطئ، بنى عليه النحاة فيما بعد أمثلتهم المصنوعة.

(١) الشاهد لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥، ...، انظر: معجم حداد، رقم الشاهد (١٨٢٧).

(٢) معاني الفراء ١/٣١١، ٣١٢.

ولا يخفى ما في كلام الفراء من إرهاب إلى أن اسم "إن" المكنى قد يكون مرفوعاً على الأصل وهذا ما ذهب إليه الباحثة ، خاصة وأنه أشار إلى رواية الشاهد الشعري برفع "قيار" ونصبه، ويفترض في هذه الحال أن من رواه بالنصب قاسه على لغة قومه في نصب اسم (إن)، ومن ثم نسقه عليه منصوباً. ومن رواه بالرفع قاسه على لغة قومه في إبقاء اسم (إن) مرفوعاً على حاله قبل دخولها عليه ، فنسقه عليه مرفوعاً . ومثله الشاهد الشعري الثاني "أنا وأنتم بغاة" حيث نوى قائله رفع اسم "إن" ومن ثم رفع المنسوق عليه إذ الأصل في الإتيان بالنسق ادخال الثاني في حكم الأول نحويًا ودلاليًا معاً .

ومن الشواهد على هذه الظاهرة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الحمد لله" حيث صرح برفع اسم "إن" ، ومن ثم كان لا بد من أن يأخذ تابعه حركته فيما لو أراد أن يعطف عليه أو ينعت، إلا أن بعض النحاة حاولوا الخروج من هذا المحذور بأن قالوا بأن "إن" في هذا الشاهد للموافقة بمعنى "نعم" .

وكذلك قالوا في تخريجهم "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون" وقد رد أبو حيان هذا التخريج بقوله : "والوجه الرابع : أن تكون "إن" بمعنى "نعم" حرف جواب وما بعده مرفوع بالابتداء فيكون "والصابئون" معطوفاً على ما قبله من مرفوع : وهذا ضعيف لأن ثبوت "إن" بمعنى "نعم" فيه خلاف بين النحويين (١) ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً للكلام سابق (٢) .

وهذا منطبق على سياق الشاهدتين : الآية الكريمة هذه ، وافتتاح محمد صلى الله عليه وسلم خطبته بـ "إن الحمد لله" .

فليس قبلهما كلام يحتاج إلى موافقة وإيجاب ، فهما ابتدائيتان لا يفترض أن يوافق فيهما

(١) ذهب المبرد إلى أن مجيء "إن" بمعنى نعم شاذ حتى قيل إنه لم يثبت "التصريح" ٣٦/١. ولم نجد رايه هذا في المقتضب.

(٢) البحر المحيط ٥٢١/٢ .

المتكلم على ما لم يقل أصلاً .

وعلى هذا ، يكون الأصل أن يكون المثال المصنوع في ضوء هذه الظاهرة اللغوية أحد اثنين :

١- إن زيد وعمر قاتمان

أو

٢- إنك وعمر قاتمان

بالمطابقة في الحركة بين المعطوف والمعطوف عليه .

وعليه يكون (الصابئون) معطوفاً على "الذين آمنوا" ، كما عطف "الذين هادوا عليه ،
والنصارى" على (الصابئون) .

ويكون أقرب رأي إلى واقع اللغة ووصفها أنها لغة قوم من العرب يرفعون اسم إن في كل
أحواله من أفراد وتثنية وجمع . وفي حال الإظهار والإضمار ولا يقتصر فقط "...على لغة
بلحرت الذين يجعلون التثنية بالالف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال" (١) . فأنصل
الجملة التوليدي للآية الكريمة ،

تلازم جار ومجرور تلازم عطف تلازم عطف تلازم عطف
على الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى خوف ويحزنون 1 ←
تلازم صلة وموصول تلازم صلة وموصول

خ- (شبه جملة) + م (نكرة) عطف (ف + فا)

وهدف هذه الجملة الإخبار المحاييد بواقع أولئك الناس المذكورين ، وأن ثمة خوفاً عليهم ،
والخوف نكرة ليكون أدعى إلى الهلع وأوقع في النفس إذ هو غير معروف الجهة ولا الوقت ولا
النوع ، وجاء الخبر بالجملة الاسمية ليكون أدل على الثبوت ، ثم عطف على خوف بالحنن
بصيغة فعل ليدل بالإضافة إلى الخوف الدائم على حزن متكرر متجدد (٢) يصاحبهم ، بصيغة

(١) البيان ١/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) ذكر القزويني أن الاسم يدل على التجدد في الجملة . انظر : الإيضاح ص ٥٢ .

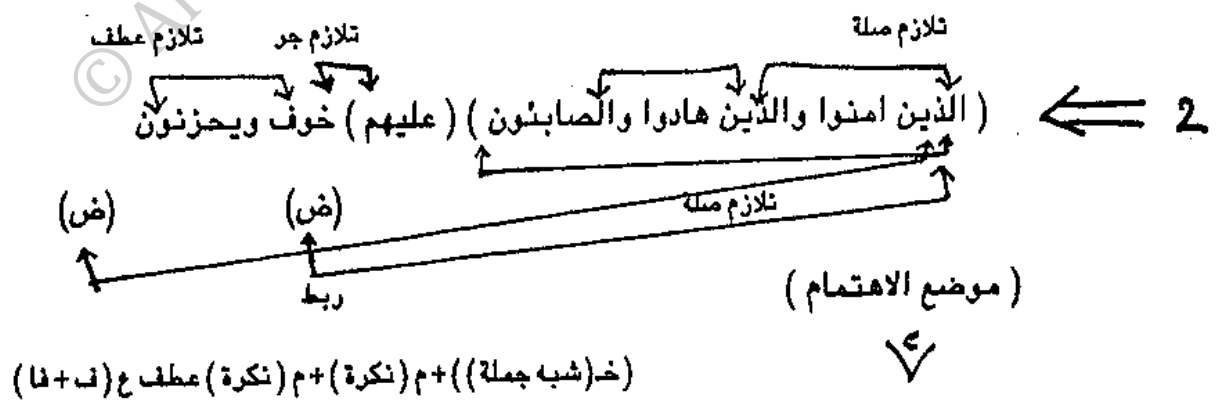
المضارع الذي يحتمل وقوعه حالاً أو في الدنيا ، أو في الآخرة مستقبلاً أو فيها جميعاً . فالأصل أن تكون حقيقة واقع أولئك : أن عليهم خوفاً ويحزنون .

ثم أراد المتكلم العناية بموضع اهتمامه واهتمام السامعين ، وهو الذي يحدد مَنْ الذين عليهم خوف . إذ قد يعلم كثير منهم أن ثمة خوفاً على أناس من البشر لما سيؤولون إليه من عذاب لعدم صحة ما يعتقدون به ، فيرى اليهود أن ليست النصارى على شيء ؛ ويرى النصارى أن ليس اليهود على شيء ، وكذلك الصابئون ، وغيرهم فصاحب كل ملة يظن أنه صاحب المنهج القويم وأنّ الويل واقع على من خالف ملته . فيقدم المتكلم جوهر الموضوع الذي يختلفون فيه ليعطي - فيما بعد - الحكم الفاصل بينهم .

والتقديم كما يعرفه عبد القاهر الجرجاني : " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتّر لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان " (١)

" هو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذين بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (٢)

تلازم عطف

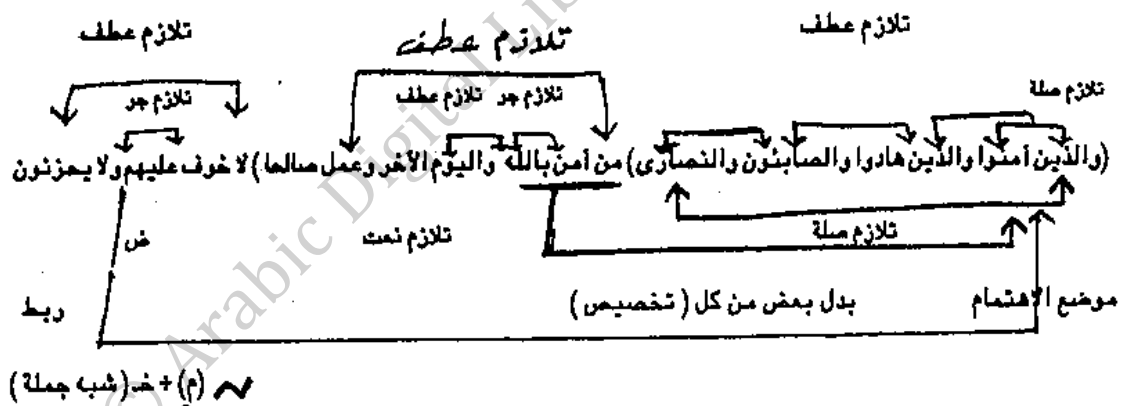


(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٥ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ وانظر البرهان ٢٣٥/٢ .

لكن المتكلم في الوقت ذاته أراد تأكيد حتمية وقوع هولاء في الخوف والحزن ، أراد إثبات النجاة لجماعة مخصوصة منهم وهي " مَنْ آمَنَ بالله ، واليوم الآخر وعمل صالحاً " فهم منهم من حيث إنهم كانوا على مللهم ، وليسوا خاضعين للحكم الواقع عليهم لأنه تحقق لهم الاجتماع على الإيمان بالله واليوم الآخر ثم العمل الصالح وهو شرط النجاة من الخوف والحزن ، وذلك على سبيل البديل وحيث إن هذا الشرط تحقق لبعضهم لا لهم كلهم ، فهو بديل بعض من كل.

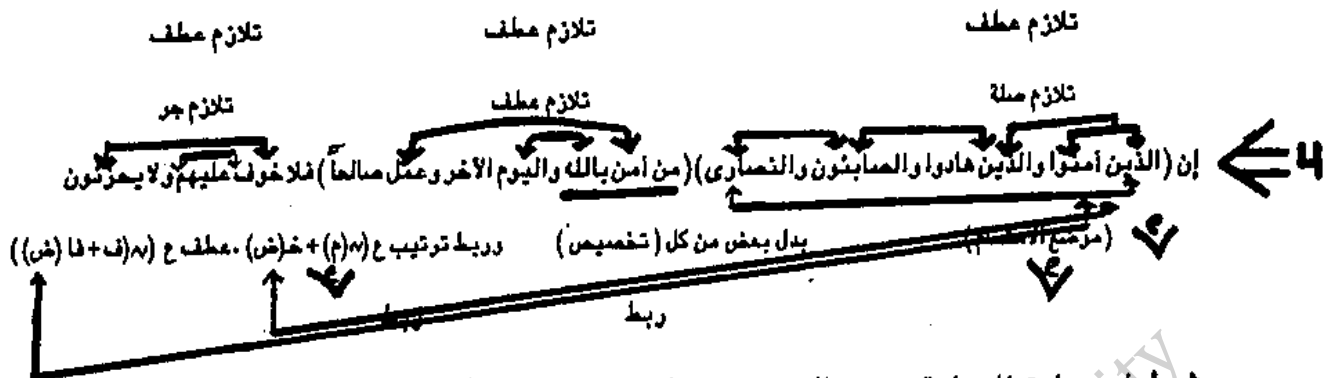
" واعلم أن كلاً من البديلين - أعني بديل البعض وبديل الاشتغال - بياناً وتخصيصاً للمبديل منه ، وفائدة البديل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين : إحداهما بالعموم والثانية بالخصوص " (١) ، ولما كانت الكثرة واقعة في الويل لا محالة والقلة هي الناجية ، نفى الخوف والحزن عنهم ، ليثبتهما ضمناً للكثرة ، فقدم الخوف (المبتدأ) على الخبر (عليهم) لأنه هو النتيجة الحاسمة التي يتطلع كل من الفريقين إلى معرفة مصيره منها .



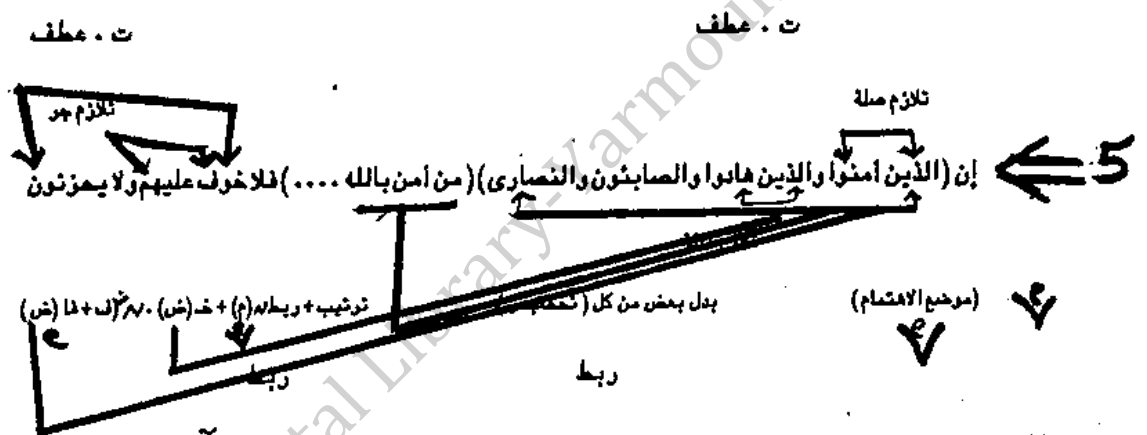
ثم أراد المتكلم زيادة تأكيد موضع الاهتمام في الجملة ، بإثبات الخوف لمن لم يحقق شرط الإيمان فأدخل عنصر التأكيد " إِنَّ " ثم قرن النفي بالفاء التي تحمل معنى الشرط (٢) فترتب نفي الخوف والحزن على تحقق الإيمان ، وزيادة قوة الربط بين أجزاء الجملة .

(١) البرهان ٢/٤٥٥ .

(٢) انظر الكشف ١/٦٢٢ .



ثم أراد زيادة العناية بنفي الحزن عمن آمن من تلكم الأمم ، فأعاد على الضمير المتصل الفاعل في " يحزنون " و " الذي يعود على " الذين " ومن ثم على من آمن منهم لارتباطه مع الذين بالبدلية ، ضميراً منفصلاً متقدماً عليه ليؤكد .



فالمتكلم اختص من الخبر بعضه فقدمه لأهميته عنده من بعضه الآخر ، فقدم المجرور على جاره بعد أن أعاد عليه ضميراً لغرض تركيبى يسد مسده ، ثم اختص من هذا التبعض المقدم بعضاً من مضمونه ، فليس كل الذين آمنوا ، والذين هادوا والصابئون والنصارى ، بل بعضاً منهم فخصهم بذلك البدل وذكر شروط دخولهم في من " لا خوف عليهم ولا هم يحزنون " .

وقد يتساءل المرء كيف جعل " الذين آمنوا " مع هذه الأمم غير المؤمنة ، وكانوا معهم في

الحكم سواء ، فليسوا كل " الذين آمنوا " لا خوف عليهم ، بل من آمن منهم ؟

يقول الزمخشري : " فإن قلت كيف قال الذين آمنوا ثم قال (من آمن) ؟ قلت : فيه

وجهان : أحدهما : أن يراد بالذين آمنوا بالسننهم وهم المنافقون . وإن يراد بمن آمن من ثبت

على الإيمان واستقام ولم يخالجه ريبة فيه " (١) .

والمختار الرأي الأول إذ هو الذي يقبله المعنى ، فالمقصود بالذين آمنوا الذين ادعوا الايمان ادعاء ولم تؤمن به قلوبهم ، فنسبوا إلى الإيمان انتساباً وهم في واقعهم ليسوا بمؤمنين بمعنى انهم لم يؤدوا ما يستلزمه هذا الإيمان من عمل ، أو الذين ظنوا أنهم آمنوا ممن قال فيهم الله تعالى مبيناً أن الايمان درجة عالية لما يصلوا اليها بعد : " قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وان تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله عفور رحيم " (الحجرات : ١٤)

فالإيمان لا يتأتى بمجرد نطق الشهادتين بل بالعمل الذي يترتب عليهما ، ومن هنا قال " لا يلتكم من أعمالكم شيئاً " وكذلك الأمر في الآية موضع التحليل حيث قرن الايمان بالله واليوم الآخر بالعمل الصالح .

ومثله قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله ، والكتاب الذي أنزل من قبل " (النساء : ١٣٦)

وقد شمل تعالى جميع الأمم ابتداءً بمن ينتسبون إلى الايمان ثم الذين ينتسبون إلى الديانات الأخرى بعنايته لينبهم إلى أنه سبحانه لا ينظر إلى أشكالهم ولا إلى أجناسهم ولا إلى دياناتهم التي كانوا ينتسبون إليها قبل إسلامهم ، فسبحانه وتعالى لا تحكمه عنصرية ، ولا تحيز لقوم دون غيرهم ، بل العبرة عنده بالإيمان وإخلاص العمل له .

وهو أيضاً يفيد ضمناً تحذير المؤمنين من تعبير مَنْ آمن بالله وأخلص بقلبه التي كان عليها قبلاً . ثم أكد لهم ذلك بأن لهم الأمان فلا خوف عليهم بدخول "إِنَّ" وعود أكثر من ضمير على موضع الاهتمام ليستل آخر ما في قلوبهم من شك وريبة في إخلاص هذا العهد وصدقه .

وبذا يكون موضع الاهتمام "الذين آمنوا" والمعطوف عليه والمرتبط بالبديلة مع (من آمن بالله " مؤكّد بثلاث مؤكّدات بالتقديم ، وبأن وبالضمير العائد على (يحزنون) لأن ضمير "يحزنون" يعود على موضع الاهتمام للربط ، والعائد على ضمير الشيء هو عائد عليه ، فمؤكّد ضمير (الذين) مؤكّد .

فالجمله اسمية تحويلية داخلها عنصر تحويل في أكثر من موطن فهي محولة بالترتيب

بتقديم موضع الاهتمام من الخبر ، وتقديم المبتدأ النكرة على خبره (شبه الجملة) وهي محولة بالزيادة فقد نأخلتها الزيادة في أولها بدخول "إن" لتزيد موضع الاهتمام تأكيداً .

وفي وسطها : بزيادة عنصر تخصيص وهو (جملة البدل)

ثم في آخرها : بزيادة عنصري نفي " لا " في " فلا خوف " و " لا " في يحزنون .

: بزيادة هاء الترتيب والربط التي تفيد الشرطية .

: زيادة " هم " في جملة " يحزنون " المعطوفة على " لا خوف عليهم " للتوكيد .

نصب المعطوف خلافاً لحركة المعطوف عليه

ليس البرّ أن تولّوا وجوهكم قبلَ المشرق والمغرب ، ولكنّ البرّ من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الوقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون . (البقرة : ١٧٧)

يقول النحاس في إعراب " الموفون " و " الصابرين " : " فيه خمسة أقوال : يكون "الموفون" عطفاً على " مَنْ " ، و " الصابرين " على المدح أي وأعني الصابرين ، ويكون "الموفون" رفعاً بمعنى : وهم الموفون مدحاً للمضميرين و " الصابرين " عطفاً على ذوي القربى ، ويكون " والموفون " على وهم الموفون و " الصابرين " بمعنى واحد وأعني الصابرين (١) فهذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب وأنشد سيبويه :

لا يبعدن قومي الذي هم

سَمَّ العداة وأفةَ الجَزَرِ

النازلين بكلِّ معتركٍ

والطيبونَ معاقِدِ الأُرْدِ (٢)

وإن شئت قلت : النازلون والطيبين ، وإن شئت رفعتهما جميعاً ، ويجوز نصبهما .

قال الكسائي : يجوز أن يكون والموفون نسقاً على " من " و " الصابرين " نسقاً على ذوي

"القربى" . قال أبو جعفر : وهذا القول خطأً وغلطٌ بينٌ لأنك إذا نصبت والصابرين ونسقتَه

على ذوي القربى دخل صلة " مَنْ " فإذا رفعت " والموفون " على أنه نسق على " من " نسقت على

" من " من قبل أن تتمَّ الصلةُ وفرقتَ بين الصلة والموصول والمعطوف ، والجواب الخامس : أن

يكون " والموفون " عطفاً على المضمّر الذي في آمن " والصابرين " عطفاً على ذوي القربى ،



(١) أنظر هذين الوجهين في معاني الاخفش ١/١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) هو للخرنق بن هفان ، أنظر الكتاب ٢/٦٤ ، و ٢/٢٠٢ والشاهد جواز نصب النازلون على المدح والمُعْظِم .

قال الكسائي : وفي قراءة عبدالله (والموفين والصابرين) (١) . قال أبو جعفر : يكونا منسوقين على ذوي القربى وعلى المدح . قال الفراء (٢) : وفي قراءة عبد الله في (النساء) . والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة * (النساء : ١٦٢) (٣) .

أما أن يكون الموفون عطفاً على " مَنْ " أو على الضمير الكامن في " آمن " و " الصابرين " عطفاً على " ذوي القربى " فغير مقبول يرفضه السياق كما ترفضه قواعد اللغة العربية - كما ذكر النحاس - لما فيه من فصل بين الموصول وصلته ، وهما ما يجب فيه التلازم لأنهما كالشيء الواحد ، والفصل بينهما يفتت الجملة تركيبياً ومن ثم يمزق المعنى ويهدره .

يقول الفخر الرازي : " في نصب (الصابرين) أقوال : (الأول) قال الكسائي : هو معطوف على (ذوي القربى) كأنه قال : وأتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين ، قال النحويون : إن تقدير الآية يصير هكذا : ولكن البر من آمن بالله وأتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين ، فعلى هذا قوله (والصابرين) من صلة " من " قوله (والموفون) متقدم على قوله (والصابرين) فهو عطف على (مَنْ) فحينئذ قد عطفت على الموصول قبل صلته شيئاً ، وهذا غير جائز لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد ، ومحال أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه ، أما إن جعلت قوله (والموفون) رفعاً على المدح ، وقد عرفت أن هذا الفصل غير جائز ، بل هذا أشنع لأن المدح جملة فإذا لم يجز الفصل بالمفرد قلأن لا يجوز بالجملة كان أولى .

(١) قراءة الجمهور برفع " الموفون " ونصب " الصابرين " إذ لم يرد غيرها في الكشف والنشر وعليه فإن القراءة بنصبهما جميعاً ، أو برفعهما جميعاً شاذة . ولا نحسبهما إلا قياساً على الشاهد الشعري السابق الذي يروي على هذين الوجهين أيضاً ، انظر : معاني الفراء

١٠٥/١ ، ولم ترد في " المعتصب " ومختصر ابن خالويه .

(٢) انظر : معاني الفراء ١٠٦/١ . وقراءة الجمهور بنصب " المقيمين " ورفع " المؤتون " ، وقراءة عبد الله شاذة لم ترد في الكشف و

النشر " كما لم ترد في " المعتصب " .

(٣) اعراب النحاس ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

فإن قيل : أليس جاز الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة كقول القائل : إنَّ زيداً - فافهم ما أقول - رجلٌ عالم ، وكقوله تعالى : (إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجرَ من أحسن عملاً) (الكهف : ٢٠) ثم قال (أولئك) نفصل بين المبتدأ والخبر بقوله (إنا لا نضيع) قلنا : الموصول والصلة كالشيء الواحد فالتعلق الذي بينهما أشد من التعلق الذي بين المبتدأ والخبر ، فلا يلزم من جواز الفصل بين المبتدأ والخبر وجوازه بين الموصول والصلة * (١) .

ونذكر ابن قتيبة هذه الآية الكريمة في باب " ما ادعى على القرآن من لحن " وهو مما ذكر في مكان سابق من هذا البحث (٢) - أخذاً بما نسب إلى حديث - عائشة وحديث عثمان - رضي الله عنهما - من أن في القرآن خطأ تصلحه العرب (٣) . يقول : " والقراء جميعاً على نصب الصابرين " إلا عاصماً الجحدري فإنه كان يرفع الحرف إذا قرأه ، وينصبه إذا كتبه ، للعلة التي تقدّم ذكرها .

والذي نراه مراعاة للمبنى والمعنى معا أن " الموفون " عطف على " مَنْ آمن " ، والصابرين عطف على " الموفون " ، وهو باب عطف على صفة ، إلا أن المعنى البلاغي يقتضى التغير من حركة الاتباع رفعا إلى حركة النصب للتنبيه إلى معنى المدح بقول القراء ملتفتاً إلى هذا راداً القول بالنصب على تقدير فعل أوجب النصب ، مكثفياً بمعنى المدح علّة للنصب ، مبينة أن هذا من سنن العرب في كلامها :

" وقوله : (مَنْ آمن بالله) في موضع رفع ، وما بعدها صلة لها ، حتى ينتهي إلى قوله (والموفون بعهدهم) فيرد (الموفون) على (مَنْ) و (الموفون) من صفة (مَنْ) كأنه : من آمن ومن فعل واو فى . ونصبت (الصابرين) ، لأنها من صفة (مَنْ) وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد ، فكأنه ذهب به إلى المدح ، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو

(١) التفسير الكبير ٤/٤٤ .

(٢) انظر : ص ١٧٢ .

(٣) انظر : معاني القراء ١/١٠٦ .

الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً ، وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب
بمدح مجدد غير متبعم لأول الكلام ؛ ومن ذلك قول الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العداة وأفة الجُزُرِ
النازلين بكلِّ معتركٍ والطيبين معاقدة الأُزُرِ .

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) ، وربما نصبوهما على المدح ، والرفع على أن يتبعم آخرُ
الكلام أوله . وقال بعض الشعراء (٢) :

الى الملكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ وليثَ الكتيبةِ في المزدَحَمِ
وذا الرأيِ حينَ تَفْغَمُ الأمُورُ بذاتِ الصَّلِيلِ وذاتِ اللُّجَمِ

فنصب (ليث الكتيبة) و (ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض ، لأنه من صفة واحد ،

فلو كان الليث غير الملك لم يكن إلا تابعاً ، كما تقول : مورت بالرجل والمرأة ، وأشباهه .

.... ونرى أن قوله : " لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما

أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة " (النساء : ١٦٢) أن نصب " المقيمون " على

أنه نعت للراسخين ، فطال نعتُه ونصب على ما فسرت لك . وفي قراءة عبد الله

" المقيمون والمؤتون " وفي قراءة أبي " والمقيمين " ولم يجتمع في قراءتنا وفي قراءة أبي إلا

على صواب . والله أعلم .

.... وقد قال بعضهم : " وأتى المال على حبه ذوي القربى - والصابرين " فنصب الصابرين

على إيقاع الفعل عليهم . والوجه أن يكون نصباً على نية المدح ، لأنه من صفة شيء واحد " (٣) .

ويفرد سيبويه في كتابه باباً للمنصوب على المدح يقول : " هذا باب ما ينتصب على التعظيم

(١) تاويل مشكل القرآن ص ٢٥ .

(٢) ورد هذا الشعر في خزانة الادب . ت : عبد السلام هارون ٤٥١/١ و ١٠٧/٥ ، وفي الإحصاف ٤٦٩/٢ غير منسوب .

(٣) معاني الفراء ١٠٥/١ - ١٠٨ .

والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعتَه فابتدأته . وذلك؛ قولك :
الحمدُ لله الحميدُ هو ، والحمدُ لله أهلُ الحمد ، والمَلِكُ لله أهلُ المَلِكِ . ولو ابتدأته فرفعتَه كان
حسناً ، كما قال الأخطل :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يومٌ باسلٌ ذكرُ
الخائضِ الغمرِ والميمونِ طائرُهُ خليفةُ الله يستقسي به المطرُ (١)

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفة ، فيتبعونه الأول فيقولون : أهلُ الحمدِ
والحميدِ هو ، وكذلك الحمدُ لله أهلُهُ : إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت ابتدأت
كما قال مهلهلٌ :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطه أخواننا وهم بنو الأعمام (٢)

وسمعنا بعض العرب يقول : " الحمدُ لله ربُّ العالمين " فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية .
ومثل ذلك قول الله عز وجل : " لكن الراسخون في العلم المؤمنون يؤمنون بما
أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة " . فلو كان كله
رفعاً كان جيداً . فأما المؤتون فمحمول على الابتداء .

وقال جل ثناؤه : " ولكن البرّ من آمن بالله واليوم الآخر ، والموفون
بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس " . ولو رفع
(الصابرين) على أول الكلام كان جيداً ، ولو ابتدأته فرفعتَه على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت
في قوله : " والمؤتون الزكاة " (٣)

وتجوز سيبويه الرفع والنصب في " الصابرين " و " المقيمين " جاء من واقع اللغة وإن

(١) انظر " شعر الأخطل " ، صيغة الشكري ، ت : فخر الدين قباوة ١٩٧/١ ، ١٩٩ ، والبيتان غير متواليين من قصيدته التي مطلعها :

خَفَّ القَطِينُ فراحوا منك أو بكروا وأزعجتهم نوى في صرلها غيرُ

(٢) الشاهد للمهلهل بن ربيعة . انظر : معجم حداد رقم الشاهد (٢٦٦٣) .

(٣) الكتاب ٦٢/٢ - ٦٤ . وانظر : المعلى ص ٢٥ ، ٢٤

كانت القراءة بنصبهما كما نسب إلى عبد الله شاذة ، إلا أن في تجويز سيبويه هذا التفاتاً إلى الأصل التوليدي للجملة وهو الرفع عطفاً على ما قبلها ، إلا أن المتكلم لما أراد معنى أعمق من مجرد العطف بالصفة على صفة قبلها ، بل تخصيص تلك الصفة بشيء من التعظيم والاهتمام لتمييز عن الصفات قبلها أو بعدها ولفتاً لنظر السامع ، وانتباهه ليوليها عناية خاصة فكأنما هي أم تلك الصفات وتاجها ، فحركة النصب حولت المعنى من مجرد الإخبار المحايد بجهله السامع إلى معنى أعمق .

يقول سيبويه : " زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل ، كأنه قال : اذكر أهل ذاك ، واذكر المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيهه بقوله : إنا (بني فلان) نفعل كذا ، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً (١) .

وعلى الرغم من التفات الخليل إلى أن المعنى بالنصب أعمق من مجرد الإخبار المحايد وأن هذا التغيير في الحركة لغرض بلاغي ، إلا أنه يعود فيقدر فعلاً هو نفسه يقرر أنه لا يجوز إظهاره ، فهو يدرك أن ظهوره يفسد المعنى الذي أنشئت له الجملة ، ولو أراد المتكلم الفعل لذكره ، لكن بغيته الدلالية لا تتم بوجود فعل .

وعليه فإنه لا داعي أصلاً لتقدير الفعل ، ذلك إذا كان هدفه من تقديره إبراز المعنى لدارس النحو ، فإن المعنى واضح ، بدليل أنه فهم منه المدح والتعظيم دون ذكر فعل على ذلك . والقرينة في ذلك الحركة الإعرابية في ذاتها ، ومن ثم لا داعي لتقدير ما يستغني عنه المبنى والمعنى معاً ، والمتكلم والسامع .

وقد أنكر الفراء على الخليل تقدير فعل على معنى أعني في المدح والذم " لو جهين (الأول)

أَنْ أعني إنما يقع تفسيراً للاسم المجهول والمدح يأتي بعد المعروف (الثاني) أنه لو صحَّ ما قاله
" الخليل لصحَّ أن يقول : قام زيدٌ أخاك ، على معنى : أعني أخاك ، وهذا مما لم تنقله العسرب
أصلاً " (١) .

وقال أبو علي الفارسي : وإذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن
أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ، لأنَّ هذا الموضع من مواضع الإطناب
في الوصف والإبلاغ في القول ، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل ، لأن الكلام
عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب البيان ، وعند الاتحاد في الإعراب
يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة (٢) .

ولا يخفى ما في رأيه من تبيان للأثر البلاغي الذي يحمله النصب بما لا يتأتى بالرفع .
وكذا يشير أبو حيان إلى الأهمية الدلالية في أن يكون " الصابرين " معطوفاً بالنصب على "
الموفون " فبما ينقله عن الراغب يقول : " قال الراغب : وإنما لم يقلَّ و وفى كما قال وأقام
لأمرين أحدهما اللفظ وهو أن الصلة متى طال كانت الأحسن أن يعطف على الموصول دون
الصلة لئلا يطول ويقبح . والثاني : أنه ذكر في الأول ما هو داخل في حيز الشريعة وغير
مستفاد إلا منها والحكمة العقلية تقتضى به العقود المجردة صار عطفه على الأول أحسن ولما
كان الصبر من وجه مبدأ الفضائل ومن وجه جامعا للفضائل إذ لا فضيلة إلا للصبر فيها أثر
بليغ غير إعرابه تنبيهاً على هذا المقصد " (٣)
فتحليل الجملة كما يلي :

(١) التفسير الكبير ٤/٤٤٠ ، ٤٤١

(٢) السابق ، الموضع نفسه ، والبحر المحيط ٢/٨٠٧

(٣) البحر المحيط ٨/٨٠

نصب النعته خلافاً لحركة المنعوت

وامراته حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد * (اللهب : ٤)

الفراء : " ترفع حمالة وتنصب . فمن رفعها فعلى جهتين : يقول سيصلى نار جهنم هو وامراته حمالة الحطب تجعلها من نعتها ، والرفع الآخر وامراته حمالة الحطب ، تريد : وامراته حمالة الحطب في النار ، فيكون في جيدها هو الرافع ، وإن شئت رفعتها بالحمالة ، كأنك قلت : ما أغنى عنه ماله وامراته هكذا .

وأما النصب فعلى جهتين :

إحداها أن تجعل الحمالة قطعاً ، كأنها نكرة ، ألا ترى أنك تقول : وامراته الحمالة الحطب ، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ، ولم تستقم أن تنعت معرفة بنكرة .

والوجه الآخر : أن تشتمها بحملها الحطب ، فيكون نصبها على الذم ، كما قال - صلى الله عليه وسلم - سيد المرسلين سمعها الكسائي من العرب وفي قراءة عبد الله : وامراته حمالة للحطب " نكرة منصوبة وكانت تنم بين الناس ، فذلك حملها الحطب يقول : تحرش بين الناس ، وتوقد بينهم العداوة " (١)

يقول القرطبي : « وقراءة العامة " حمالة " بالرفع ، على أن تكون خبراً ، وامراته مبتدأ . ويكون في جيدها حبل من مسد " جملة في موضع الحال من المضمرة في " حمالة " ، أو خبراً ثانياً ، أو يكون " حمالة الحطب " نعتاً لامراته ، والخبر في جيدها حبل من مسد " فيوقف على هذا على " ذات لهب " ويوقف على " امراته " وتكون " حمالة الحطب " خبر ابتداء محذوف ، وقرأ عاصم " حمالة الحطب " بالنصب على الذم ، كأنها اشتهرت بذلك ، فجاءت الصفة للذم لا

(١) معاني الفراء ٢/٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر معاني الاخفش ٢/٥٤٨ ، ومعاني الزجاج ٥/٢٧٥ ، والبيان ٢/٤٤٤ ، والتبيان ٢/١٢٠٨ ، والبحر

المحيط ٨/٥٢٦ ، وإعراب النحاس ٢/٧٨٥ ، ٧٨٦ .

للتخصيص ، كقوله تعالى : " ملعونين أينما ثقفوا " (١) ، (٢) .

فحمالة بالنصب صفة للذم كما كانت صفة في حال الرفع .

والذي نراه أن نصب " حمالة " على الشتم . لكن دون تقدير فعل بمعنى أذم أو أعني كما قال النحاة لأن معنى الذم تأتي من حركة النصب ، وما كان تقدير النحاة الفعل بأذم ، إلا لأنهم أدركوا المعنى من القرينة الإعرابية والسياق معا ، وعليه فإنه ليس من داع لتقدير فعل نصب " حمالة " إذ لا دليل على أن الجملة فعلية لإحتمال النحاة كل منصوب على أم باب المنصوبات المفعولية ، في حين تبقى الجملة عندهم اسمية في حال رفع حمالة ، ذلك أن قاعدتهم تقول بوجوب المطابقة في النعت والمنعوت بالحركة دون خلاف بينهم على الرغم من إدراكهم أن حمالة بالرفع والنصب من حيث المعنى تبقى دالة على الصفة .

وحيث أن القراءة تعاضد القراءة من حيث المعنى وترتبط معها بسبب يرجع أن " حمالة " نعت " لامراته " .

ذلك أن هذه الآية جاءت استثنافاً بعد آيات جاءت مبينة ذمّة أبا لهب ، متوعدة إياه بالانقطاع والهلكة والخلود في نار جهنم جزاء عداوته لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم كان مما يتسق مع السياق أن يكون ما بعدها من آيات مقررّاً ومبيناً الجزاء المستحق لامراته التي تشاركه العداوة والبغضاء لمحمد صلى الله عليه وسلم .

ومن هنا كان من باب أولى أن يكون " في جيدها حبل من مسد " هو محط الفائدة ، لا حمالة الحطب " إذ إن الفائدة في " حمالة الحطب " تحصيل حاصل لارتباطها مع المبتدأ بعلاقة تلازم بين النعت والمنعوت ، وهو نعت لذمها مقابل ذم زوجها أبي لهب ، وممن قرأ بنصب " حمالة " أراد العناية أكثر بالنعت الدال في ذاته على الذم ولفت نظر السامع إلى قصد الذم

(١) الأحزاب: ٦١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٢٤٠ .

والشتم فحول حركة النعت من الرفع إلى النصب .

يقول صاحب الكشف : " قراءه عاصم بالنصب على الذم لها ، لأنها كانت اشتهرت
بالنميمة فجرت صفتها على الذم لها ، لا للتخصيص ، وفي الرفع أيضاً ذم ، لكن هو في
النصب أبين ، لانه اذا نصبت لم تقصد إلا أن تزيدها تعريفاً وتبييناً ، إذ لم تجرِ الإعراب على
مثل إعرابها انما قصدت الى ذمها ، لا لتخصيصها من غيره بهذه الصفة التي اختصصتها بها ،
وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح ، " (١)

فمعنى الذم حاصل في حال الرفع والنصب ، إلا أنه في النصب أكد خاصة وأن النصب
على الذم أو المدح غالباً ما يكون في المغايرة بين حركة النعت والمنعوت ، يقول أبو حيان :
" إن النصب على الذم انما يكون حيث يذكر الاسم السابق فتعدل عن المطابقة في الإعراب
الى القطع ، " (٢) ، بنقل حركة المنعوت مما عليه المنعوت من رفع أو جر إلى النصب
خاصة . تأمل ذلك في قول سيبويه وشواهد :
" وسألت الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خَوَيْرَبَيْنِ يَنْقِفَانِ الْهَامَا

فزعم أن خَوَيْرَبَيْنِ انتصبا عن الشتم ، ولو كان على إن لقال خويربا ، ولكنه انتصب
على الشتم ، كما انتصب " حمالة الحطب " ، و " النازلين بكل معترك " (٣) على المدح والتعظيم .
وقال :

أَمِنْ عَمَلِ الْجَرَافِ أُمْسٍ وَظُلْمٍ وَعَدْوَانِهِ اعْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمٍ
أَمِيرِيَّ عَدَاءٍ إِنَّ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بِهِنَّ مَالِ أَوْدِيَا بِالْبِهَانِمِ (٤)

(١) الكشف ٢/٢٩٠

(٢) البحر المحيط ١/٨٢ .

(٣) سبقت الإشارة اليه من ١٨٥

(٤) البيتان لعبد الرحمن بن جهم الأسدي . انظر : معجم خداد رقم الشاهد (٢٧١٩)

نصيبهما على الشتم : لأنك ان حملت الأميرين على الإعتاب كان محالاً ، وذلك لأنه لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الاعتاب على الذي جرّ الظلم ، فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك : منها رجلٌ وقد أتاني آخرٌ كريمين ، ولو ابتداء فرفع كان جيداً ، ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق (١)

ولكنني استبقيت أعراض مازنٍ وأيامها من مستنيرٍ ومُظلمٍ
أناساً بنفري لا تزال رماحهم شوارع من غير العشيرة في الدّم

ومما ينتصب على أنه عظم الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي : (٢)

ولم أرَ ليلي بعد يومٍ تعرّضت لنا بين اثواب الطّرف من الأدم
كلابية وبرية حبرية نأتك وخانت بالمواعيد والذّم
أناساً عدى علقت فيهم وليتني طلبت الهوى في رأسٍ ذي زلقٍ أشمّ

وقال الآخر :

ضننت بنفسي حقة ثم أصبحت لبنت عطاء بينها وجميعها
ضبابية مريّة حابسية منيفا بنعف الصيادلين وضيعها

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصباً .

ومما يدلّك على أن هذا ينتصب على التعظيم والمدح ، أنك لو حملت الكلام على أن تجعله حالاً لما بيّنه على الاسم الاول كان ضعيفاً . وليس هنا تعريف ولا تنبيه ولا أراد أن يوقع شيئاً في حال ، لقبه ولضعف المعنى .

(١) هما للفرزدق في ديوانه ٢٧/٢ ، انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٧٩٢)

(٢) وقيل لمخمس بن ربيعة ، انظر : معجم حداد ، رقم الشاهد (٢٨٣٠)

وزعم يونس (١) أنه سمع رؤبة يقول (٢) :

أنا ابن سعد أكرم السعدينا

نصبه على الفخر .

ويذكر ابن قتيبة ما يشير الى أن حمالة الحطب ليس بموطن الفائدة نافياً ما قاله بعض المفسرين والنحاة حملاً على المعنى السطحي القريب من تغيير أم جميل بأنها تحتطب ، خاصة وأن العمل شيء مقدس في الإسلام ما دام شريعاً ، مرجحاً أنه على الظم ، وذلك من خلال شواهد من شعر العرب وكلامهم تدل على أن التعبير بالاحتطاب تستخدمه العرب استخداماً مجازياً . كناية عن النعمة والمشى بالشكر والفتنة .

قال ابن عباس : في رواية أبي صالح عنه : الحطب : النعمة وكانت تنم وتورث بين الناس .

ومن هذا ما قيل فلان يحطب على . إذا أغرى به ، شبهوا النعمة بالحطب ، والعداوة والشحناء بالنار ، لأنهما يقعان بالنعمة ، كما تلتهب النار بالحطب . ويقال : نار الحقد لا تخبو . فاستعاروا الحطب في موضع النعمة .

وقال الشاعر (٣) وذكر امرأة :

من البيض لم تصطد على جبل سواه
ولم تمش بين الحى بالحظر الرطب

(١) "يونس بن حبيب الصبي ، مولاهم يكنى أبا عبد الرحمن . اخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وحماد بن سلمة . كان إماماً في النحر واللغة . له فيها قياس ومذهب ، سمع من العرب ، اخذ عنه الكمائي والغراء . وروى عنه سيبويه فاكثر عاش ثمانيناً وثمانين سنة ، توفي سنة ١٨٢ هـ . إشارة النحبين من ٢٩٦ ، ٢٩٧ . وانظر : الإنباه ٦٨/٤ - ٧٢ .

(٢) "الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه من ١٩١ . معجم حداد ، رقم الشاهد (٣٦٦) .

(٣) البيت غير منسوب كذلك في "مقاييس اللغة" ، أبو حسين أحمد بن فارس . ت . عبد السلام هارون ٢٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٦/٨ ، وأساس البلاغة ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ١٨٢/١ ، وفي اللسان ٢٠٢/٤ الحظر وروايته في مقاييس اللغة :

من البيض لم تصطد على جبل لامة ولم تمش بين الناس بالحطب الرطب .

أي لم توجد على أمر قبيح ، ولم تمش بالنمائم والكذب .
والحظر : الشجر ذو الشوك يُحَطَّرُ به .

وقال آخر (١) :

فلسنا كمن تزجى المقالة شطره^٢ بقرف العِصاة الرطب والعبل اليبس

وقال بعض المتقدمين : كانت تعيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفقر كثيراً ، وهي

تحتطب على ظهرها بحبل من ليف في عنقها .

ولست أدري كيف هذا ! لأن الله عز وجل وصفه بالمال والولد ، فقال : (ما أغنى عنه

ماله وما كسب) (المسد : ٢) (٢)

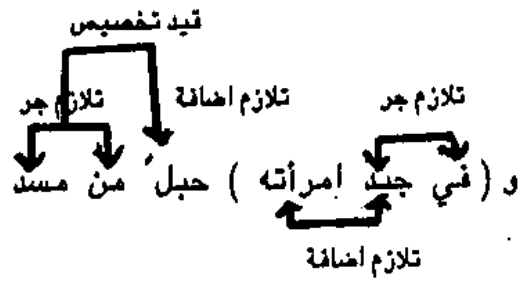
وعليه فإن " حمالة الحطب " ليس بخبر ، ولا يحمل على الحقيقة فلا شك أنها لم تكن بحاجة إلى أن تحتطب ، بالإضافة - إلى ما ذكرنا سابقاً - من أن الإسلام يَعِدُّ العمل جزءاً من الإيمان مهما كان وضعاً ما دام شريعاً . والأرجح أنه تعبير مجازي استخدمه العرب لما للنميمة من أثر في المجتمع أشبه ما يكون بعمل النار التي تاكل الحطب وموريها لا يكسب إلا الشر والرائحة الكريهة ، كمثل " حامل " الكير في الحديث الشريف .

ولعل الله سبحانه - وهو اعلم - أراد أن يحول هذه الصورة المجازية إلى عقاب حقيقي واقع في الآخرة ليكون من جنس عملها في الدنيا ، فجعل في جيبها حبلاً من مسد تحتطب به في جهنم ناراً تكون هي حصادها .

وعليه يكون أصل الجملة التوليدي :

(١) لم نعثر على قائله .

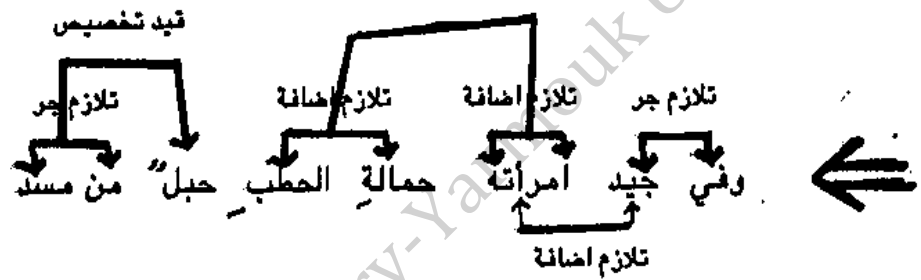
(٢) تاويل مشكل القرآن من ١٥٩ - ١٦١ .



استثناء : خـ (شبه جملة) + م (نكرة)

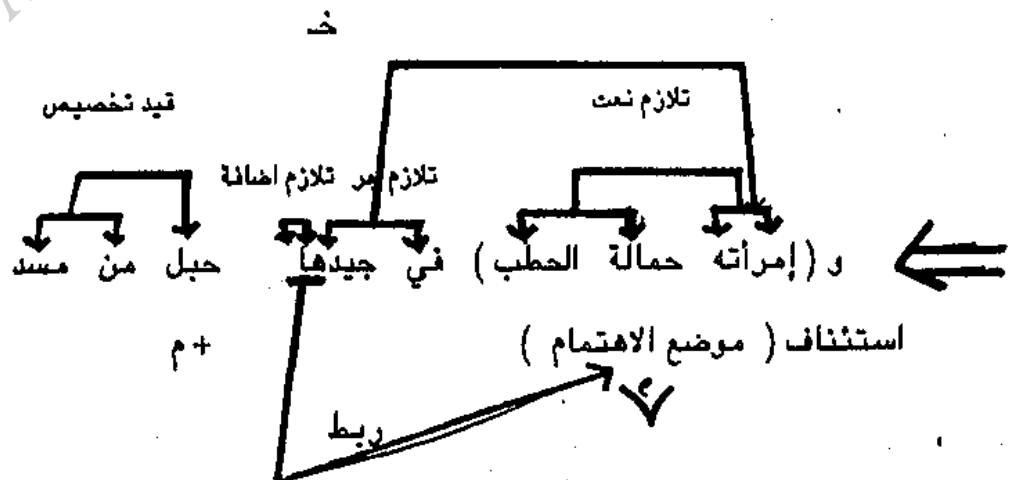
ولما أراد أن يذمها ويذم زوجها أيضا نعتها بوصف مناسب

تلازم نعت



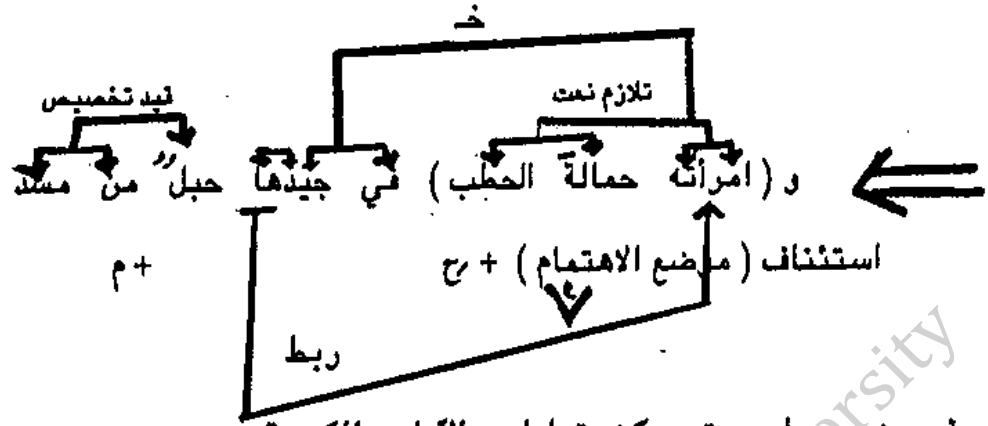
استثناء : خـ (شبه جملة) + م (نكرة)

ولما أراد أن يكون المذموم وموضع التعبير أوقع على نفس أبي لهب وإمرأته التي نسبت اليه بالإضافة من خلال وعود الضمير " الهاء " عليه ، قدم موضع اهتمامه وهو بعض الخبر للعناية والتوكيد ، وأعطى حركة الرفع ، ومن ثم الحق به نعته ، على عادة العرب في كلامهم حين يقدمون موضع الاهتمام



هذا على قراءة الرفع ، أما من قرأ بالنصب ، فإن الجملة التحويلية عندها يدخلها عنصر

جديد آخر غير الترتيب ، وهو التحويل بالحركة لإعرابية لإفادة الذم .



وفي ضوء ما سبق يمكن تحليل الآيات الكريمة :

- ١ - « مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ » ، (الفاتحة : ٣) .
- ٢ - « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ إِخْوَانَهُمْ هَلَمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا . أَشْحَةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِالسِّنَةِ حَدَادٍ أَشْحَةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا » ، (الأحزاب : ١٨ ، ١٩) .
- ٣ - « كِتَابٌ نُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ » ، (فصلت : ٣) .
- ٤ - « وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبَشْرَى لِّلْمُحْسِنِينَ » ، (الأحقاف : ١٢) .

التوكيد بضمير الفصل

« وجاءَهُ قَوْمُهُ يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ كَانُوا يَحْمِلُونَ السِّبْطَاتِ قَالَ : يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُونِ فِي ضَيْفِي ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ » (هود : ٧٨)

يقول العكبري * هؤلاء في موضع رفع لأنه مبتدأ ، وبناتي عطف بيان ، وهن فصل ، وأطهر مرفوع لأنه خبر المبتدأ .

وقرأ عيسى بن عمر ومحمد بن مروان (أطهر) بالنصب ، وأنكره أبو عمرو ، وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ (أطهر لكم) بالنصب ، فقال أبو عمرو : لقد (اجتنى ابن مروان في الجنة) (١) ، قال ابن جني : وللنصب وجه : وهو أن يكون هؤلاء مبتدأ ، وبناتي ابتداءً ثانياً ، وهن خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول ، وأطهر منصوب على الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة كقولك : هذا زيدٌ هو ذاهباً * (٢) .

وأضاف صاحب التبيان وجهين آخرين في الرفع هما : * أن يكون * هن * مبتدأ ثانياً ، وأطهر خبره ، ويجوز أن يكون بناتي خبراً ، وهن أطهر مبتدأ وخبر * (٣) .

وأضاف وجهاً آخر في النصب يقول : * وقرئ في الشاذ أطهر * بالنصب وفيه وجهان : ، والثاني أن يكون * هن * مبتدأ ، ولكم خبر ، وأطهر حال ، والعامل فيه ما في * هن * من معنى التوكيد بتكرير المعنى .

(١) في ما بين المربعين تصميف فهو يتناقض مع ما سبقه * وأنكره أبو عمرو * والجملة صحيحة : احتبى فيه ابن مروان في لحنه * أي تربع ، انظر البحر المحيط ٢٤٦/٥ ، ٢٤٧ ، والكتاب ٢/٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢) البيان ٢/٢٤ ، ٢٥ .

(٣) التبيان ٢/٧٠ .

وقيل العامل " لكم " لما فيه من معنى الاستقرار (١) .

وهو يشير الى شذوذ قراءة النصب ، كما يلتفت إلى المعنى الذي يؤديه الضمير " هنّ " في الجملة وهو " التوكيد بتكرير المعنى " لأنّ " هنّ " في حقيقته " بناتي " غير أن هذا ادعى إلى ألا يكون مبتدأ ذو غرض تركيبى ، لأن الجملة في صورة من صورها تستغني عنه إلا أنه جاء ضميراً عائداً على سابق ليؤكد ، فإعرابه على أنه ضمير فصل أقرب إلى وظيفته التي يؤديها تركيبياً ودلالياً . ذاك أن القراءة بالنصب تلغي دور " هنّ " الدلالي وتجعلها مجرد رابط يؤدي دوراً تركيبياً فحسب (٢) .

يقول الزجاج مشيراً إلى أن قراءة الرفع هي قراءة الجمهور : " والقراءة بالرفع (٣) في " أظهر " ، وقد رويت عن الحسن بن أظهر لكم ، وعن عيسى بن عمر . وذكر سيبويه أن ابن مروان لحن في هذه في نصبها (٤) وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب : " أظهر " ، ويجيزها غيرهم ، والذين يجيزونها يجعلون " هنّ " في هذا بمنزلتها في " كان " فإذا قالوا : هؤلاء بناتي أظهر لكم ، أجازوا هن أظهر لكم ، كما يجيزون كان زيد هو أظهر من عمرو . وهذا ليس بمنزلة كان . إنما يجوز أن تقع " هو " وتثنيتها وجمعها " عماداً " فيما لا يتم الكلام إلاّ به ، نحو كان زيد أخاك . لأنهم إنما أدخلوا " هم " ليعلموا أن الخبر لا بد منه ، وأنه ليس بصفة الأول . وباب " هذا " يتم الكلام بخبره ، إذا قلت : هذا زيد . فهو كلام تام . ولو جاز هذا لجاز : جاء زيد وهو أنبل من عمر .

وإجماع النحويين والكوفيين والبصريين أنه لا يجوز : قدم زيد وهو أنبل منك حتى

(١) السابق ، الموضع نفسه . وانظر هذا الوجه من الاعراب في الكشاف ٢/٢٨٣ .

(٢) انظر : آراء في الضمير العائد ولغة - أكلوني البراغيث - . ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) لم يرد في " الكشاف " والنشر خلاف القراءة بالرفع . وقد وردت القراءة بالنصب في المعتصب وهي قراءة سميد بن جبير والحسن

ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق ١٠ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

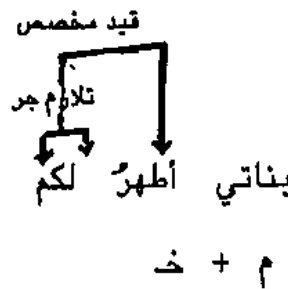
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٩٦ ، ٢٩٧ .

يرفعوا فيقولوا هو انبل منك . وبعد. فإن الذين قرأوا بالرفع هم قراء الأمصار ، وهم الأكثر (١).

وإننا وإن كنا نتفق مع النحاة في ضعف القراءة بالنصب ورفضها لشذوذها إلا أننا لا نحتج بحجتهم الفلسفية من أن " هنّ " ليس بضمير فصل ولا يصلح لأن يكون كذلك قياساً على الجملة الفعلية ، لما في قياسهم هذا من بعد في التعليل .

والمعنى كما هو واضح أنه للتوكيد . إلا أننا نوافقهم الرأي في أن هذا الضمير المؤكد يأتي فاصلاً بين مبتدأ وخبره ، بمعنى أنه يؤكد المبتدأ ، ولا نتفق معهم في أنه مجرد الفصل فهو لغو (٢) لا محل له من الاعراب فهو ذو وظيفة تركيبية فحسب ، بل يؤدي دوراً دلاليّاً أيضاً . وقد فصل القول في هذا الضمير ، وبينا فيه رأينا بعد عرض آراء النحاة في مكان سابق من هذا البحث بما يغني عن تكراره وإعادته . (٣)

وعليه فإن قراءة الرفع هي المعتمدة وهي موضع التحليل ، وبالعود إلى أصل الجملة التوليدي ثم النظر في ما طرأ عليه من تحويل في ضوء سياق الآية ومناسبتها . يمكن التوصل إلى اعرابها .
فالأصل التوليدي :



(١) معاني الزجاج ٦٨٠ ٦٧/٢ ، وانظر إعراب النحاس ١٠٤/٢ ، معاني الاخفش ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٣) انظر : من ٤٤ - ٥٢ .

هذه الفكرة الأم التي لمعت في ذهن لوط عليه السلام - والتي ينطلق منها في محاولة للبحث عن حل مناسب لعله يرضيهم ويخرجه مما هو فيه من مأزق ، وهو الاعتداء على ضيفه بعمل الفاحشة فيهم مما يوقعه في الخزي والعار ، فهي الفكرة التي تحمل البديل الاظهر والاسلم والتي تضمن إخراجهم من الورطة .

ولذا فإن " هؤلاء " لا تسد مسد " بناتي " لأن الأصل المفترض أن الاسم المبين للجنس " بناتي " هو الأوضح والأصلح لأن يكون أساساً في الفكرة الأم ، خاصة وأن للجنس دوره المهم في القضية ، ثم تأتي الإشارة اليهن في مرحلة لاحقة للتنبيه .

ولما أراد لوط عليه السلام - لفت انظار قومه ذوي النفوس الشاذة إلى بناته وهذا يتناسب والفطرة السوية فمال إلى ترغيبهم بهن فرصد كل أدوات التوكيد الممكنة السابقة واللاحقة لترغيبهم في الحلال عن الحرام لعلها تقف في وجه جموحهم ورغباتهم التي تتجه إلى الذكور دون النساء .

هؤلاء بناتي أظهر لكم

﴿ م + خ ﴾

ثم أراد زيادة توكيد جنسهن فأتبع المبتدأ ضميراً يعود عليه

﴿ م + ض + خ ﴾

فالجملة اسمية تحويلية مؤكدة بعنصر توكيد وإشارة ، والمبتدأ فيها مؤكد بمؤكدين .

وعليه فإن قياس من قرأ بالنصب على " هذا بعلي شيخاً " (١) قياس خاطيء لأن سياق هذه الآية لا يقبل معنى الحالية كما لا تقبله القراءة المتواترة ، ويحول التوكيد بضمير الفصل دون ذلك تركيبياً ودلالياً .

يقول الفخر الرازي : " روي عن عبد الملك بن مروان والحسن وعيسى بن عمر أنهم

(١) انظر تحليل هذه الآية رفعا ونصبا من ص ١٥٦ - ١٥٩ في هذا البحث .

قرأوا (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) بالنصب على الحال كما ذكرنا في قوله تعالى (وهذا بعلي شيخاً) إلا أن أكثر النحويين اتفقوا على أنه خطأ قالوا : لو قريء (هؤلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) كان هذا نظير قوله (وهذا بعلي شيخاً) إلا أن كلمة " هُنَّ " قد وقعت في البين وذلك يمنع من جعل أَطْهَرُ حالاً وطلوئاً فيه " (١) .

فاسم الإشارة " هؤلاء " في هذا السياق جاء مؤكداً ، لا أساساً يبنى عليه فهو ليس بذي وظيفة تركيبية لا تستغني عنه الجملة الأم ، كما توهم النحاة فقالوا بأنه مبتدأ ، وإنما هو عنصر زيادة دخل الجملة لأداء وظيفة دلالية وهي التوكيد بالتنبيه والإشارة معاً .

(١) التفسير الكبير ١٨ / ٢٢ .

البـدـل

« واجعل لي وزيراً من أهلي . هارون أخي ، (طه : ٢٩ ، ٣٠)

« إن شئت أوقعت (اجعل) على (هارون أخي) وجعلت الوزير فعلا له وإن شئت جعلت

(هارون أخي) مترجماً عن الوزير ، فيكون نصباً بالتكرير » (١)

يقول الزركشي : « البدل والقصد فيه الإيضاح بعد الإبهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ،

أما البيان فإني إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ، وأما التأكيد

فلأنه على نية تكرار العامل ، » (٢)

ولا نرى أن البدل يأتي للتوكيد وإنما للتبيين ، ذاك أن الحجة في مجيئه توكيداً تنبع من

نظرة فلسفية أساسها الأخذ بنظرية العامل والمعمول به ، ولو شاء المتكلم التوكيد لكرر « اجعل

» بلفظه غير أنه لم يرد هذا المعنى وإنما أراد تبين وتخصيص المفعول به بشخص بعينه في

ذهنه فأتبعه في حركة إعرابه ليدل على المعنى المراد .

يقول ابن يعيش مبيناً ما يحدثه تكرار الفعل من لبس : « البدل ثانٍ يقع في موضع

الأول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه واعتباره بأن

يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول

والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم

وبعضها عند آخرين فإذا ذكر أحد الاسمين خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب

ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم فإذا قلت :

مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد وقد يجوز أن

يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب ، وكان الأصل أن

(١) معاني الفراء ١٧٨/٢ وانظر : معاني الزجاج ٢٥٦/٢ ، وإعراب النحاس ٢٢٧/٢ ، والتفسير الكبير ٤٩/٢٢ .

(٢) البرهان ٤٥٢/٢ ، ٤٥٤ .

يكون خبرين أي جملتين مثل : مررت بعبد الله مررت بزيد أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت : مررت بعبد الله مررت بزيد أو قلت مررت بعبد الله زيد ، ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول فجاءوا بالبديل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز ، (١)

ولذا فإن تسمية الكوفيين للبديل بالتبيين أقرب إلى وظيفته الدلالية ، وهي تسمية تحرص على المعنى أكثر من مجرد الأثر الإعرابي التركيبي . يقول مهدي المخزومي : " إن تسميته بالترجمة والتبيين أبين للمعنى ، إذ إن البديل يعني إبدال كلمة من أخرى في الحكم وهو اعتبار لفظي بحث " (٢) .

أما عطف البيان فيعرفه أبو حيان بأنه : " . . . تكرار الأول لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتأكيد ، والبديل " (٣) .

وما يدرى ما الذي يخالف فيه البديل وهو بيان وإيضاح لما قبله مثله ، ويصلح أن يحل محل متبوعه .

يقول الزركشي : " وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه . وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائداً على وضوح متبوعه (٤) ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه : لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائز يحصل باجتماع الثاني مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما ، كما في : " خالي أبو عبد الله زيد " مع أن اللقب أشهر ؛ فيكون في

(١) شرح المفصل ٦٤ ، ٦٢ / ٣

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د . مهدي المخزومي ، ص ٣١٠ .

(٣) الهمع ١٩١ / ٥ .

(٤) وهو رأي ابن مالك انظر : الهمع ١٩٠ / ٥ .

كل واحدٍ منهما خفاءً بانفراده ويرفع بالانضمام* (١).

ويعود الزمخشري نفسه لينقض هذا الشرط حين يعرب هذه الآية يقول : ".... و (هارون) عطف بيان للوزير ، و (أخي) بدل من هارون وإن جعلَ عطف بيان آخر جاز وحسن* (٢).

في حين يتمسك أبو حيان بشرط ابن عصفور وهو " أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه " (٣) ويقول رداً على الزمخشري : " ويبعد فيه عطف البيان لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة والامر هنا العكس " (٤) وعلى أي حال فإن الكثرة لا تنفي ما جاء مخالفاً لها من القلة .

والرأي ما قاله ابن يعيش في البديل وأشار إليه من أن العبرة في شهرة أحد الاسمين دون الثاني عند السامع و لا بدرجة التعريف نظراً الى البنية الصرفية ، فقد يكون اللقب أشهر عنده من الاسم العلم ، فيأتي بعد العلم ليبينه له ، وقد يكون العكس ، بأن يكون اسم الشخص العلم أوضح له من اللقب ، فبعد أن يذكر المتكلم اللقب يلحظ في وجه السامع أو كلامه ما يجعله يظن بأنه لما يعرف من يقصد فيأتي باسمه العلم لعله يكون لديه أشهر فيعرفه . فالأشهر هو الأكثر التصاقاً بشخص المتحدث عنه في ذهن السامع ، لا في المنطق النحوي المجرد ، وليس في البنية الصرفية .

إن تفريق النحاة بين البديل وعطف البيان إنما جاء على أساس شكلي فلسفي لا على أساس المعنى وقد بينا هذا في ضوء رأي ابن يعيش . يقول الزركشي : " إن العامل إنما يعاد في البديل لا في عطف البيان فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البديل ؟

(١) البرهان ٢/٤٦٢، ٤٦٣ .

(٢) الكشف ٢/٥٢٥ .

(٣) الهمع ٥/١٠٩ .

(٤) البحر المحيط ٦/٢٤٠ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمتُ أحداً فرّق بينهما إلا ابن كيسان (١)؛ فإن الفرق بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأوّل ، وإنك لم تذكر الأوّل ، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأوّل لم يعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأوّل ، فجئت بالثاني مبيناً للأوّل ، قائماً له مقام النعت والتوكيد .

قال : وتظهر فائدة هذا في النداء ، تقول : " يا أخانا زيداً أقبل " على البديل كأنك رفعت الأوّل وقلت : " يا زيداً أقبل " ، فإن أردت عطف البيان قلت : " يا أخانا زيداً أقبل " (٢).

والذي جعل ابن كيسان ومن تبعه يقولون بتكرار العامل في البديل بحثهم عن مبرر للحركة الإعرابية في بعض المواطن ، فهم بحاجة الى تكرار العامل تارة ، وإلى إهماله في أخرى ، حين تقتضي الحركة ذلك كما في النداء حين يرفع " زيد " وحين " ينصب " في " يا أخانا زيداً أقبل " .

فهذا ما حدا بهم إلى المباينة بين البديل وعطف البيان وشقهما عن بعضهما على الرغم من أنهما باب واحد يؤدي وظيفته الدلالية نفسها ، بالإضافة إلى ما يحدثه تقدير تكرار العامل من إخراج للتركيب عن وظيفته الدلالية التي أرادها المتكلم .

وعلى الرغم من أن ما شرطه ابن كيسان وغيره من أن من شروط البديل أن يحل محل المبدل منه ، صحيح في كثير من المواطن إلا أنه لا يختلف في هذا عن عطف البيان من جهة ، ولا ينطبق على كل حالات البديل ، فليس دائماً يمكن " الاستغناء بالمبدل منه وعدم اختلال

(١) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين ، لأنه أخذ عن المبرد وشعيب ، وكان أنسى منهما ، مزج الشحويين فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته ، وأطرد له قيامه . من أشهر مصنفاته الكثيرة : "الهدب" و "الحقائق" و "المختار" و "غريب الحديث" و "المذكر والمؤنث" و "المقصود والمحدود" و "نحو اختلاف الكوفيين والبصريين" ، توفي سنة تسع وتسعين ومئتين . انظر : انباء الزواة ٥٧/٢ - ٥٩ ، وإشارة : التبيين ص ٢٨٩ .

(٢) البرهان ٤٦٤/٢ .

الكلام لو حذف هذا البديل أو أظهر فيه العامل * (١) .

ويقول السيوطي في هذا الشرط : " ولم يشترط ذلك في بدل الكل ، لأنه نفس المبدل

منه في المعنى ، كما أن جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى ذلك " (٢) .

وفي الآية الكريمة لا يصلح " هارون " لأن يحل محل " وزيراً " ولا أن يكرر عامله عليه :
" اجعل هارون أخي " فالجملة تنقلب في دلالتها ، ذلك أن هارون ليس هو الوزير في المعنى ، في
حين ينطبق الشرط على " أخي " فهو هارون " في المعنى ويصلح لأن يحل محله . والغرض
على الحالين التخصيص .

وحيث إن كلاً من : عطف البيان ، والتبيين دلالتهما واحدة وغرضهما واحد وهو
التبيان والإيضاح والتفصيل والتخصيص فهما واحد لا فرق بينهما ، ودليل هذا أن كثيراً ما
يعرب النحاة والمفسرون الكلمة ذاتها بدلاً وعطف بيان ، كما فعل الزمخشري حين أجاز
إعراب " أخي " بدلاً أو عطف بيان على حد سواء ، وكذلك فعل ابن الانباري (٣) .

وفي هذه الآية الكريمة أبدل " هارون " من " وزيراً " للتعين على وجه الخصوص لا
للتبيين أو الإيضاح ، إذ لا يفترض أن المخاطب - جل وعلا سبحانه - يجهل مراد المتكلم ، لكن
المتكلم باديء ذي بدء سأل الله - تعالى - أن يجعل له وزيراً من أهله ، ثم بدأ له أن هارون قد
يصلح لأن يكون ذاك الوزير المناسب خاصة وأنه من أهله ، بل من أقرب أهله إليه ليكون ذاك
أدعى الى نصرته وإياه ، فقال " هارون أخي " من باب الإفصاح عما وقر في نفسه ولمع في ذهنه
بعد النطق بجملة الأولى سائلاً الله " وزيراً " بالتنكير ، فهو لم يكن قد حدد ذاك الوزير أو
عرفه بل هو عام ، أي وزير ودليل هذا " هارون أخي " جاءت في آية لاحقة لـ " واجعل لي وزيراً

(١) الهمع ٢١٢/٥ .

(٢) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٣) انظر : البيان ١٤١/٢ .

من أهلي . فهارون أخي " إفصاح مباشر عما لمع في ذهن المتكلم وما دار في خلدّه بين يدي
المخاطب السامع العالم على ما في نفسه قبل أن يذكره ، بل قبل أن يفكر فيه ، بل إن سؤاله
الله بأن يجعل له وزيراً من أهله ثم النطق باسم هذا الوزير الذي كان منذ لحظة مجهولاً
وتعيينه إنما كان بوحى من الله وإلهامه جل وعلا .

يقول القرطبي مشيراً إلى معنى التعيين : " سأل موسى الله تعالى أن يجعل له وزيراً
، إلا أنه لم يرد أن يكون مقصوراً على الوزارة حتى لا يكون شريكاً له في النبوة ، ولولا ذلك
لجاز أن يستوزره من غير مسئلة ، وعين فقال : " هارون " وانتصب على البديل من قوله
" وزيراً " (١)

أما أن يكون " هارون " منصوباً بـ " اجعل " فمردود لسببين :

الأول : لما فيه من تغيير في تركيب الجملة بتقدير تقديم المفعول الثاني على الأول يقول
القرطبي : " ويكون منصوباً بـ " اجعل " على التقديم والتأخير : واجعل لي هارون أخي
وزيراً " (٢)

وهذا التقدير يتناقض مع المعنى الذي ذكرنا والذي يدل عليه السياق ، إذ حسب هذا
التقدير يكون الوزير عنده هو الأصل في المسألة وهو مقدم على الوزارة نفسها .

وواقع الأمر أن حاجته إلى الوزير هي التي دعت إلى التفكير فيمن يصلح لأن يكون
وزيراً ، فطلب الوزارة لهارون بعينه لم يكن هو الأصل والبداية في الطلب .

الثاني : أن جعل في سياق الآية الكريمة فعل أصيل نواة جملة فعلية لا تستغني عنه بحال من
الأحوال ، وليس " جعل " عنصر التصيير التي تدخل على جملة اسمية لتدخل إليها معنى
الصيرورة والتحويل من حال مناقض لما كانت عليه قبل دخولها .

(١) الجامع ١١/١٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

فجعل هذه الآية فعل متعد إلى مفعول واحد مكتف به جملة تعطي معنى أدنى يحسن السكوت عليه .

قيد مخصص قيد مخصص

فأصل الجملة : اجعل لي وزيراً من أهلي
ف + فا (ض) + مف

قيد مخصص قيد مخصص

ثم أراد التعيين ← اجعل لي وزيراً من أهلي . هارون أخي
ف + فا (ض) + مف

أما أن يكون " هارون " منصوباً على تقدير فعل فيرده أبو حيان قائلاً : " وجوزوا أن ينتصب " هارون " بفعل محذوف أي اضمم إلي هارون وهذا لا حاجة إليه لأن الكلام قام بدون هذا المحذوف " (١) .

ويمكن تحليل الآيتين التاليتين على البديل :

- ١ - " قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة " يرونهم رأي العين ، (آل عمران : ١٢)
- ٢ - " ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، (آل عمران : ٩٧)

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٤٠ .

جدول الآيات القرآنية

السورة	الآية	الصفحة
الفاتحة		
٢	« مالك يوم الدين »	٢٤١
٥	« إياك نعبد وإياك نستعين »	
٧	« غير المغضوب عليهم »	١٨٢، ١٨٣
البقرة		
٢، ١	« السم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين »	٧٠
١١	« وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون »	١٣٦
١٢	« ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »	١٣٧
١٨	« صم بكم عمي فهم لا يرجعون »	٦٩
١٩	« يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت »	١٥٢
٢٣	« وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا »	٨٠
٢٨	« كيف تكفرون بالله »	٢١
٢٩	« فإمسك بمعروف »	٥٢
٣٧	« فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم »	١٢١
٤٠	« وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون »	١٣٩
٤١	« وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به »	١٦٨
٥١	« وإذ بعثنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون »	١٧٩
٥٨	« وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم »	١٦٨، ٦٩
٨٣	« لا تعبدون إلا الله وبالله الدين إحسانا »	١٩٨

٨٥	« ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريق منكم من ديارهم وتظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفادوهم وهو محرم عليكم اخراجهم »	٤٥
٨٧	« ففريقاً كذبتهم وفريقاً تقتلون »	٢١
٩٠	« بثسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل على من يشاء من عباده »	١٦١
٩٦	« وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر »	٤٥
١١٩	« إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً »	١٦٨
١٢٥	« وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً فلا تجعلوا لله أنداداً »	١٦٦
١٢٦	« وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً »	١٦٦
١٣٥	« وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا ، قل بل ملة إبراهيم حنيفاً »	٦٩
١٦٥	« ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً »	١٨٠
١٧٣	« إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله »	١٢٧
١٧٧	« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب »	٢٢٦
١٩٦	« فصيام ثلاثة أيام »	٥٣
٢٠٧	« ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله »	١٦٢
٢١٧	« يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه »	٢٠٨، ٢٠٦
٢٢٨	« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »	١١٧
٢٣٣	« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين »	١١٧
٢٧١	« يكفر عنكم من سيئاتكم »	١٩٦
٢٧٤	« الذين ينفقون أموالهم سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم »	١٤٤
٢٨٥	« غفرانك ربنا وإليك المصير »	٦٩

١٢٣	« أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِلَهَ إِلَّا هُوَ »	١
١٠٩	« والراسخون في العلم يقولون : أئنا به كل من عند ربنا »	٧
٢٥٣	« قد كان لكم آية في فتنتين التقتا فتنة قتلت في سبيل الله وأخرى كافرة »	١٢
١٣٢	« ما من إله غير الله »	٦٢
١٥١، ١٤٦	« أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السموات والأرض »	٨٣
١٨٠	« إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً »	٩١
٢٥٣	« فيه آيات بينات مقام إبراهيم »	٩٧
١٥١	« وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية »	١٥٤
٥٩	« ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء »	١٦٩
	النساء	
١٩٧	« واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام »	١
٩٧	« وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة »	١٢
١٤٢، ١٤٧	« واللذان يأتياها منكم فآذوهما »	١٦
٦٩	« ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول »	٨١
١٨٠، ١٨١	« لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله »	٩٥
٢٢٤	« يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله »	١٣٦
١٣٦	« فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم »	١٦٠
٢٢٩، ٢٣٧	« لكن الراسخون في العلم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك »	١٦٢
١٥١	« ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل »	١٦٤

١٧١ « إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد » ١٣١٦ ١٢٧

المائدة

- ١ « إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم » ١٨١
- ٢٠ « وجعلكم ملوكاً » ٩٨
- ٢٢ « قالوا يا موسى إن فيها قوما جبارين » ٢١٤
- ٢٨ « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا » ١٣٩٤ ٢٧
- ٦٩ « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ٢٠٩٦ ٥٢
- ٧١ « وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب عليهم ثم عموا » ١١٨
- « وصموا كثير منهم »
- ٨٩ « فصيام ثلاثة أيام » ٥٣

الانعام

- ١ « الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور » ١٠٠
- ٣٤ « ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى » ١٩٦
- « أتاهم نصرنا »
- ٣٦ « والموتى يبعثهم الله ثم إليه ترجعون » ١٣٣
- ٥٩ « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض » ١٨٩
- ١٠٠ « وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم » ٩٨
- ١٤٥ « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه » ١٣١
- ١٥٥ « و هذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه » ٧٠
- ١٦٤ « قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء » ١٥١٦ ١٤٦

الاعراف

- ٢٠١ « المص . كتاب انزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه » ١٢٢

	٨	« والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون »
١٨		
	٥٥	« ادعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين »
١٩٦	٥٩	« يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره »
١٥٦، ١٠٣	١٥٥	« واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا »
٦١	١٦٤	« قالوا معذرة إلى ربكم ولعلمهم يتقون »
		الأنفال
١٥١	١٤	« ذلكم فذوقوه وإن للكافرين عذاب النار »
	٣٢	« وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء »
٨٢		
		التوبة
	٦	« وإن أحد من المشركين استجارك فأجره »
١٧٨	٣٦	« إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً »
١٣١	٦٠	« إنما الصدقات للفقراء والمساكين »
١٨٧	١١١	« إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم »
		هود
١٢٣	٢، ١	« الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير »
١٢٧	١٢	« إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل »
١٦٣	٧٢	« قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً »
٢٤٢	٧٨	« قال يا قوم هؤلاء ، بناتي هن أظهر لكم »
		يوسف
٥٣	١٨	« فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون »
٥٥	٨٣	« فصبر جميل عسى أن يأتيني بهم جميعاً »

	الرعد	
١٥٩	١٢	« هو الذي يرثكم البرق خوفاً وطمعا »
	ابراهيم	
٢٢	٢٢	« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي اني كفرت بما اشركتمون من قبل »
٢٠٣		
	النحل	
٢١ ، ٢٠	٢١ ، ٢٠	« والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون. أموات غير أحياء »
٦٧	٢١ ، ٢٠	« وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين. جنات عدن يدخلونها »
١٤٩	الاسراء	
١٥٥	٦٣	« فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا »
	الكهف	
	٥	« كبرت كلمة تخرج من أفواههم »
١٦٢	٦	« فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً »
١٨٠ ١٦٢	٧	« إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها »
١٨٠	١١	« فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً »
١٦٩	١٢	« ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا امداً »
١٨٠	١٩	« فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً »
٢٢٨	٣٠	« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننزع أجر من أحسن عملاً »

١٩٦	« متكنين على الارائك نعم الثواب وحسنت مرتفقاً »	٢١
٩٥	« إن ترفك أنا أقل منك مالا وولداً »	٢٩
١٨٠	« فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما فاتخذ سبيله في البحر سرباً »	٦١
		مريم
٥٥	« قال اراغب انت عن الهي يا ابراهيم »	٤٦
٧٤	« سلام عليك ساستغفر لك ربي »	٤٧
١٧٠ ، ١٦٩	« ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتياً »	٦٩
		طه
١٠٤	« وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى »	١٣
٣٤٧	« واجعل لي وزيراً من أهلي ، هارون أخي »	٢٠ ، ٢٩
٣١٦	« قالوا إن هذا لساحران يريدان أن يخرجياكم من أرضكم بسحرهما »	٦٣
١٤٧	« إنما صنعوا كيد ساحر »	٦٩
		الانبياء
٦٩	« ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون »	٢
١١٨ ، ٦٩	« لاهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا »	٣
	« وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين »	١٦

١٥٦	« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا »	٩٠
		الحج
	« قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدّها الله الذين كفروا	٧٢
٧٧	وبئس المصير »	
٦٩	« هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم	٧٨
	إبراهيم »	
		المؤمنون
٢١٤	« ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون »	٢٧
		النور
١٣٩ ٤ ٢٩	« والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة »	٢
١٨١	« واتباعين غير أولي الإربة »	٣١
		القصاص
١٧٧	« وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها »	٥٨
		لقمان
٧٠	« الم . تلك آيات الكتاب الحكيم . هدى ورحمة للمحسنين »	٢ - ١
		السجدة
١٢٥ ٤ ١٢٢	« الم . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين »	٢ ، ١
	« أقمن كان مؤمناً كمن كان فاسقا لا يستون »	١٨
		الأحزاب
	« قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا	١٩ ، ١٨
٢٤١	يأتون البأس إلا قليلا . أشحة عليكم »	
	« ما كان محمدا أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله »	٤٠

٢٠٩	« إن الله وملائكته يصلون على النبي »	٥٦
	« لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغوينك بهم »	٦٠
٦٩	« ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً »	٦١
٢٣٥ ، ٦٩		سبا
٢٣٣	« يا جبال أوبي معه والطير »	١٠
		فاطر
٨٩٦٤٥١	« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض »	٢
	« وما يستوي الأحياء ولا الأموات إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور . إن أنت إلا نذير »	٢٢ ، ٢٣
١٢٤		يس
١٢٣	« يس . والقرآن الحكيم »	٢ ، ١
	« لتنذر قوما ما أنذر آبائهم فهم غافلون »	٦
	« لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون »	٧
١٢٣	« إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب »	١١
٢١٣	« واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون »	١٣ - ١٦
		ص
	« قال فالحق والحق أقول »	٨٤
		الزمر
	« قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الالباب »	٩
١٨٦		
٣٨	« ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة »	٦٠

١٥١	« قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون »	٦٤
١٥١٦ / ٤٨	« بل الله أعبد وكن من الشاكرين »	٦٦
	غافر	
٣٤	« وحاق بآل فرعون سوء العذاب . النار يعرضون عليها غدواً وعشياً »	٤٦ ، ٤٥
٢١	« ويريكم آياته فأي آيات الله تنكرون »	٨١
	فصلت	
٢٤١	« كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون »	٣
	الشورى	
٩٨	« وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم . صراط الله »	٥٣ ، ٥٢
	« وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين »	٧٦
	الجاثية	
	« أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم »	٢١
	الأحقاف	
٢٤١	« وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين »	١٢
١٩٦	« يا قومنا أجيئوا داعي الله يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم »	٣١
	الحجرات	
	« قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما	١٤

القمر

« ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر . حكمة بالغة فما تغني

٦٩

النذر »

٢١

« خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر »

نوح

١٦٨

« ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً »

المزمل

٨٢

« تجدوه عند الله خيراً وأعظم أجراً »

المدثر

٩٨

« وجعلت له مالا ممدوداً »

الإنسان

٦٩

« إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً . عينا يشرب

١٦٨

بها عباد الله يفجرونها تفجييراً »
« متكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها برداً ولا زمهيراً »

النازعات

١٣٣

« إنما أنت منذر من يخشاها »

التكوير

١٢٦

« إذا الشمس كورت . وإذا النجوم انكدرت »

الانفطار

١١٧

« إذا السماء انفطرت . وإذا الكواكب انتثرت »

١٢٦	« وإذا البحار فجرت . وإذا القبور بعثرت . علمت نفس ما قدمت وأخوت »	٥ ، ٤ ، ٢
	المطففين	
٧٤	« ويل للمطففين »	١
	الانشقاق	
٩٧	« إذا السماء انشقت »	١
١٦٩	« سلكهم (يهم) بذلن زعمهم »	العلم ٤ المسد
٢٣٩	« ما أغنى عنه ماله وما كسب »	٢
٢٣٤	« وامراته حمالة الحطب . في جيدها حبل من مسد »	٥ ، ٤

جدول الشواهد الشعرية

١٣٦٤ ١٣٣	٤ تجلت عن وجهه الظلماءُ	- إنما مصعبُ شهابٌ من الله
١٦١	ولو توالى زمرُ الأعداءِ	- لا أقعد الجبنَ عن الهيجاءِ
٦٠	فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ	- عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتي
١١٩	بحورانَ يعصُرُنَ السَّليطَ أقاربهُ	- ولكن ديافي أبوه وأمه
٩١٨٤ ٩٠٩	فإني وقيار بها لغريبُ	- فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ
٩٠٥	فاذهب فما بك والأيام من عجبِ	- فالיום قربت تهجونا وتشتيمنا
٩٣٨	ولم تمشِ بينَ الناسِ بالحِظَرِ الرَّطْبِ	- من البيضِ لم تَصْطَلِدْ على حبلِ سِوَاةٍ
١٦٣	مُصَيِّفٌ مَقِيظٌ مُشْتِيٌّ	- فمن يَكُ ذَابَتْ فهدابتي
	ك منازلٍ كعباً ونهدا	- وعلمتُ أني يومَ ذا
٧٧	دَ تَنَمَّرُوا حلقاً وقِدا	قومٌ إذا لبسوا الحديدَ
٣٨	أجندلاً يَحْمِلُنَ أم حديدا	- ما للجمالِ مَشِيها ونيدا
١٧٧	عَلامٌ مُلِيتَ الرُّعْبَ ، والحَرْبُ كَمْ تَقْدِرُ	-
١٣٩	طُعِ أحنى مِن واصلِ الأولادِ	- إنما أنتَ والدُّ والابُّ القا
١١٨	كَلَوْنِ النُّورِ وهي أدماءُ سارها	- وَسَوَدَ ماءُ المردِ فاهاً فَلَوْنُهُ
	أَبْدَى النُّواجِدِ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ	- نفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا
٩٣٠	خليفةُ الله يَسْتَسْقَى بِهِ المِصْرُ	الخائضُ القَمَرُ ، والميمونُ طائِرُهُ
	سَمُ العُدَاةِ وأفةُ الجُزْرِ	- لا يَبْعَدُنَ قَوْمي الذين هم
٩٩٩ ٩٩٦	والطيبين معاقِدِ الأُزْرِ	النازلون بكلِّ مُعْتَرَكٍ
١٧٧	صَدَدَتْ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عَن عمرو	- رأيتُك لما أن عرفتَ وجوهنا
١٩٦	فما قال من كاشحٍ لَمْ يَضِرْ	- وَيَنمِي لها حبُّها عندنا
١٨٤		- * في بشرٍ لا حورٍ سرى وما شَعَرَ *

— وما كان يرضى رسول الله دينهم

- فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته

بأن السلامي الذي بضريته

بثوب ودينار ودرهم

- أكر وأحمى للحقيقة منهم

- فلسنا كمن تزجى المقالة شطره

- إذا مت كان الناس صنفان : شامت ،

- ضننت بنفسي حقبة ثم أصبحت

ضبابية مرية حابسية

- دعيني ، إن أمرك لن يطاعا

- فقلت: حنان ما أتى بك ههنا

وإني من قوم بهم يتقى العدا

تعلق في مثل السوارى سيوفنا

- وإلا فاعلموا أنا وأنتم

- أرسلت فيها قِطماً لكالك

- إذا ما أتيت بني مالك

- يشكو إلي جملي طول الشرى

- الواهب المنز الهجان وعبدها

- أنا الذائد الحامي الذمار وإنما

- ولقد أبيت من الفتاة بمنزل

- يلومونني في اشتراي النخب

- وأغفر عوراء الكريم ادخاره

والطيبان أبو بكر ولا عمر

على العيس في أباطها عرق يبس

أمير الحمى قد باع حقي بني عيس

فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس

وأضرب منا بالسيوف القوانسما

يقرف العضاء الرطب والعبل اليبس

وأخر مثن بالذي كنت أصنع

لبنيت عطاء بينها وجميعها

منيفاً ينفع الصيدلين وضيعها

وما ألفتيني حلمي مضاعا

أذ ونسب أم أنت بالحي عارف

ورأب الثاني والجانب المتخوف

وما بينها والكعب غوط نفانف

بغاة ما حيننا في شقاق

يقصر يمشي ويطول باركا

فسلم على أيهم أفضل

صبراً جميلاً فكلانا مبتلى

عوذاً تزجي خلفها أطفالها

يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

فأبيت لا حرج ولا محروم

ل أهلي فكلهم ألوم

وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً

- إن بها أكتل أو رزاما
- أمنَ عملِ الجرافِ أمسٍ وظلمٍ
- ٢٣٦ خَوِيرَ بَيْنِ بَنَفِقَانِ الْهَامَا
وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَاسِمِ
- ٢٣٦ بهائمَ مَالٍ أَقْدَبَا بِالْبَهَائِمِ
وَأَيَامَهَا مِنْ مُسْتَنْبِرٍ وَمُظْلَمِ
- ٢٣٧ شَوَارِعَ مِنْ غَيْرِ الْعَشِيرَةِ فِي الدِّمِ
أَنَاسَا بِشَفْرِ لَا تَزَالُ رِمَاحُهُمْ
- ٢٣٠ وَلَقَدْ خَبَطُنَ بِيُوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً
- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهَمَامِ
- ٢٢٩ بَذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ
وَذَا الرَّايِ حِينَ تُعَمُّ الْأُمُورُ
- لَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الْطُرُوفِ مِنَ الْأَدَمِ
وَلَمْ أَرْ لَيْلَى بَعْدَ يَوْمٍ تَعْرَضَتْ
- نَأْتُكَ وَخَانَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذَّمِّ
كَلَابِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ حُبْتَرِيَّةٌ
- ٣٣٧ طَلَبْتُ الْهَوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلَقٍ أَشَمِّ
أَنَاسَا عَدَى عُلِقْتُ فِيهِمْ وَلَيْتَنِي
- ١٦١ شَنُوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانًا وَرُكْبَانَا
- فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا
- ٢٣٨ * أَنَا ابْنُ سَعِيدٍ أَكْرَمِ السَّعِيدِينَ *
- ٢١٥٦ ٢١١ وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
- بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
- ١٤٠ ١٣٩ وَأَكْرَمَةُ الْحَيَيْنِ خُلُوهُ كَمَا هِيَ
- وَقَائِلَةُ خَوْلَانٍ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- الأخطل . شعر الأخطل . صنعة السكري . ت : فخر الدين قباوة . بيروت ، دار الآفاق الجديدة . ط ٢ ، ١٩٧٩ م - ١٣٩٩ هـ .

- الأخفش . معاني القرآن . ت : د . فائز فارس الحمد . الكويت ، المطبعة العصرية . ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ .

- الأزهرى . التصريح على التوضيح . دار إحياء الكتب العربية .

- الإسترابادي ، رضي الدين . شرح الكافية في النحو . بيروت ، دار الأعلمي . ط ٣ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- الأشموني . شرح الأشموني . ت : محي الدين عبد الحميد . بيروت ، دار الكتاب العربي . ط ١ ، ١٩٥٥ م - ١٣٧٥ هـ .

- الأعشى . ديوان الأعشى . بيروت ، دار صادر .

- ابن الأنباري . الانصاف في مسائل الخلاف . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر .

- ابن الأنباري . البيان في غريب إعراب القرآن . ت : طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- الاندلسي ، أبو حيان . البحر المحيط . دار الفكر . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

- البغدادي ، أبو بكر أحمد بن شقير . المحلى " وجوه النصب " . ت : د . فائز فارس . بيروت ، مؤسسة الرسالة . اريد ، دار الامل . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

- البغدادي ، عبد القادر بن عمر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . ت : عبد السلام هارون . القاهرة ، مكتبة الخانجي . ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- بكر ، محمد صلاح الدين . النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم . الصفاء - الكويت ،

مؤسسة علي جراح الصباح .

- الجرجاني ، عبد القاهر . دلائل الإعجاز . ت : محمود محمد شاكر . القاهرة ، دار النهضة .

- الجرجاني ، محمد بن علي ، التعريفات ، بيروت ، دار الكتب العلمية . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ابن الجوزي ، النشر في القراءات العشر . أشرف على تصحيحه محمد الضباع . بيروت ، دار الكتب العلمية .

- ابن جني ، الخصائص ، ت : محمد علي النجار . بيروت ، دار الهدى ، ط ٢

- ابن جني . المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ت : علي النجدي ناصف ، وآخرون . القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . ١٣٨٦ هـ .

- ابن الحاجب . الكافية في النحو . بيروت ، دار الكتب العلمية . ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- حجازي ، محمود فهمي ، علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية) ، الكويت ، وكالة الناشر للطبوعات . ١٩٧٣ م .

- حداد ، حنا جميل . معجم شواهد النحو الشعرية . الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .

- حسان ، تمام . اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٣ م .

- حسن ، عباس . اللغة والنحويين القديم والحديث . القاهرة ، دار المعارف . ١٩٦٦ م .

- ابن خالوية . مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . نشر : ج . براجشتراسر . دار الهجرة .

- الدينوري ، ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن . شرح ونشر : السيد أحمد صقر . القاهرة ، المكتبة العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- الزجاج ، أبو اسحاق ، معاني القرآن وإعرابه . ت : عبد الجليل عبده شلبي . بيروت ، عالم الكتب . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- الزجاجي ، أبو بكر . الإيضاح في علل النحو . ت : مازن المبارك . ١٩٥٩ م .
- الزركشي ، بدر الدين . البرهان في علوم القرآن . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار
- رحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه . ط ١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر . أساس البلاغة . دار الكتب . ط ٢ ، ١٩٧٢ م .
- الزمخشري . الكشف . بيروت ، دار الفكر . ط ١ ، ١٣٣٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ابن السراج . الأصول في النحو . : عبد الحسين الفتلي . بيروت ، مؤسسة الرسالة . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ابن السراج . الموجز في النحو . ت : مصطفى الشموي ، بن سالم دامرجي . بيروت ، مؤسسة أ - بدران للطباعة والنشر .
- السعدي ، عبد القادر عبد الرحمن . أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من
- آيات القرآن التشريعية ، بغداد ، مطبعة الخلود . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- السيوطي ، جلال الدين . بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ت : محمد أبو الفضل
- إبراهيم . دار الفكر . ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- دار البحوث ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت : عبد العال مكرم . الكويت ، دار
- البحوث العلمية . ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- سيبويه ، الكتاب . ت : عبد السلام هارون . القاهرة ، دار القلم . ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- سيبويه ، الكتاب . ت : عبد السلام هارون . بيروت ، عالم الكتب .
- الصاوي ، محمد بن اسماعيل عبد الله . شرح ديوان جرير . بيروت ، دار مكتبة الحياة .
- الصبان ، حاشية على شرح الاشموني . دار إحياء الكتب العربية .
- الصعدي ، عبد المتعال . النحو الجديد . دار الفكر العربي .
- الطباطبائي ، محمد بن حسين . الميزان في تفسير القرآن . بيروت ، دار الأعلمي . ط ٢ ،

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .

- عابدين ، عبد المجيد . مدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء للدراسات السامية .
القاهرة ، مكتبة الشبكشي ، ط ١ ، ١٩٥١ هـ .

- عباس فضل . البلاغة فنونها وأفنانها . عمان ، دار الفرقان . ١٩٨٥ م .

- ابن عقيل . شرح ابن عقيل . ت : محمد محي الدين عبد الحميد . دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ
١٩٨٥ م .

- ابن عقيل . المساعد على تسهيل الفوائد . ت : د . محمد كامل بركات . دمشق ، دار الفكر
ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- العكبري ، أبو البقاء . التبيان في إعراب القرآن . ت : علي محمد البجاوي . بيروت ، دار
الجيل . ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- عمايرة ، اسماعيل . المستشرقون ومناهجهم اللغوية . اربد ، دار الملاحى . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ
١٩٨٨ م .

- عمايرة ، خليل أحمد . آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث" . عمان ، دار
البشير . ط ١ ، ١٤٠٩ ، - ١٩٨٩ م .

- عمايرة ، خليل أحمد . في التحليل اللغوي . الزرقاء ، مكتبة دار المنار . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م .

- عمايرة ، خليل أحمد . في نحو اللغة وتراكيبها . جدة ، عالم المعرفة . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م .

- ابن فارس . معجم مقاييس اللغة . ت : عبد السلام هارون . دار الفكر . ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩
م .

- الفارسي ، أبو علي . المسائل العسكرية . ت : د . اسماعيل عمايرة . منشورات الجامعة
الأردنية . ١٩٨١ م .

- الفراء ، أبو زكريا . معاني القرآن . بيروت ، عالم الكتب . ط ٢ ، ١٩٨٠ م
- الفرزدق ، ديوان الفرزدق . شرح وضبط علي الفاعور . بيروت ، دار الكتب العلمية . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- القرطبي . الجامع لأحكام القرآن . دار الكتب العربي . ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- القفطي ، جمال الدين . إنباه الرواة الى أنباه النحاة . ت : محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة ، دار الكتب المصرية . ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- القيسي ، مكى بن أبى طالب . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . ت : محي الدين رمضان . بيروت مؤسسة الرسالة . ط ٢ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- القيسي ، مكى بن أبى طالب . مشكلة اعراب القرآن . ت : حاتم صالح الضامن . بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٤ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المبرد . المقتضب . ت : عبد الخالق عزيمة . القاهرة ، منشورات وزارة الاوقاف المصرية . ١٣٩٩ هـ .
- المخزومي ، مهدي . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مصر ، مصطفى البابي الحلبي . ط ٢ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- المرادي ، الحسن بن القاسم . الجني الداني في حروف المعاني . ت : فخر الدين قباوة . ومحمد نديم فاضل . بيروت ، دار الافاق الجديدة . ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ابن مضاء . الرد على النحاة . ت : د . شوقي ضيف . القاهرة ، دار الفكر العربي . ط ١ ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- مكرم ، عبد العال . ومختار ، أحمد عمر . معجم القراءات القرآنية . الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت . ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .
- ابن منظور ، لسان العرب . بيروت ، دار صادر . ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- النحاس . إعراب القرآن ، ت : زهير غازي - زاهد . بغداد ، مطبعة العاني . ١٣٩٧ هـ -

١٩٧٧ م .

- نهر ، هادي . التراكيب اللغوية في العربية . بغداد ، مطبعة الارشاد . ١٩٨٧ م - ١٤٠٨ هـ .
- هارون ، عبد السلام . الأساليب الانشائية في النحو العربي . مؤسسة الخانجي . ١٣٧٨ هـ .
- ١٩٥٩ م .
- الهذليون ، ديوان الهذليين . ت : عبد الستار احمد فراج ، القاهرة ، دار العروبة .
- ابن هشام . مغني اللبيب . دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ابن هشام ، مغني اللبيب . ت : د . مازن مبارك وآخرون . دار الفكر . ط ٢ .
- ونسك ، أ . ي . المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي . ليدن ، مطبعة برييل . ١٩٥٥ م .
- ابن يعيش . شرح الفصل . بيروت ، عالم الكتب .
- اليعاني ، عبد الباقي عبد المجيد ، اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين .

دليل رموز البحث (١)

= تتحول الى	⇐
= المجموعة الخالية لتدل على محذوف من الجملة التوليدية .	∅
= عنصر توكيد	✓
= مبتدأ	م
= خبر	خ
= عنصر تحويل بالحركة الاعرابية	ح
= عنصر نفي	ن
= ضمير	ض
= مبتدأ مقدم للأنية والتوكيد	م
= خبر مقدم للأنية والتوكيد	خ
= فعل	ف
= فاعل	فا
= فاعل مقدم لغرض التوكيد	فا
= مفعول به	مف
= مفعول به مقدم لغرض التوكيد	مف
= مفعول عائد للتوكيد	ض
= رأس السهم يشير الى الكلمة التي صدر منها السهم	↑
= لا تساوي	≠
= الجملة التوليدية = الجملة الاصل .	الجملة النواة

الجملة التحويلية = الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل .

= المعنى العميق

= المعنى المقصود أو الدلالي

بؤرة الجملة = الفعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ في الجملة الاسمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خاتمة

سار النحويون العرب القدماء في تحليلهم اللغوي على أساس نظرية العامل باذلين قمارى جهدهم في سبيل تبرير الحركة الاعرابية محققين بذا سلامة المبنى الذي كان احيانا على حساب المعنى في حسين سار البلاغيون في خط مواز لهذا الخط محققين سلامة المعنى .

وقد جاءت كتب معاني القرآن في موقع وسط بين هؤلاء وأولئك إلا أن المنفعة النحوية كانت تجذبهم في كثير من الأحيان فيذكرون عددا من أوجه الاعراب للفظ الواحدة دون أن يجدوا في ذلك حرجا طالما أن اعرابهم يحقق سلامة المبنى ويبرر الحركة الاعرابية ، وان كان يخالف المعنى أو يهمله أحيانا .

ومن هنا جاء هذا البحث ليحلل هذا النمط من الآيات القرآنية الكريمة التي ورد في بعض ألفاظها أكثر من وجه اعرابي ليرجح وجهها واحدا يوفق فيه بين المبنى والمعنى مستندا في ذلك الى كتب تفسير القرآن الكريم ، والى بعض كتب البلاغة، إذ لا يخفى ما في تعدد وجوه الاعراب من تشتيت للمعنى ذلك انه لا يفترض ان المتكلم عز وجل حين تكلم اراد باللفظة الواحدة في سياقها أكثر من معنى واحد .

فجاء المعنى في هذا البحث حكما في تحديد الاعراب المراد تمسكا بقول العرب : " الأعراب فسر المعنى " تلك المقولة التي كثيرا ما كان يهمل تطبيقها واقعا .

فهذا البحث يدرس توجيه أصحاب معاني القرآن الشواهد النحوية لبناء القاعدة النحوية دراسة وصفية طبقا لأسس المنهج الوصفي في تحليل النصوص . وذلك في ضوء النظرية التوليدية التحويلية للدكتور خليل عمايرة .

Abstract

Old Arab grammarians based their linguistic analysis on the "Theory of regent"; hence, they exerted their utmost effort to justify the inflectional aspect of the word, thus proving the correctness of the form-morphology- of the word which, sometimes, was approved of the expense of the meaning. Where as rhetoricians were concerned with the meaning.

Semantic books on the lexis of the Holy Kuran adopted a middle line between the grammanians and the rhetoricians. But, they often had more leaning towards grammar as they used to mention more than one syntactic aspect for the same lexeme (Word) if that would justify the word formation, regardless of the meaning.

Hence, this research is to analyse this category in some verses the Holy Kuran which carry more than one syntactic possibility, as per the old grammarians, with the aim of giving preference to only one possibility which compnses both the form and the meaning. This is based on reference books that deal with the interpretation of the Holy Kuran Verses. Many syntactic possibilities render the meaning ambiguous, because it should not be presumed that the speaker, ALLAH, meant the same word to carry more than one meaning.

Thus, meaning in this research is the governing factor that determines the syntax. This comes in conhrmity with the Arab saying "Syntax is the beanch of semantics", which had often been neglected.

This research studies the orientation those who are concearned with the semantics of the Holy Kuran to build the

grammatical rules on the grammatical evidence. Moreover, it is a descriptive study according to the principles of the descriptive theory concerning the textual analysis, in light of the Arab generative transformational theory of Dr. Khaleel Amayreh.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University